

صلاح قنصوه

مختارات ميريت



ميريت

تمارين فى النقد الثقافى

تمارين فى النقد الثقافى

تمارين في الهندسة المعمارية

صلاح قصوة

الطبعة الأولى: ٢٠٠٧

(C) دار ميريت

٦ (ب) شارع قصر شبيبا، القاهرة

هاتفون / فاكس: ٠٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)

www.darmerit.net

merit6@hotmail.com

فاكس: أحمد فايز

لدينا لعل: مصدر هضم

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٢٠٣٦

توزيع دولي: 2-357-351-977

صلاح قنصوه

تمارين فى النقد الثقافى

دور ميريت

القاهرة ٢٠٠٧

الفهرس

- ٥ - بدلا من المقدمة:
ملا نقصد بالنقد الثقافي؟
- ١٣ - الفصل الأول:
معنى الثقافة ومفهوم الحضارة
- ٢٣ - الفصل الثاني:
نقد الأساطير والأوهام الثقافية
- ٣٧ - الفصل الثالث:
ثقافة الجلد أو الكفاف واختراع شبح الآخر
- ٤٩ - الفصل الرابع:
الأصولية: الثورة المضادة للثقافة
- ٥٧ - الفصل الخامس:
النقد الثقافي لنظرية صدام الحضارات
- ٧٥ - الفصل السادس:
هنتجتون ضد هنتجتون، دعوة إلى الشمولية
- ٨٥ - الفصل السابع:
خطابان متناقضان للأمة الأمريكية، أحدهما باحث علمي والآخر
شماشرجى
- ٩٧ - الفصل الثامن:
توماس فريدمان ولداروينية الجديدة: أو "السيارة ليكزاس تحتاح شجرة
الزيتون"
- ١١٣ - الفصل التاسع:
مرشد للقارئ إلي ما يسمى بالخطاب الثقافي
- ١٢٣ - الفصل العاشر:
آن الأولن للنزول من السندرة إلي الأرض!
- ١٣٣ - الفصل الحادي عشر:
النقد الثقافي والماركسية
- ١٦١ - الفصل الثاني عشر:
بعض تمارين النقد الثقافي في الفلسفة

بدلا من المقدمة:

ماذا نقصد بالنقد الثقافي؟

الـنقد الثقافي مصطلح حديث جدا، ولم يقدر له النـيـوع أخيرا إلا بمقدم للتفسيرات والعوامل التي أدت إلى العولمة وما بعد الحداثة، فلا بعد نتيجة لهما بقدر ما هو شريك ينبع من نفس المصادر، وينتسب إلى ذات المناخ. وهو ليس منهجا بين مناهج أخرى، أو مذهبا أو نظرية، كما أنه ليس فرعاً أو مجالا متخصصا من بين فروع المعرفة ومجالاتها، بل هو ممارسة أو فاعلية تتوفر على درس كل ما تنتجه الثقافة من نصوص سواء كانت مادية أو فكرية، ويعني للنص هنا كل ممارسة قولاً أو فعلاً، تولد معنى أو دلالة.

فالجديد في النقد الثقافي هو رفع الحولـز بين التخصصات والمستويات في الممارسات الإنسانية لأنها تنتمي جميعا إلى الثقافة التي هي مجمل صنـيع الإنسان في البيئة الطبيعية، ومن ثم ينكر النقد الثقافي للفرقة التقليدية المألوفة بين القاعدة (البناء للتحتي) والبناء للفوقي، وكذلك للتمييز بين الواقعي والأيدئولوجي، أو بين المادي والروحي فالثقافة اسم جمع يصدق على أمور متباينة تضمها تسمية واحدة.

ولا يعني النقد كشف الإيجابيات والسلبيات، بل يشير إلى ما يقصده الفيلسوف كـانـط بالنقد وهو بيان الإمكانيات المتاحة، والحدود التي ينبغي الواسف عندها في إنتاج أو استقبال الدلالات للممارسات التي تحمل معنى في كل السياقات الثقافية، ويتبدى ذلك في إجراءات التفكيك والتحليل والتفسير. فمجال النقد الثقافي إذن هو ما يسمى بالدراسات الثقافية وهي مفهوم حديث نسبيا بما ينطوي عليه من دراسة للثقافات الرفيعة والشعبية والفرعية والأيدئولوجيات والأطب وعلم العلامات، والحركات الاجتماعية، والحياة اليومية، ومسائل الإعلام، والنظريات الفلسفية والاجتماعية ونحوها، على أن يتخذ من كل ذلك أدوات للتحليل والتفسير دون هيمنة لإحداها على سائرهما، أو استبعاد متعمد لبعضهما. بعبارة أخرى، لا يمارس النقد الثقافي عمله وكأنه خطاب متخصص مثل الخطاب الفلسفي أو السياسي أو

الاقتصادي... إلخ، الذي يتناول الواقع للقيام بمنظور ذلك للخطاب وأدواته، فلا يمكن التسليم بوجود واقع خارج للممارسات المولدة للمعنى، وهي جميعا ومناطق ثقافية.

وقد نشأ مصطلح الدراسات الثقافية عام ١٩٧١ عندما بدأ مركز الدراسات الثقافية المعاصرة بجامعة بيرمنجهام في نشر صحيفة "أوراق عمل في الدراسات الثقافية" ولكنها لم تستمر طويلا. ولقد سبق ذلك ما استخدمه عالم الاجتماع بيرنبلوم، وهو من اليسار الجديد في ستينات القرن الماضي، من مصطلح التحليل الثقافي، وقصد به دراسة التعبيرات أو التمثيلات الرمزية والأيدولوجية عن موقف تاريخي معين، بوصفها جزءا متكاملا ومحددا لهذا الموقف. فهو يرى أن هذه التمثيلات لا تنعكس ببساطة للضغوط المادية، بل قد تستيق أو ترهص، أو ربما تخلق إمكانيات مادية جديدة للمواقف التاريخية. ولا يعنى التحليل الثقافي في نظره مجرد تكرار للقول للقديم بالتفاعل بين القاعدة والبنية الفوقية، بل هو يمثل تأثيرا على الماركسية نفسها، واكتشافا جديدا، فبدلا من تحليل الوعي، ينبغي تحليل الثقافة.

ولم يقدّر التحليل الثقافي أن يكون ذا خطر أو أهمية إلا عندما تحدث الخصومات الحديثة للمناخ الفكري في التسعينات، فخبأ حماس الماركسيين الجدد في التفرقة بين القاعدة والبناء العلوي، فعندئذ ألهلوا على النقد الثقافي دون تصريح بالمصطلح، فهذا تيري ليجتون عام ٢٠٠٠ يؤلف كتابا بعنوان "فكرة الثقافة"، ومن قبله بخمسة أعوام يختار فردريك جيمسون عنوان "المنعطف الثقافي" لمجموعة مقالاته عن ما بعد الحداثة التي يعتبرها المنطق الثقافي للمرحلة الأخيرة للرأسمالية.

ولا يهم المؤلف أو وجهة النظر التي يتخذها المفكر لكي يشتغل بالنقد الثقافي، ففسي ساحته للفسحة تختلف الآراء، ولكن يبقى في النهاية أسلوب المواجهة للموضوعات، وكذلك الاتفاق إلى حد كبير على استعمال الأثرات نفسها.

بعبارة موجزة، يعمل النقد الثقافي على مهاد متمتع من منجزات وتطورات العلوم الاجتماعية والإنسانية والعلمة وما بعد الحداثة، ولا يبلغ كثيرا إذا ما زعمنا أنه المرحلة الراهنة الأخيرة للاشتغال بالنقطة.

العولمة والنظام العالمي الجديد

نخلط كثيرا بين العولمة والنظام العالمي الجديد ونجعل منهما شيئا واحدا. فمصطلح النظام العالمي الجديد يعود إلي الرئيس بوش الأب بعد أن فرغ من تأديب النظام العراقي في حرب الخليج الثانية، وخلو المسرح السياسي من الشرير السوفييتي، وكلمة نظام Order التي استخدمت تعني أيضا للترتيب، والأمر، ومعنى هذا أن العالم علي امتداد تاريخه حتي اليوم يمثل تعالجا للنظم العالمية التي تسيطر فيه دولة ما علي دول أخرى كثيرة، فهنا يشير للترتيب بين الدول إلي مركز وأطراف، كما يعني "الأمر" هيمنة دولة ما علي أخرى.

وهو نظام جديد لأنه جاء بعد اختفاء قطب آخر منافس كان هو المركز بالنسبة لأطراف أخرى، وكان يمثل هيمنة علي دول تابعة له.

لما للعولمة، فهي صيغة أخرى ومختلفة تماما عن النظام العالمي، فعلي حين تهيمن دولة ما علي غيرها بما تملك من نفوذ اقتصادي بشركاتها القومية وبنصيبها الكبير في الشركات المتعددة الجنسيات أو القوميات، تعتمد للعولمة علي الشركات المتعددة أو المتجاوزة للقوميات، أي التي لا يهم أصحابها مصالح دولهم بل يكون انتماءهم رهنا بتلك الكيانات المستقلة الجديدة.

وللعولمة، وجهان، الأول هو الاقتصادي وما يتبعه سياسيا، والثاني ثقافي، فأما الوجه الأول فلم ينجز بعد مهامه التي تتمثل في ميلدة الشركات المتعددة الجنسية، وليست المتعددة، وهذا من شأنه، إذا ما تم، أن يؤدي إلي تحولات فلاحية في دور الشركات والمصالح القومية، فضلا عن مؤسسات الدولة للراثة مما يفرض بدوره إلي التأثير في منظر المؤسسات.

لما الجانب الثقافي فقد كان حظه موفورا بما حققته الأدوات العولمية للتكنولوجيا من تغيير بالغ الخطر في قنوات التواصل والتداول بين الأفراد حيث أوشكت علي نصف المسافات بين أطراف العالم.. وتسمي هذه الأدوات بالانوتكنولوجيا أي التكنولوجيا خاطفة السرعة (الانوتانية) جزء من بليون من الثانية)، وكذلك للتكنولوجيا أي المؤثرة عن بعد، ومن ثم أوشك الإنسان علي فاصل الزمن وبعد المكان كما تتبدى بعض آثاره في السماوات المفتوحة، ولتعامل مع برامج الكمبيوتر، والإنترنت علي سبيل المثال.

غير أننا اليوم، وهذا سر الخلط بين الأمركة (أي للنظام العالمي الجديد) وبين العولمة، نجتاز مرحلة مفصل مازال الجديد مشتبكا فيها مع المسائد القديم، فثمة مفصل يربط بينها وهو ما نقتبئه في تطور الرأسمالية إلى الاقتصاد المالي بدلا من الاقتصاد الحيلي لسهولة نقله وتداوله، وسرعة معدلات دوران العملات والتوظيفات المالية، والاتجار في العملات استنادا إلى المضاربات وألعاب الحظ والمصادفة مما حفز علي تسميته باقتصاد الكازينو أحيانا واقتصاد الفقاعات أحيانا أخرى، وكان من نتيجة ذلك تركيز الأصول المالية والإنتاجية بتأثير حركة الاندماجات بينها في صور نشاط مشترك، وتقسيم الأسواق، وتخليق كيانات عملاقة تضم مصارف وشركات تابعة للعمل في مجالات متنوعة، وكان لابد لهذه الاندماجات أن تسلم إلى انخفاض المنافسة في بعض ميادين الاقتصاد العالمي بسبب سيطرة قلة من الشركات علي هذه الميادين، وبطبيعة الحال مازال للدول الغربية وعلي رأسها أمريكا تستأثر بالغلبة والنفوذ في نطاق مصالحها القومية.

وبينما تتضائل المسافات والفواصل في هذا الاقتصاد المالي، تتسع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وتزداد البطالة بين الشباب.

وحينئذ يمكن أن נתقهم مقاومة الشباب ومظاهراتهم المنددة بالعولمة فالعدو الحقيقي ليس للعولمة، بل هو للنظام العالمي بقيادة أمريكا الذي يستغل أدوات العولمة ووسائلها. ولا يعني هذا أن العولمة أفضل من النظام العالمي الجديد ولكنها تعني أنها تؤدي إلى نتائج أخرى إذا ما أُنجزت شقها الاقتصادي، أهمها نهاية الهيمنة علي تواجها، وانفراط المركزية الغربية، وزوال القبضة القومية للدولة، وانحسار وظائفها. وبدلا من الهيمنة أو التبعية، سيكون الاختيار بين المشاركة أو التهميش.

ومهما يكن من أمر، فقد تحقق للكثير من نتائج العولمة الثقافية مما تنبئ به حال المعبولة والفوضي، وغياب المعايير. فالعالم، كما يقول برجسكي يخلب عليه للشمول والتفتت معا مما أدى إلى نشأة العديد من الجيتو داخل إطار البلد الواحد، فقد أحدثت الثورة في التكنولوجيا الإلكترونية أزمة توتر بين الإنسان الداخلي والإنسان الخارجي، كما أن تدفق المعلومات أو انفجار المعرفة يؤذن بخطر التشظي الفكري بازدياد حالة عدم اليقين كلما ازداد لتوسع المتاح للمعرفة. وربما تسمح الخشية من عجز الإنسان علي التكيف

مع التعايش بين المجتمعات أو الثقافات المتفاوتة؛ ربما تسمح بتقويض ما كان يعد من قبل جوهرًا إنسانيًا ولحدا لا يمكن المساس به.

ومن هنا يشتد حنين الإنسان المعاصر إلى خصوصية حميمة حينما يحيا في بيئة متشابكة مربكة وخالية من الخصوصية أو الهوية القومية، وذلك إزاء الزوال القريب للدولة - الأمة.

كما يؤكد توفلر على ذلك بتنويعه مختلفة بقوله بيزوغ الخصوصية الثقافية لكل إقليم أو منطقة مع إثارة المشكلات العرقية ونشوب الحروب الأهلية، ويرد ذلك إلى تفكك المجتمع الجماهيري، أي مجتمع الجملة المتمثل، وقيام ما أسماه بديموقراطية الموزايكو، وكلنا إزاء طبق سلطة تختلط فيه المكونات محتفظة بتفردها ضد التجانس للقديم، أو ضد ما يسمى ببطيخة الانصهار التي تواجه مقاومة متزايدة.

وربما كان من علامات الانشقاق عالية النبرة ما نصادفه اليوم من الأهمية المتصاعدة للمجتمع المدني المحلي والعالمي، وجماعات حقوق الإنسان، وكذلك النزعات الجديدة مثل النسوية وغيرها ويضاف إلى ذلك النزعات الأصولية الدينية.

العلوم الاجتماعية وما بعد الحداثة

كان علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا أشد فروع العلوم الاجتماعية تأثرا بالعلومة وما بعد الحداثة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي وبدايات هذا القرن، ويفصح علم النفس عن ذلك التأثير في مجالين، الأول في الفروع العلمية الجديدة التي توصف بأنها ثقافية، مثل علم النفس الثقافي، وعلم النفس عبر الثقافي (أو للتبادل الثقافي) الذي يستند إلى علم نفس الشعوب، وعلم النفس المجتمعي (وليس الاجتماعي) وعلم النفس اللبين ثقافي، وكذلك علم النفس الأنثروبولوجي، والأنثروبولوجيا المقارنة. وتتفق هذه الفروع جميعا على أن الثقافة مكون رئيسي في فهم السلوك الإنساني. ويقول أصحاب علم النفس (دون أن نضيف إليه وصفا أو تخصصا بعينه) أنه إذا ما وضع في عين الاعتبار أثر الثقافة على السلوك الإنساني (وكذلك العكس) فلن ندعو في حاجة إلى تخصيص علم نفس ثقافي لأن علم النفس، بوصفه كذلك، سيتعهد بهذه المهمة تلقائيا.

والمجال الثاني لعلم النفس هو نظرية الشخص، أو الذات، ولقد برزت نظريات جديدة تماماً في هذا الصدد، وانقلبت على المفهوم التقليدي الذي كان يجعل منهما هوية وذاتاً مكتفية بذاتها علي نحو ما تكون متجانسة داخلياً، وتمييزة عن غيرها خارجياً، فلقد كان هذا امتداداً وتطبيقاً لفكر النزعة الإنسانية المتمثلة في الأنا الديكارتية، والفكر الفردي النزعة مما أدى إلى إسقاط مفهوم "الشخصية".

ولهذا خرجت نظرية الذات الحوارية التي تتجاوز للفردية والعقلانية كما يقول أصحابها هيرمانس، وكمين، وفان لون من هولندا، فهم يرون أن الطابع الفردي والعقلاني للنظريات الميكولوجية عن الذات (Self) إنما يعكس نظرة المركزية العرقية الأوروبية للشخصية، بينما يرون علي نقوض ذلك أن الذات يمكن أن تدرك بوصفها حوارية بحيث تمثل أصواتاً متعددة داخلها مما يتجاوز كلا النزعتين للفردية والعقلانية، كما يقدم سامبسون مراجعة وتنقيحاً لمفهوم النظام الشخصي والاجتماعي تحت ما يسميه لا مركزية الهوية (أو الذاتية المنقسمة)، وهو بذلك باحث ينتمي إلي ما بعد البنيوية لأنه يرفض للبنية المركزية والمتوازنة للشخصية التي هي في صيرورة متصلة، وأسهم هازل ماركوس وبولا نوربوس في طرح مفهوم الذوات الممكنة في مجال معرفة الذات، وتستق للذوات الممكنة من تمثلات (أفكار) الذات عن نفسها في الماضي وفي المستقبل، وهي تختلف وتتفصل عن ذوات اللحظة الراهنة، والفرد حر في خلق تنوع من الذوات الممكنة، ولكن الحوض الذي تتجمع فيه يتألف من المقدرات التي يجعلها للفرد مهمة رفيعة الشأن عن طريق للميقا الاجتماعي- الثقافي والتاريخي الخاص بالفرد، وبوساطة للنماذج والصور والرموز التي تتبجحها له وسائل الإعلام، ويمقتضي خبراته الاجتماعية المباشرة.

ويبدو من تلك التطورات الأخيرة في علم النفس سمة مشتركة وهي تفكك الذات وانقسامها، وخروجها من عزلتها الداخلية إلي فضاء الثقافة المتعدد الجوانب.

ونجد مثل ذلك في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، فيعتقد ويلسون في أن الحوار والتعاون في البحث مع الزملاء من البلدان الأخرى يمكن أن يجعل بتحقيق ما يسميه بالمقابلة Consilience التي تعني القفز معاً للخروج من التخصصات المعزولة لتحقيق النتيجة التي يثمرها ربط

للفئات بالنظرية المؤسسة على الوقائع عبر الفروع المختلفة والمنوعة لخلق إطار مشترك للتفسير، فالقفز معا أو المقابلة العلمية هي للتحدي الذي يواجهه الباحثين في الألفية الرابعة كما يقول.

ويطرح لنا دوراي مفهومًا عن الاندماج (أو اتساع المشهد) للثقافي من ثنائيا الاندماج الاعلامي Mediascape والفكري، والتكنولوجي، والعنقي، والمالي، ولابد في نظره من درس المشهد للعلم بأسره وليس في بلد دون الآخر، أو ثقافة دون أخرى.

ويوثق روبرتسون بين العولمة والمحلية في مصطلح واحد هو العولمحلية، لأنه يرى أن العولمة لا تمتد بنفوذها إلا من خلال ما هو محلي. ويستق الباحثون في تلك العلوم على أن الفردية أو الأنا لم تعد للوحدة الاجتماعية للتطليل والتفسير، فالإنسان ليس فردا يملك أدوارا، بل هو مجموع أدواره، كما أن الأشخاص كيانات تتحدد هوياتهم بمواقعهم الاجتماعية.

كما يعترفون بأن لجهاداتهم واكتشافاتهم مساوقة لحقبة ما بعد الحداثة فهي تعبر عن مناخ افتقد فيه اليقين، والتحديد، وتحلت فيه للنظريات الكبرى، فهي إذن مجموعة النتائج المترتبة على انقضاء الأوهام التي كانت تحكمنا كحقائق مطلقة تنظم وفقا لها الأمور جميعا، وتكثف حول مركزها. فلم تعد ثمة سلطة نهائية، ومن هنا سلّات الأنا كيانا أي لللاحاكمية، أو للامسلطة التي ترجمت من قبل بالفوضوية، كما ذاعت للبارالوجيا أي للخروج عن مركز التخصص إلى الهوامش التي تشبّك بمسائر الأشياء، وضد التصنيف الذي هو قهر وتحديد مسبق، لأنه تقرير جازم، وتكرار ملج.

ولئن كان الواقع متعدد الأبعاد، فإن اللغة التي تعبر عنه، وتتواصل بها أحادية البعد، ولا سبيل إلى تطبيقها، ولا يمكن فهم تلك الواقع عن طريق التفكير فيه أو للتفاعل معه دون شفرات السياق الثقافي ووسائطه وأعرافه. ولأننا في مرحلة انقضاء الأوهام فقد انصرفنا عن تشييد صروح من المذاهب أو للنظريات الكبرى، كما كان الحال سابقا، وليس في مقبورنا، إن أثّرنا الأمانة والمصارحة إلا أن نغرس أوتلانا ببقعة وثبات في تلك الأرض الزلقة مما يتيسر لنا من النقد للثقافي.

الفصل الأول

مفني الثقافة .. ومفهوم الحضارة

ربما نكرر أمرا بديهيا إذا ما ذكرنا أن الثقافة ليست صفة واحدة كما لو كانت كلا متجانسا يشارك فيه المواطنون أو أعضاء المجتمع كله، ويتقاسمه الأفراد بحسب أنصبتهم الشرعية، كما أنها لا تثبت علي صورة أو صفة واحدة، بل تتغير وتتبدل بحيث تتعاقب علي المجتمع أو الأمة ثقافات مختلفة.

ولا تقتصر الثقافة علي دلالتها التي تحظى بالشهرة والذيع بوصفها الاستتارة العقلية، وسعة الاطلاع، وتذوق للفنون علي النحو الذي ترعاه به وزارة الثقافة ومؤسساتها، فهي تتضمن علي هذا الوجه للصور المرفقة للوعي الاجتماعي المنعكسة علي المرابا المصقولة لأدوات التعبير والإبداع، ومن ثم يطلق علي منتجها ومستهلكها اسم المتقف، ويستقل بذلك عن مطالب المهنة أو الحرفة التي تتيج الارتزاق منها عن طريق إعداد سابق محدد الإجراءات والخطوات، فعندئذ لا يعبر المتقف عن مطالبه الشخصية أو المهنية، بل يتجاوزها إلي التعبير عن القضايا العامة، لأن المفترض فيه أنه يعبر عن الجميع، في نفس الوقت الذي يخاطب فيه الجميع دون تخصص، مادامت ساحته التي يعمل في نطاقها، وأدواته التي يستعملها هي وسائل للنشر والإعلام.

فهنا نطرح قضية الالتزام أو الانفصال، ونناقش، مثلا، مسائل المتقف العضوي الذي يعكس الحياة الاجتماعية انعكاسا مباشرا، أو المتقف المنعزل أو المغترب، وذلك من خلال المواقف التي يتخذها، كما تثار للمسائل المتعلقة بالأيديولوجيات.

أما الثقافة بمعناها الذي ينسب إلي مفاهيم العلوم الاجتماعية، فيجمع إلي ما سبق كل ما يصوغ للرصيد الكلي للعمل الإنساني ومنتجاته

الاجتماعية، في مقابل ما ينقل عبر الوراثة البيولوجية، فهي مجموع الأنشطة أو للفاعليات الإنسانية التي تتجلى في السلوك العملي والعقلي معا وهو سلوك قابل للتطم والتداول من ثانيا النظم والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والميسية والعلمية والعقدية والفنية... إلخ، وإذا ما زويت الطبيعة الإنسان بالمواد الأولية، فإن الثقافة هي التي تحدد أسلوب استثمارها لخدمة حاجاته ومطالبه، وتعد الجوانب البيولوجية في الإنسان جزءا من خم الطبيعة التي تضع للثقافة أساليب أدائها ومعاييرها.

ويضم هذا الأسلوب في المعيشة العادات والمعتقدات والمهارات، كما يسلطوي على البواعث والأهداف التي تحث على المشاركة في إنشاء النظم والمؤسسات، المادية وغير المادية، على السواء، وبينما تحكم القوانين الطبيعة، تسود القيم والمعايير عالم الإنسان، أي ثقافته.

فالثقافة إذن جانبان، روحي أو غير مادي، وهي القيم والمعايير والاعتقادات والتقاليد، ويمثل الجانب المادي للتجسيد المحسوس للجانب المعنوي على نحو ما يتبدى في أدوات وتقنيات ومنشآت، وهذا هو ما يسمى بالحضارة، شريطة أن تستقر الثقافة في موطن محدد لا يرحل منه أصحابه أو يتحولون.

١- الثقافة والحضارة

ولكن لماذا نلصق اليوم بتوصيف الثقافة وفقا للجانب غير المادي، والمعنوي، والروحي، ولا يشغلنا الجانب المادي كثيرا، بل نكاد نغفله ونهمله تماما؟

كلفت الحضارات، أي الجانب المادي من الثقافة، قديما جزءا لصيقا بها بحيث كان من الممكن أن تتميز الحضارات بتميز المجتمعات وثقافتها في العصور القديمة والوسطى عندما كانت المسافات بعيدة، وللتبادل محدودا بحيث تسمت الحضارات، على الأغلب، بموطنها الجغرافي أو العرقي أو القومي، أو الديني. وعندما توسع للتبادل بين المجتمعات في الجانب المادي من الثقافة، أي الحضارة، لزداد انفصال الحضارة عن الجانب الروحي الذي ظل فيه للتبادل بين المجتمعات محدودا، ومن ثم صارت الثقافة عنوانا لهذا الجانب غير المادي، وحينئذ بات من الميسور أن تشارك ثقافات متعددة في حضارة واحدة، بعد أن كلفت الحضارة في القديم جزءا لا ينفصل عن الثقافة.

وعسانا نكسب مزيدا من التأييد لذلك الرأي إذا ما تذكرنا أن لفظ حضارة هو بعينه ما يؤديه لفظا مدنية، وتمدين في كل اللغات.

فلسهولة التبادل المادي بين المجتمعات المختلفة، وتعد ذلك في الجانب الروحي، اقتصرت الثقافة علي ذلك الجانب المعنوي بحيث تكون لها خصوصيتها داخل الحضارة المشتركة.

٢ - مستويات الثقافة وطبقاتها

فلذا ما فحصنا الثقافة في أي مجتمع أو أمة من الأمم، فسنجد ما ذات مستويات أو طبقات ثلاثة، الأول هو ما يمكن تسميته بثقافة الجلد، فجلدة المرء عشيرته، ولجلاده أعضاؤه وجوارحه، وهي التي تتحد بالعرف والدين واللغة بدرجات متفاوتة، وهي المرحلة الأولى في بداية محاولات الإنسان للسيطرة علي الطبيعة وتوطئة للسيطرة علي غيره من البشر، عندما كان لا يفرق بين فرديته وبين انتمائه لجماعة أو بدنة معينة، ولكنها ما تزال تمارس نفوذها دون اختيار أو تمحيص يجريه المرء علي صعود الوعي والانتباه، وهي تحيز خفي يكمن تحت السطح، وقد يتفجر كالبركان في مواقف معينة لأنها تعبر عن الأغوار السحيقة للمرء التي تقذف حممها عندما تحين لحظة ضعف في السطح الخارجي عند مواجهة لاحتلال أجنبي، أو مشكلات حدود، أو حرب أهلية.

وعندما نواجه الأمة حالات من الهزيمة والانهيار، أو للتعبة والانهيار، وتشعر بأن ما ركمته فرق جلدتها للثقافي من قيم ومعايير، أو مواقف وأوضاع معاصرة لم يعد يسفها في التصدي للتهديد الداخلي أو الخارجي علي السواء، عندئذ يلتهب جلدتها الثقافي الذي لم تعد تحميه أروية الثقافة المعاصرة، فهو الذي يمثل المرجع الأولي أو البدائي.

والطباق الثاني من الثقافة هو الذي يمكن تسميته بالمشارك أو المتمثل للقومي وهو الذي يستمر ويواصل نفوذه عبر تلك الجوانب التي تتجمع وترسب عن الثقافات المتعاقبة، وتتشابك معا لتبقى حية مؤثرة، ونقصد به مجموع الجوانب المشاع لدي أعضاء الأمة رغم اختلافهم وتفاوتهم، وهو بمثابة مجري جوفي أو نيار تحتي متفق دون وعي أو تكبر في أغلب الأحيان، ويتألف من رواسب ثقافية ذات روافد متعددة، فقد تخفي العقائد القديمة ولكنها لا تكف تملما عن مزولة تأثيرها.

أما للطباق الأخير، فهو للثقافة المعاصرة للمجتمع أو الأمة، ورغم صيغتها الخاصة الغالبة التي تميزها عن غيرها من الثقافات، إلا أنها ليست متجانسة لأن الصيغة السائدة هي التي تعبر عن توجهات الفئات المسيطرة ومصالحها، ولذلك نجد داخلها أقاليم زمنية متقاربة رغم العصر الواحد الذي يحتويها، فالثقافة صيغة من صيغ الفكر والسلوك، وأسلوب للاستجابة للعالم وللتأثير فيه، ومن ثم قد يستعار ذلك الأسلوب أو تلك الصيغة من ثقافة مرحلة سابقة، وتتصادم الأقاليم الزمنية في سعي كل منها إلى تخليد رؤيته الخاصة للعالم والانتصار لها، وعلي هذا النحو، تكون الثقافة متخلفة إذا ما تشبثت بجمود آلية للتفكير التي تؤدي إلى الضيق والتقليص، وتكون متقدمة إذا ما تفتحت إمكاناتها للتوسع والامتداد، فهناك بعض جولاب المجتمع الذي بدأ مستقبلاً أو غده، وهناك من لم يبلغ أمسه بعد، ويختلف الجميع ويتفاوتون في استجاباتهم للمتغيرات العالمية التي تتجاوز حدود مجتمعهم، ويمكن أن نسمي ذلك المستوى بالمشتبك العالمي، أو المعترك الراهن أو الحالي.

ونظراً لسيادة آليات السوق الرأسمالية العالمية، وتغلغل وسائل الإعلام في كل مكان، فلا بد أن نتوقع نفوذاً لأنماط عالمية مشتركة من الفكر والسلوك، وهي الأنماط التي يفرضها أصحاب المصالح العالمية كما تتمثل في الشركات العابرة للقارات، وتلح تلك الفئات العالمية على ترسيخ الاعتقاد، أو اللوم، بوجود ثقافة إنسانية واحدة، ولا أقول حضارة إنسانية واحدة، لأنها أمر وارد.

وعلى أية حال، فإن للثقافة المعاصرة للمجتمع أو الأمة هي أضعف طبقات الثقافة التي يمكن أن تعصف بها ثقافة الجلد، كما يحدث الآن في معظم أنحاء العالم، وذلك مع انهيار الاعتقاد أو اليقين في صحة قيم الثقافة العالمية ومثلها للعليا.

٣- عندما يلتهب الجلد الثقافي عندنا

ويؤدي مجمل ثقافة الجلد إلى تحويل التاريخ الفعلي إلى أسطورة تتسلل إلى معظم ما نداوله أو نتناقله من آراء ومواقف، بل تتسرب إلى منهجنا في توصيف ما يواجهنا من متغيرات وتفسيرها، فتؤدي بمصداقيتنا وجديتنا في اتخاذ مبادرات حقيقية.

ومن أبرز قصص الأسطورة للتشخيص الدرامي، والتصنيف الثنائي للمتغيرات التي تنفخ فيها الروح، وتتحول إلى كائنات حية أو شخصيات تحب وتكره، ترضي فتعذب وتغضب فتنتقم. وأبرز هذه الكائنات الموهومة التي لبنت من كثرة الاستخدام ما يقال عنه الأنا والآخر. ويعد هذا امتدادا لنزعة أسطورية قديمة هي الإحيائية (الأنيميزم) التي تتعامل مع الظواهر الطبيعية كأشخاص لها نواياها وحيلها. وهنا تسود الفكرة الساذجة للمؤامرة وليس الفكرة المقبولة عن المؤامرة بمعنى استراتيجية الخصم وخططه التي يمكن معرفتها أو كشفها من خلال تقاريره وممارساته المعلنة. أما المعنى الساذج الذي نستريح إليه فهو أنها خفية مستترة وتحاك خيوطها في الظلام، وبالتالي فلعلنا في حاجة إلى التحليل الموضوعي للبيانات والمعلومات التي تؤدي إلى الفهم واتخاذ موقف إزاءها.

وأغلب الظن أن أسطورة الأنا- الآخر اعتناق غير واع لنسخة مهذبة من ثقافة اليهود التي تقسم البشر إلى إسرائيل والأغيار أو الأمم، وقد نقلها ضدهم، ونحن في غفلة لنتمذنتا للبليدة عليهم، ففسر كل شيء كما سبق هنتر إلى ذلك في كتابه كفاحي بمؤامرة لليهود لصنع الشر في العالم، ومن أنواعه الماركسية والشيوعية، وربما نعتد في ذلك علي اكتشاف الأكلة في كتاب زائف هو بروتوكولات حكماء صهيون.

بل إننا نصنع ذلك أيضا فيما نسميه الغرب، فهو الشيطان المرید الذي يكفينا مثونة الفهم أو المبادرة، فقد تحدثت الأمور، وصلفت سلفا، وليست في حاجة إلى مزيد من التحليل أو التفعيل.

فالعرب أصبح شخصا واحدا، رغم كل تنوعاته، وله دور واحد في هذه الدراما بوصفه البطل المضاد، علي أن نختار لأنفسنا دور البطل التراجيدي الذي تنزل عليه المصائب من هذا البطل الشرير، وهنا تختلف فصائل الرواة فيجعل البطل الأقطار العربية، بينما يختار الآخرون دور الإسلام أو المسلمين، وبعدها ترسم حبكة الصراع بين الشخصيتين.

غير أننا ولأول مرة في التاريخ المعاصر استطعنا أن نؤثر في الإعلام الغربي أو العالمي، ففرضنا عليه تسويق مسلسلنا الدرامي: الإسلام والغرب، إلا أنه لاقلب سريعا بعد أحداث ١١ سبتمبر وغزو أفغانستان إلى مسلسل هزلي حيث نضد قولنا الثقافية والإعلامية وكذلك السياسية لتحسين صورة الإسلام لدى الغرب، ونتراحم بالمناكب لتقديم صحيح الإسلام الذي لصدده

إسلام القلة المنحرفة، فنحن إذن ندفع ثمننا باهظاً، وأحسب أنه سيذهب هدراً لما سبق أن اقترناه، عن جهل وسوء تقدير، عندما انخرطنا منذ فترة عقم طويلة في لصطناع صراع درامي بين الإسلام والغرب، وتحدثنا عن حضارة الإسلام وحضارة الغرب بطريقة اللطيف والشرير، عسكر وحرالية، الروح والمادة، الرحمن والشيطان، فسطاط الإيمان وفسطاط الكفر والعياذ بالله، إلي آخر التناقضات المثورة.

ولواقع أننا لم نحترم قواعد اللعبة، لو نلتزم بجدول أعمال الحوار، فتحدث عن النصوص، في نفس اللحظة التي نتحدث فيها عن البشر للمسلمين بعد وفاة الرسول، وننتقي من الوقائع والحكايات ما يروقنا، لم نفرق بين الدين الإسلامي وبين أعمال وأقوال الحكماء المسلمين، وهذا خلط لا يخضع للمنطق أو يسلم إلي نتيجة محددة. لا نعرف عن ندافع، عن الدين كعقيدة وشريعة كما تجلوها النصوص التي أعلن الرسول في خطبة الوداع أنها اكتملت: "اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً" لو عن أئمة من بعده فأصابوا أو أخطأوا، عدلوا، أو ظلموا، ونجعل من أفعالهم وأقوالهم امتداداً لوحى السماء، هل الأمر من الغموض والالتباس بحيث لا نستطيع أن نميز أو نقارن بين دين الإسلام وحضارة من الحضارات، فليس الدين حضارة، إن شئنا نقة للمعنى العلمي، لأن الحضارة من صنع البشر، فالخلط بينهما يسلمنا دون وعي إلي نوع آخر من الصهيونية التي تجمع للدين والأمة بمعنى البشر أو القوم. للحضارة الإسلامية حضارة مسلمين وشارك فيها غير المسلمين، ولا يصح أن تضاف أو تنسب إلي دين الإسلام بأمجالها أو نقائصها، فالمسلم يمكن أن ينتمي إلي حضارات مختلفة، ولا يفقد إيمانه إذا كان في حضارة هندية، أو أوروبية أو أمريكية.

كما لا ينبغي أن نخلط بين الدلالات المختلفة للأمة فنعاملها جميعاً بمقياس واحد، فخلط بين الأوراق مما يؤدي بنا إلي أتعس النتائج.

فالأمة في النص الديني لاتعني الأمة بالمعنى السياسي القومي الحديث، بل تعني جماعة المؤمنين بالمعتقد الواحد، كما تعني المذهب في القرآن الكريم: "وإنا وجدنا آباءنا على أمة" وهي التي تقابل كنيسة في المسيحية التي تعني بالسريانية الجمعية والمجمع والاجتماع كما هي في العبرية تعني

الجمعية العامة التي هي الكنيسة، وكلمة كنيسة لم تكن تعني أصلاً محل الاجتماع، بل جماعة المعتقد الواحد، أو أمة المؤمنين.

ولكننا سرعان ما نلحظ بين الأمة الإيمانية والأمة السياسية، فنجد من أمة الإسلام أمة بالمعنى الحديث الذي كان يقابله في النصوص القديمة قوم، والقول، وهنا تخترع أمة عدد احتدام الصدام باستعارة تراث، ولملمة تقاليد من هنا وهناك، ورصها ورصفها جنباً إلى جنب، ونترهم بذلك أننا أحسن صنعاء، حتى تأتي لطامة، فلندفع ثمن التفاخر والتعجب والتطاول الذي لم تكن نملك ثمن الدفاع عنه، ولم نملك أصلاً مقومته الواقعية، فبتهاوي الصرح الذي شيدناه من قصاصات وأقاصيص، وكنا نحتمي من خلفه، أو نتوهم سلاحاً بقراء، ولكنه ما لبث أن انقلب علينا ووجه لصدورنا ليدفعا إلى موضع الدفاع وظهورنا إلى الحائط وكلنا نصرخ من خلف القضبان في محكمة أفلام سينمائية قديمة: مظلوم يا حضرة للقاضي، أنا متسامح، أنا أقبل الآخر، أنا أدعو إلى التعددية وحقوق الإنسان، أنا ديموقراطي يا بيه!!

٤- حقيقة الإسلام وحقيقة الغرب

ليس الدين في ذاته العامل الوحيد أو الحاسم لقيام الحضارة الإسلامية، وإلا لكالت مكة والمدينة هما للنموذج المثالي لهذه الحضارة، ولكن ثمة عوامل موضوعية أخرى صنعتها، وإلا لكان تدهور هذه الحضارة في القرون التالية سببه للردة على هذا الدين. وكثيراً ما نفخر بفتح الأندلس كعلامة على الأثر الديني، ولكننا نعرف أن هارون الرشيد، في قمة ازدهار الحضارة الإسلامية، كان يستميل شارلمان إمبراطور الفرنجة ليكون حليفاً له ضد حكام الأندلس المسلمين الأمويين، فالمسألة لا ترد إلى الدين، كما أن فتح العثمانيين مصر وبلاد العرب لم يكن دفاعاً عن الإسلام، وإليهم يعود التصور الغربي المفلووظ عن الإسلام والمسلمين أثناء احتلالهم لأجزاء واسعة من أوروبا حتى القرن التاسع عشر، بينما الحقيقة أننا لكثرنا أيضاً نحن المسلمين العرب بغلظتهم وجهلهم وتظلمهم.

ولقد أدت عوامل موضوعية، يمكن أن نخضع لبحث علوم السياسة والاقتصاد، إلى تخلف شرق أوروبا، وكذلك أقطار الشرق العربي، والفرسي والهندي، والصيني، وجنوب البحر المتوسط، وذلك في الوقت الذي شرع فيه ما يسمى بالغرب الأوروبي في النهوض من عصوره

الوسطى بنشأته الرأسمالية التي سبق أن ساهمت فيها الحضارة العربية الإسلامية بما يسميه راندال روح بيكون التي تطمح إلى توميع حكم الإنسان ومسيطرته على الطبيعة، وعالونها على ذلك تعدد مراكز الحوار في صقلية والأندلس ونشاط حركة للترجمة من العربية إلى اللاتينية. ولم يكن نداء العودة إلى الأدب القديمة الإغريقية والرومانية، إحياء عنصرياً - لأسلاف مزعومة - لأنها لم تكن عودة إلى النصوص، بل كانت استجابة مباشرة لما اتسمت به تلك التقاليد القديمة من قبول صريح للحياة، واختيار نقدي لكافة المشكلات السياسية والأخلاقية، والاجتماعية، وجسارة فكرية حازمة في البحث، واستعداد للمضي إلى الحد الذي يفرضه الحوار. ولم يكن ذلك متاحاً إلا بعد أن اتجلى الحوار الموضوعي مع الشرق على ساحة ملية وفكرية جديدة جري فيها التبادل بين السلع التجارية والمنجزات الفكرية مما غير من علاقة الفئات الاجتماعية بعضها ببعض الآخر وأنشأ فئات بورجوازية جديدة تتخذ من العودة إلى الأدب القديمة ذريعة وقناعاً وشعاراً يظف تمرداً، وتحول قيمها، ووعيها الجديد للإنسان. ومهما يكن من أمر، فإن الحركات الكلامية، والعلمية والإصلاحية الدينية كانت روافد صبت في مجري واحد شق من قبل الحوار والتفاعل السابق بين الشرق والغرب.

ولكن ما لبث أن تسارع إيقاع التقدم للإنجاز الغربي الذي لنذفع بصحوة للشخصية الفردية، وتكون الدولة للقومية وحفزه القيم الرأسمالية من حرية المنافسة والرغبة المحمومة في الفتح والغزو. ورغم أن هذا المنحى الجديد يقوم على الفردية والعصامية إلا أنه كان يستهدف للعالمية لأنها المجال الفسيح الطموح للكشف، والتملك، والغزو، أي الاستعمار بعبارة موجزة، وبذلك أصبحت الظاهرة التي نشأت في الغرب منذ عصر النهضة لأسباب موضوعية وليست دينية، ظاهرة إنسانية عالمية ولا ينبغي أن يستغنى ذلك مثاعرنا، فالدين المسيحي الذي يدين به الغرب صادر من شرقنا، إلى جانب كثير من الإنجازات الأخرى التي يعترف بها المفكرون الغربيون دون غشاضة.

ولقد علمتنا الحضارة الإسلامية العربية إبان صعودها أن صحة الفكرة، أو كفاءة الإنجاز لا تقل جدارتهما بمعقظ رأسيهما، بل بما تجلبه من مصالح ومنافع، كما أن الدين، بحكم تعريفه دعوة عالمية لا فرق فيها بين عربي وعجمي أو غربي.

وعلي أية حال، علينا أن ندخل إلى المنافسة التي تتطلبها الرأسمالية في كل تطوراتها. والأمل الوحيد في البقاء علي قيد الحياة هو أن نصنع رأسماليتنا القادرة علي فك قيود للتنمية. وعلي هذا النحو سيكون الصراع لو الصدام أو المنافسة، كذلكه في جميع الأزمان، بين مستويات مختلفة من النمو أو التخلف مادياً كان أو فكرياً وليس دينياً.

ولا مبرر للخشية علي عقائدنا، إلا إذا كان البعض يراها شيئاً مادياً لا يستطيع الصمود إلا إذا حفظناه في حرز مكين وأشرعنا للسيوف دونه. ونحن مدعوون للمشاركة في الحضارة العالمية، ولا أقول الثقافة العالمية، عن طريق المنافسة وفقاً لشروط اللعبة وقواعدها، كما لا ينبغي أن نتصالح خوفاً علي هويتنا، لأن الهوية هي ما نصنعه بالفعل، أو نبذعه، وليست بطاقة شخصية، أو حجة ملكية قديمة نخشي عليها من الضياع إذا ما شاركنا في مباريات الحضارة العالمية.

الفصل الثاني

نقد الأوهام والأساطير الثقافية

١ - التاريخ والأوهام

لعلنا في حاجة إلي إعادة النظر فيما لفناه من مسلمات أو بديهيات، وذلك كي نتفهم ما يجري في العالم اليوم من حداثات تثير الحيرة، وتعصف بما استقرت عليه المذاهب والنظريات من تحليل وتفسير.

وأغلب الظن أن أية محاولة لإعادة للنظر أو التشكيك فيما ارتضاه أو اعتاده الجمهور لابد أن توصم بالبعد عن الواقع والاحتشام إلا أننا لا نري بأسا في هذه الوصمة لأن فضيلة الواقع والاحتشام في شئون الفكر والبحث إنما تعبر عن هوية مستعارة من المجموع، وصاحبها يطن لنتسابه لإحدى اللقبائل الفكرية الكبرى، ويكشف عن انتمائه لأغلبية موقرة، وقيم بذلك حاجزا منيعا ضد النقد طالما أن حديثه متفق عليه بين جمهرة ذات شأن. ويضاف إلي ذلك، أن متسربل الواقع يدعي عادة الانصراف عما تضطرب به الحياة فلا تشغله إلا حقائق الأمور، وما يقرن بها من مثل عليا وقيم أصيلة، مطمئنا إلي أنها انحدرت إليه ممن أورثوه إياها وغدت من بين ما يمتلكه، أو يحرمه، أو يتحدث باسمه!

ولنعد إلي ما يحدث اليوم، في الشرق والغرب، في الشمال والجنوب فستصينا للدهشة، أو بالأحرى للصدمة، لما نشاهد من مقاتلين في كل مكان وقد انحصرت عنهم الأقنعة التي لم تعد تخفي ما استتر من قبل من رغبة كل منهم في السيطرة علي الآخر بكل ما يتاح له من وسائل، ومبعث للصدمة أن ما يجري الآن من صدمات عرقية أو طائفية يمتد إلي المجتمعات التي اعتدنا الاعتقاد بأنها قد قطعت شوطا طويلا في المدنية الحديثة.

فما كان يمر دون أن يلفت الأنظار في بعض البلدان المتخلفة، أو ما كنا نسلم به في العصور القديمة أو الوسطى، أصبح اليوم أمرا متكررا

الحدث في أوروبا وبريطانيا وأمريكا وبلدان الاتحاد السوفييتي السابق علي نحو ما يواجهنا من تفجر النزاعات الأصولية في العالم أجمع بصورة لم نعهدها من قبل.

ولاريب أن هذه لحظة تاريخية متفردة ليس في وسعنا أن نسلکہا في نمسق تصيري قائم، أو نجعلها حدثا مطردا في مسار تاريخي معلوم، ومن هنا تنشأ الحاجة إلي إعادة النظر في مسلمائنا، ومن ثم ينبغي علينا أن نطرح الأسئلة الساخنة والبرينة من لية إجابات سابقة.

لماذا لا تكون للحظة للراهة لحظة كاشفة عن أخطاء في تصوير الثقافة الإنسانية أو تفسير مراحل التاريخ؟ ولماذا لا تكون تلك اللحظة نتاجا واعيا أو غير واع لانقشاع الأوهام عن تصوراتنا السابقة التي انتزعت لطول تربيدها والإجماع عليها مصداقية لاتجدر بها؟

وقد تيسر لنا للمقارنة بين التاريخ المحكي، أي التاريخ، وبين التاريخ الفعلي الذي نحن في سبيل لقرأه لتفسير مختلف للممارسة الإنسانية.

فالتاريخ الفعلي شبكة من التفاصيل والوقائع المتعددة مثلما نحياها اليوم في عصرنا الراهن، أما كتابة التاريخ فتختار ناظما أو محورا يضم تلك التفاصيل والوقائع في إئتلاف أو مسار معين هو الذي يحدد الدلالة التي يفضلها المؤرخ، فتجري إعادة بناء الوقائع والملامسات، وتقسيمها إلي جوهر، وأعراض تدور من حوله، فيختار المؤرخ من بين الوقائع والشخصيات والحوادث ما يصلح في نظره جوهر أو نواة أو بنية أساسية تعاد صياغة غيرها من الوقائع بوصفها عرضا أو مظهرا. ويتعامل المؤرخون مع الحوادث كما لو كانت برادة حديد لاستعيد انتظامها إلا في دائرة المجال المغناطيسي باستخدام قضيب ممغنط هو الذي يصبح المحور أو الجوهر أو البنية الأساسية. وتتباين مؤلفات المؤرخين بتباين ذلك الجوهر المختار الذي يعد عند كل منهم حقيقة موضوعية فرضت نفسها عليه فرضا، وعطي هذا الوجه بعد النظر أو تراجع العلاقات بين هذه وتلك من الوقائع وفقا لكل تصنيف. ولاشك أن هذا الأسلوب المؤلف في التاريخ يعين علي فهم واستيعاب شتات الوقائع، كما ينل صعب التعامل معها، إلا أنه ينتج أنواعا متضاربة من إعادة بناء الوقائع التاريخية.

ونستخلص من هذا شيئا أخطر وألدح وهو أن البشر في تعاملهم وتواصلهم بصطنعون أوهاما لا مندوحة عنها في تشكيل ثقافتهم ويشبه هذا

ما يصطنع في الأدب القصصى بوجه علم، فنظرتنا التي نرتاح إليها في تداول معطيات الواقع يغلب عليها ما لصطلح عليه بالعدالة الشعرية أي الفنية، التي تقوم بالتوزيع المثالي للثواب والعقاب عند نهاية العمل الخيالي. ولا أعني بالأوهام هنا معناها للشائع، أي الخروج عن الواقع وخداع الذات، بل أعني بها صنعة الإنسان التي يضيفها علي للواقع كمادة خام ليجعل منها وقائع إنسانية ثقافية. وهي بعبارة أخرى، التعامل مع الواقع بأسلوب الفن دون أن يكون للنتاج أعمالاً فنية، وهو ما نجده بارزاً واضحاً في الأساطير القديمة التي نتعامل معها اليوم كأعمال أدبية، ولكنها لم تكن كذلك عند أصحابها الأصليين. ويبدو أن جهودنا وإنجازتنا الثقافية التي نؤثرها بإعزائنا وتقديرنا ستتحول عند الأجيال التالية إلى نوع من الأساطير، ولكن بعد أن تعبر للحظة المحتمة للحالية. وقد اقترنت نشأة هذه الأوهام بمعميرة الإنسان في صياغة ثقافته، بمعناها الطمي، أي باعتبارها أسلوب الإنسان الخاص في الحياة الذي يختلف به عن سائر الأحياء، وكانت هذه الأوهام ضرورية لتوزيع مبادئه في هذا العالم، وتوسعة نطاق سيطرته على الآخرين.

فالذي جعل الإنسان مختلفاً عن غيره هو سعيه للسيطرة على الطبيعة من خلال سعيه للدوب للسيطرة على غيره من البشر، فكل لبنة من لبنات الثقافة الإنسانية مصنوعة من رغبة الإنسان في السيطرة على الإنسان، وإخفاء هذه النواة المركزية لكل تصرفات الإنسان تمت صياغة للكثرة من المثل والقيم والمبادئ التي تختلف أحياناً من مرحلة إلى أخرى، أو تتخذ هياكل متعددة. ولقد كان هذا شأن الإنسان دائماً في ممارساته، فالحب، علي سبيل المثال، تولته الأصلية هي الجنس، ولكن سرعان ما كساه الإنسان ثياباً لا تزال تتكاثر لابتداء من الغلالات التي تشف عن تولته في العصور القديمة، إلى المعاطف الثقيلة التي تكاد تخفيه ليصبح الحب تضحية وتسامياً عن ابتدال للوصل أي الاتصال الجنسي.

ولا تعني السيطرة على الآخر لتهامه وتدميره، بل تعني القدرة علي الامتداد والتوسع بمقتضى ما يستقطعه من الغير ليلحقه بذاته فتعزو أكبر وأشمل، وهو ما نراه متحققاً في كل صور الثقافة كالنظم السياسية والاقتصادية وغيرها مما يؤلف للعالم الإنساني داخل الطبيعة، وهو نفسه الثقافة.

٢- الخيال، والعقل، والقيمة، والحقيقة

الخيال أصل الثقافة الإنسانية وجذرها، ففي نطقه للموهوم يتم تحقيق الغايات التي هي امتداد نحو المستقبل، والأفعال الإنسانية جميعا تنصف بهذا الإسقاط على المستقبل الذي لم يحدث بعد، والخيال تصور، أي خلق صور. والصورة المتخيلة التي لفصل الإنسان بموجبها عن المشهد الطبيعي، وحقت سيطرته عليه مؤلفة من مكونات ثلاثة: إطار يفصل محتواه عن السديم الخارجي، وليس مجرد حد يحصر دخله ما اقتطعه من أجزاء المشهد بنفس الترتيب اللفظي الموجودة عليه، وعناصر أو محتويات مختارة من هنا وهناك، وعلاقات جديدة بين هذه العناصر تقيم ترتيبا وانتظاما جديدا لها. فالخيال إذن إدراك أو تصور للغائب عن الإدراك الواقعي لأنه تصور للغاية المنشودة وهي في سبيلها إلى التحقيق، أي أن تحققها اللفظي لا يزال غائبا غير متل في الواقع، وينظر الإنسان بهذا الخيال إلى الأشياء جميعا بوصفها ممكنات، أي يمكن أن تكون علي نحو آخر مختلف عما عليه في الواقع.

فالخيال هو الذي يخترق عتمة أو ظلمة الأشياء وغلظتها وضرورتها وجمودها علي ماهيات ثابتة لينزوها، ويستجها، ويلوكها ليصوغ منها شيئا جديدا يحقق به غايته، فهو مهاد الإبداع، بل هو أيضا، بوصفه استحضارا للغائب، أي جعل للغائب حاضرا، منتج للغة وكل أدوات الاتصال، فالإنسان يختلف عن الحيوان في توصله مع أفراد نوعه باللغة التي هي منظومة من العلامات والرموز، بينما يستخدم الحيوان أفعالا حسية بما يريد أن يبلغ به لفراد قطيعه أو سربه عن طريق الحركات أو الصيحات أو الرائحة، وليس في مقدوره أن يتعامل مع أشياء للطبيعة أو يعبر عنها في غوايها، علي حين أن الإنسان يستخدم للكلمات، وهي نوع من التمثيلات، أي استعادة المثل أي الحضور، فيتعامل مع ما هو غائب بما يستحضره من كلمات لا علاقة لحروفها بأصلها الحسي، ولا تشير إليه في حالة وجوده اللفظي فحسب، ولأن اللغة محررة من الواقع المباشرة، ومستولدة من رحم الخيال، فإنها تقوم بوظائف متعددة منها الاتصال، والتعبير، والدعوة إلى سلوك معين. ولكن سرعان ما ينسي ذلك الأصل الخيالي، فتتحول اللغة، في وهم الإنسان إلى بديل للواقع، وتصبح أداة من أدوات سيطرة الإنسان علي غيره من

البشر من خلال تنظيمها للأشياء والأفعال وخلع قيم معينة عليها، وتقوم بذلك بدور الوكيل الثقافي في الصراع المادي بين البشر.

ويشبه للنسق اللغوي كل الأنساق الثقافية الأخرى من جهة إضفائها شكلا وصياغة محددة للممارسات الإنسانية تخرجها عن أصولها الحيوانية، كما تتبدى في أنساق أو طقوس الزواج، والوفاة، والميلاد، والطعام، والحرب، والإنتاج وغيرها، فكل مجال أو فاعلية إنسانية في زمن معين أو مجتمع يعينه شكل أو إطار خاص من التواصل الذي قد يتبدل أو يتطور بدرجة أو بأخرى.

وتتقرب هذه الأطر والأشكال من التواصل من حيث درجة انتشارها واستدلالها حتي تصل إلي أكثر الأشكال أو الأطر عمومية وتجريدا، وهو الاستدلالات المنطقية الفارغة من المحتوى لقابليتها للتطبيق علي كل مجال بمقتضى اتساعها وشمولها. وهذه العملية أو هذا الإطار هو الذي نسميه عقلا، ولأنه لا يتطور أو يتغير إلا عبر حقبة زمنية طويلة جدا رسخ الاعتقاد أو التوهم بأنه واحد، ثابت، أزلي، ولقد علون علي هذا الاعتقاد طبيعة اللغة التي تحول للعلاقات والأفعال إلي كيانات توهم بالثبوتية، فالفعل إذن هو الذي يتبوأ قمة أطر الاتصال بين البشر بوصفه للقواعد أو القوود الملزمة لعضوية الإنسان الصحيحة بمجتمعه، وإلا عد مجنونا لقرب إلي الحيوان.

وما اصطلاح عليه بالقيم لا يفلت من سطوة الخيال، فالضرورات التي تتحول إلي ممكنات أو مادة عقل لا بد أن ينتقي منها ما يصلح أن يكون وسيلة إلي تحقيق الغاية، ومن ثم تتفاضل الممكنات وتتقرب، ويقبل بعضها وينبذ غيرها، وهنا تتمثل القيمة التي هي وعي بالممكنات، واختيار للغايات والوسائل للتأثير في العالم، والسيطرة علي غيرنا من البشر. وعلي هذا الوجه تصبح للقيمة طابع وجود للعالم بالنسبة للإنسان من حيث أن للعالم هو ممكنات متفاضلة مترابطة، كما تكون أيضا لسلوب وجود الإنسان إزاء العالم حيث يفتر بعض جوانبه، ويحتقر غيرها.

وربما ينبغي علينا أن نفرق بين أمرين طال العهد بالخطأ بينهما وهما الواقع أي مجمل الأشياء، والحقيقة أي الحق والصدق.

فالواقع هو الأشياء أو الأمور أو ما يحدث من وقائع تهمنا، أما الحقيقة فهي وصف لأحكامنا واعتقاداتنا عن هذا الواقع، وبالتالي فليست

الحقيقة كيانا موجودا هناك، علينا أن نكشف عنه الغطاء، أو نلهث خلفه حتى نلحق به، بل هي وصف لما نعتقد، فما هو ملائم هو حق وإلا فهو باطل، وبذلك تستعد الحقائق وتتضارب بالنسبة لأصحاب الأحكام والاعتقادات، وكم من دماء سفكت في الخلاف حولها.

وتحمل اللغة مسئوليتها عن ذلك لأنها تجعل من وصفا لأرثنا كلمة أو اسما فنتوهم أن هناك مقابلا كيانيا وعينيا لهذه الكلمة أو الاسم.

وأكد أسمع من يحتج علي ما قدمت من شطط أو سرف بما يصنعه العلم، وحسبه في هذا الاحتجاج أن يشير إلي الحقائق العلمية.

بيد أننا لا نستلكي العلم من مزاعمنا هذه، فعلم الطبيعة ليس هو الطبيعة نفسها بل هو طريقة معرفتنا بالطبيعة، وهي ممارسة إنسانية قابلة للتعديل والتبديل. ورجل العلم يفرق بين عالم الحس، أي عالم الأشياء أو الواقع، وبين للصورة العلمية الخاصة بفرع علمه، وهي التي يعمل في نطاقها، وتطور من مرحلة إلي أخرى بدليل أن الصورة العلمية لدي بطليموس ليست بعينها عند نيوتن أو بلانك وأينشتين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن العلم لا يتقدم إلا من خلال التكنولوجيا التي هي تطبيق للنتائج علمية سابقة وباعث علي اكتشاف نتائج لاحقة، والتكنولوجيا، كما هو معلوم، ليست من بين قرارات العلماء، بل هي بيد النظم السياسية والعسكرية والاقتصادية بل والعقائدية أحيانا، والهدف منها في نهاية الأمر إتاحة أكبر قدر من السيطرة علي الطبيعة من ثانيا إحكام السيطرة علي الغير من بني الإنسان.

٣- الحداثة وما بعد الحداثة

خضع للبشر خلال تاريخهم لصور متعددة من السيطرة بما تحمل من أوهامها الخاصة، بالدلالة التي أسلفناها للأوهام، وتوزعت هذه السيطرة في أقاليم لكل منها نسق ثقافي، وإن حاولت كل من هذه الأقاليم أن توسع من رقعتها علي حساب غيرها، إلا أنها لم تستطع أن تستوعب العالم كله، حتي توغلت للرأسمالية الغربية، لعوامل متعددة فكانت أن تتسلط علي للعالم بأسره.

وقد أفلحت الرأسمالية إبان صعودها ومقاومتها للثقافات السابقة، في تقديم نسق ثقافي جديد بمنظومته الخاصة من القيم والمعايير مثل الحرية

الفردية والتمثيل النهائي والنظرة العلمية وغيرها، ولكن بعد أن تربعت علي القمة وتسالت بسيطرته علي كل شئون الحياة، وأشعلت الحروب وغزت الشعوب، اكتشف أنصار الحداثة في الفكر والفن من داخل الغرب للرأسمالي نفسه، بعض أوهام عالمها، فظهرت الدادية احتجاجا صارخا ضد الثقافة المسلطة، ثم تهذب الاحتجاج في صورة السيريالية التي حاولت أن تبني عالما فوق الواقع المغمم بالأوهام. كما سادت تيارات للتغريب والتجريب التي حاولت فضح الأوهام المستقرة بعقد علاقات جديدة غير مألوفا بين مفردات معيشة معتادة. وكذلك ظهر أدب أو مسرح للعبث أو اللامعقول الذي نشأ نتيجة لنزع الدلالات المسبقة للمستقرة لأدوات التواصل ونساقها لكي ينكشف عالم مختلف لا ينتظم في ملك القواعد المسبقة، بل إن الزعم بافتقاد المعني في كل شيء إنما هو خطوة لاكتشاف أننا الذين نصنع المعني، ومن ثم فينبغي رفض لغة التواصل التي تتطوي علي سيطرة دلالات فئة أخرى تحاول أن توهمنا بأن لغتها تعبر عن الحقيقة.

ثم سرعان ما احتل ما يعني بما بعد الحداثة ولجهة المسرح الثقافي. والفرق بينهما أن الحداثة كانت تحول أن تستبدل بالعالم الزائف عالما أكثر حقيقة، وبذلك كانت تحمل طابع التمرد والنضال، أما ما بعد الحداثة فقد رفضت الأوهام في وجود عالم موحد متسق منسجم، ولكنها لم تقدم بديلا، فاستسلمت إلي التعبير عن التدمير، ونقض البناء، واللاترابط، واللامركز، وما لا يمكن تخيله، وتجاوز الذات، والانقسام، والتفسيق، والانفصال، واللاعقلانية، كما فصل إيهاب حسن فيه، ولكنها بذلك تتحدث عن الأصل قبل أن تغزوه الأوهام الإنسانية التي أثبتت في نظرها فشلا ذريعا.

وعندما تنتفض الأوهام أو عندما يهتز اليقين بالمسلمات الثابتة تنفرط للمواقف أو الاستجابات المتعددة، ولكنها رغم اختلافاتها، تعتصم جميعا بملاذ مشترك يتعاملون معه سواء في الغرب أو الشرق بأساليب متنوعة، ويتجلى هذا للملاذ المشترك في التركيز علي الجسد، وإغفال الزمن.

فالعودة إلي الجسد هي بمثابة العودة إلي الأصل الذي لبهظت الأوهام كاهله، ونفي الزمان هو الارتداد إلي البكارة الأولى.

ويرد الاختلاف والتنوع في أساليب الاستجابة في المجتمعات الشرقية والغربية؛ يرد إلي اختلاف لغاتهم الثقافية حيث نجد في الغرب مثلا أفكارا عن نهاية التاريخ، كما نجد لدينا من يلغي للتاريخ لحساب وهم قديم.

وبالنسبة للجسد، نجد بعض الغربيين يتعاملون معه على أساس فني، في أدب ما بعد الحداثة أو على أساس إطلاق كل حريات استخدام الجسد بحيث لا يفرق بين السواء والشذو، أما عندنا فقد يستخدم بوصفه مجتلي للبرنامج الديني المنشود بإطلاق للحية وارتداء الجلاب، كما أنه حامل لفكرة والمعتقد ولا بد من تصفية جسدية لمن يحملون أفكاراً أخرى.

ومهما يكن من أمر، فإن موجز زمننا هو أن محرك للفاعلية الإنسانية هو السيطرة على الغير من البشر، وتتعدد أدوات السيطرة ورموزها، وتختلف هذه الأدوات تغليفاً مثالياً هو ما نسميه بالأوهام أو الأساق الثقافية.

وربما نتبين ذلك في بعض أساطير متقني العصرية وبطبيعة الحال لم يصف مبدعو الأساطير القديمة أعمالهم بأنها أساطير لأن مفهوم الأسطورة، مهما تنوعت وتعارضت تفسيراتها العلمية، وصف لاحق لما كان يعتقد الأولون أو القدماء بصحته وصدقه.

فلذا ما استخدمناه الآن فإننا نصف به أوهاماً تكررت في إهاب للرصافة العلمية.

ولا تروج الأساطير العصرية إلا حيث يفتقد الحوار العقلاني الرشيد، وتسود الأماني بدلاً عن الفعل والمبادرة، أو تنشط الطموحات الفردية في اللهفة على قيادة الغرغاء حيث يترجم للجهل رساخاً مطمئناً.

ولعل ظروفنا معينة قد حالت بين المتقنين وأداء دورهم، كما أن كثيراً من الشخصيات قد هوت على الناس من قمم السلطة، وتكلم للناس على تناولها والسرقة بها دون حوار سابق أو اقتناع، فقد أدى ذلك إلى الألفة والاعتقاد على انفصال خطاب المتقنين عن الواقع الفعلي أو الفكر العلمي معاً على السواء.

وأخيراً ذلك بعض المتقنين على أن تكون لهم بضاعتهم الخاصة التي لا يشترط فيها الإشارة إلى الواقع، أو الالتزام بالأسلوب العلمي ومن ثم أغرت أسواق الإعلام بأساطير عصرية اكتسبت أهميتها وروجها من كثرة التردد والتكرار، والإحاح على الأذن والعين.

أسطورة العصر الذهبي

يمكن القول أن الماضي كله يصاغ كما تحكي الأسطورة التي توزع الأكلور الرئيسية والثانوية كما يراها المؤرخ، وتكتسب مصداقيتها بكثرة

تكرارها، فذلك يبسر فهم شتات الوقائع وتأثير التفاصيل، كما يسلم إلى
للتعامل الهين المريح معها.

فالأسطورة، بوجه عام، صياغة أو قراءة لبعض أحداث الماضي في
لغة الحاضر وأمانيه، فهي لاكتسب دلالتها من الملتق والواقع بقدر ما
تستدنيه من قيم الحاضر ومثله العليا.

ومن هذا التصور الأسطوري تضفي القداسة علي بعض الشخصيات أو
الحوادث التي تعد جوهرًا أو محورًا لتتحول إلى رموز تنزع من سياقها
الزماني والمكاني الذي تتشابك معه، وتقرز وتعزل من بين ركلم المفردات
الوقائعية لتشكل صورة تاريخية تفرق بجلاء بين الأرضية الباهتة، وبين تلك
المعلم المنقاة التي تصطبغ حينئذ بألوان حادة ناصعة. ومن ثم يكون للفارق
بين مؤرخ وآخر في انتقاء المتغيرات، أي للمفردات الوقائعية التي يجعلها
أرضية محايدة متجانسة، وإيثار غيرها لتكون معلم أو مراحل بارزة
مؤثرة.

ويترتب علي هذه الصياغة الأسطورية أن يكتسب التقديم المختار لدااسة
تتجاوز بمعاييرها مقياس العلم للموضوعية، وتغنيها من مشقة مواصلة
البحث وما يقترن به من معاناة للشك وافقداد راحة اليقين.

فالعصر الذهبي الموهوم ليس واقعة تاريخية بالمعني العلمي بقدر ما
هو معيار قيمي محتجب غير معان لأنه خلاصة منقاة علي نحو متميز من
وقائع صرفت عن مواقعها المكانية والزمانية الأصلية، وصفت من علاقتها
الاجتماعية والسياسية والشخصية بحيث أصبحت مثالا نمونجيا منتزعا من
تفاصيله النسبية، ليعود مقياسا لكل وقائع للتاريخ مثلما يستخدم البعض
مفاهيم مثل حزب الله، وحزب الشيطان، المجاهدين والمنافقين (أي
أنصار حزب مجاهدي خلق في إيران) والفتنة بدلاً من الثورة.. كما تحل
أمريكا موقع الروم القديم، والاتحاد السوفييتي السابق موقع الفرس، أو يدمج
المجتمع المعاصر بالجاهلية...إلخ.

وتنتهي أسطورة العصر الذهبي إلى عالم سحري يستبدله المتقف أو
الداعية المعاصر بالعالم الموضوعي الذي يمكن أن تحلل عناصره
ومتغيراته وتفسر بعزل عن رغباتنا تمهيدا للتنبؤ بها، علي حين تعود
للعلاقات للشخصية بين عناصر ذلك العالم السحري بما تحمل من عواطف

وانفعالات تؤلف حركتها الدرامية التي تصنع منها أسطورة في نهاية المطاف.

ويفترض أصحاب أسطورة العصر الذهبي أن لحظة من لحظات الماضي هي مستودع أو ترسانة علينا أن نتفرغ جميعا لجرد ما فيها، وتصنيف محتوياتها لاختيار ما يصلح لحل مشكلاتنا المعاصرة. كما يفترضون دلالة معينة للزمان تفقده حركته وتدققه لتجعله مجموعة لقطاعات عن اللبغ الأصلي الذي يتخذ إطارا مرجعيا لقياس كل لحظات الزمان. وهنا يضيف طابع الثبات والإطلاق، بل والتفويض أيضا علي كل ما ينسب إلي ذلك العصر الذهبي!

أسطورة الوسطية

ربما أدي تعدد المواقف إلي شعور بعض المتقنين بالمشقة في الاختيار من بينها فسعوا إلي تجنبها بالاحتماء بنزعة توفيقية أو تلفيقية تصف للثقافة العربية حيناً، أو الإسلامية حيناً آخر (وفقاً لمساحة جمهور القراء المتروقع) بالوسطية.

فمن الوجهة المنطقية تفترض الوسطية أن الحقيقة تقف في منتصف الطريق بين ضدين أو طرفين، هذا إذا كانت توفيقاً، فإذا كانت تلفيقاً، فإن الحقيقة سلة يلتقط منها الفضل ما أنتجته المواقف جميعاً.

وعلى هذا الوجه، تفترض الوسطية أطرافاً سابقة ثم يأتي دورها لتقف في وسطها، فهي إذن وصف لاحق، بعدي، رهين بموقفين سابقين أو مواقف سابقة، وهي جميعاً متعارضة متطرفة، فتحتل موقعها بين إفراط وتقریط.

والواقع أننا لا يمكن أن نقبل وجود ثقافة عربية متميزة لا تملك من أمرها شيئاً إلا أن توفق بين ضدين أو أصدقاء، فهذا وصف سلبي يعبر عن موقف يؤثر الاعتدال والتوسط بين معسكرين، ولا يلبق بنا أن ننقل مفهوم عدم الانحياز أو الحياد الإيجابي الذي يفترض وجود الاتحاد الصوفييتي وأمريكا، أو المحور والحلفاء من قبل، إلي شئون الثقافة، فهذا الوصف يفتقد الإطار المرجعي الخاص لأنه يفتقر أو يتطفل علي أطر مرجعية سابقة خاصة بأوضاع تاريخية وسياسية واجتماعية معينة، ويحاول أن يقف في منتصف المسافة بينها.

كما لا يقيدنا في هذا الصدد أن نستعير مفهوم أرسطو الأخلاقي عن الفضيلة بوصفها وسطا بين رذيلتين، ونطبقه علي سائر مجالات الثقافة ببساطة ويسر فهذا نوع من الكمال العقلي الذي يوشك أن يكون نفاقا سياسيا. فإذا ما حاول بعض المستعمرين للنصوص الدينية أن يفحمنا قائلا: ماذا نصنع بقوله تعالى: وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء علي الناس (١٤٣ البقرة)، فليس لنا إلا أن نحيله إلي كتب التفسير التي شرحت اللفظ "وسطا" بما كان يستخذه الرسول (صلي الله عليه وسلم) وجماعة المسلمين عند نزول القرآن قبل أن يتصل مفهوم أرسطو عن الوسطية إلي ثقافتنا العربية، فعلي سبيل المثال، لا الحصر، يفسرها الزمخشري في كشفه: خيارا وفضلا وعدولا، ويفسرها ابن كثير: خيار الأمم، والوسط ههنا: للخيار والأجود، كما يقال قرش أوسط العرب نسبا ودرا، أي خيرها، وكان رسول الله وسطا في قومه، أي أشرفهم نسبا كما جاء في تفسير الجلالين خيارا وعدلا، أما المفسر للمحدث فريد وجدي فيقول: خيارا أو معتلين متحلين بالعلم والعمل.

ولا أحسب أن وصف ثقافتنا بأنها خير للثقافات بضيف شيئا أو يميزها عن غيرها.

ومهما يكن من أمر معنى الوسط في القرآن الكريم، فإنه يشير إلي سياق الإيمان والعقيدة الذي جاء فيه الإسلام خاتما، بعد عقائد أو مولف سابقة كان ينبغي أن يتحدد موقعه منها، وأغلب لظن أن نقل اللفظ في سياقه الديني إلي سياق الثقافة المضطرب بالجديد من المتغيرات لن يجدي شيئا.

أسطورة الأصالة والمعاصرة

نوع من الرصف أو اللصق اللفظي الذي يجمع النفاذ معا في صرة أو جراب واحد متما نجمع بين ما يسمى بالتراث والتجديد، والاتباع والإبداع، الخصوصية والعالمية... إلخ، وهو حل يسير هين ككل ضروب للتوفيق والتفريق التي تخلق وهما بالإتجاز، وتقتصد في إيفاق الجهد والبحث في مواجهة الخصومة.

فإذا ما أمعنا النظر في المفهومين المتلاصقين لوجدنا أنهما لا يميزان شيئا، ولا يضيفان جديدا، كما لا يرفضان شيئا فهما معا لا يدعوانا إلي أمر

دون الآخر، وجمعهما معا علي صعيد واحد لا يمثل موقفا محددا ينبغي أن نتخذه.

فالأصالة إذا كانت تعني التمسك بالهوية، فهذا شيء لا جديد فيه، والمعاصرة إذا كانت دعوة إلي أن نتوأم مع تغيرات عصرنا فذلك أمر محمود لا خلاف حوله.

ولابد إذن لكي يحمل هذا القول مغزي أو دلالة أن يشير علينا بما ينبغي أن نأخذ أو نترك، فهذه مسألة تترد إلي البرامج المختلفة التي يتقدم بها المواطنون في نطاق المجالات الرئيسية للمتعددة للممارسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فحينئذ يصرح بالخلاف في الاجتهاد، وهو ما يتجلى في الأماليب المتنوعة لطرح المشكلات الحقيقية، والبرامج المقترحة لحلها، فلسنا في حاجة إلي ترديد مفهومات نصف بعضها إلي جوار بعض، ونشير للشغب بينها عوضا عن مواجهة المشكلات الفعلية والسعي إلي الخروج منها.

وبدلا من البحث عن دلالة للمفهوم الذي نضعه، ثم نختلف حول تعريفاته واشتقاقاته، ونمضي الوقت في مناقشة دلالاته، ونلتفك للجدد والطلاقة في توزيع الأنصبه علي ما يخص الأصالة، وتلك التي تنسب للمعاصرة، بدلا من ذلك، علينا أن نتصدي للواقع الراهن نفسه، وننازل مشكلاته في مجالاتها الأصلية، وتخصصاتها المحددة، بعيدا عن اللاتفات اللفظية التي لا تعني شيئا بعينه يمكن الخلاف أو الاتفاق حوله في حوار جاد.

أسطورة الغزو الثقافي

لا مسندوحة عن الإقرار بأن للثقافات جميعا قد تبادلت للتأثر والتأثير بطرق متعددة منها للسلمي ومنها للمسلح، ولا تخلو ثقافة قائمة من عناصر دخلتها عنوة أو طواعية، وما يدخل عنوة هو ما يجدر أن نطلق عليه الغزو الثقافي أما ما يتسرب دون سلاح فليس غزوا، بل اختلارا من فئات محلية تؤثر مصالح محلية أو غير محلية مقابل فئات ومصالح أخرى.

فالغزو إن كان ثقافيا فلا بد أن يكون مفروضا بقوي أخرى غير ثقافية لأن الثقافة أمور تخص للعقل والوجدان أي الوعي.

وافترض الغزو الثقافي دون قوِي مادية أي دون قهر، إنما يفترض
أمورا غير مقبولة على الإطلاق أهمها:

١- أن المواطن خامة طيبة بلا شخصية، أو هو بالأحرى جوال فارغ
يمكن لأي عابر سبيل أن يحشوه ببضاعته للفكرية، وبالتالي علينا أن نغلق
الحدود دون للفكر الدخيل. أو أن المواطن مريض يخشى عليه من لفحات
الهواء، ومن الخير إغلاق النوافذ تحسبا للتيارات الوالدة التي قد تسبب له
التهابا عقليا أو فكريا وخيم للعاقبة.

٢- أن الحشو السيئ الذي ينبغي مقاومته هو دائما وافد من خارج
الحدود، لأن العدو يتربص بنا للتسلل إلى عقولنا الفارغة لكي يملأها
ببضاعته الثقافية. أو أن ما نتداوله من وسائل أو معارف ثقافية ليست في
حاجة إلي مزيد. أو إنه أفضل مما يتولاه الناس جميعا في كل أنحاء العالم.
٣- أن هذا العدو الخارجي لا ينتج إلا نوعا واحدا وفسادا من الثقافة،
ومن ثم فلا يتطلب تصديا لمسبب البلاء والنكبات إلا إغلاق الحدود، وإعلان
الحظر على الفكر المستورد، ومحاكمة عملائه من المثقفين المشبوهين.

٤- ويضمر كل ذلك في نهاية الأمر افتراضا لخطر وأدح، وهو أن
جهة ما تعلمونا جميعا، وتملك الوصاية على عقولنا وهي التي تحظي
بتقويضنا للكامل، هذه الجهة، أي الحكومة، هي التي ننشدها ونرفع إليها
التماساتنا لأنها وحدها التي ستقوم بكل الإجراءات لدفع هذا الغزو الثقافي
الأجنبي، وليس لنا، بوصفنا مثقفين، أو لعقولنا من الأمر شيء.

وأحسب أن الاتهام بالغزو الثقافي تصور مادي غليظ يقيس كافة الأمور
بمقياس السلع والسوق والمناخنة حينما يسعى أصحاب الاتهام إلي المغالاة
في رفع الرسوم الجمركية علي ما يسمونه أفكارا مستوردة باستعداد
للسنطاطات وغلق أبواب النشر، وإثارة استنكار الجماهير. فنحن نغتمط ونهمل
عندما نكتشف أن أحد مصطلحاتنا أو إحدى أفكارنا قد بلغت للغرب والفا
منها، ولكننا نسخط ونستنكر استخدام البعض لمصطلح أو فكرة وافدة، ونحن
هنا لا نصطنع ميزانا عادلا، إلا إذا كنا نقصد الميزان التجاري لأنه وحده
الذي يقدر السعي إلي زيادة الصادرات علي الواردات!

الفصل الثالث

ثقافة الجلد أو الكفاف واختراع شبح الآخر

لا تعني الثقافة كمصطلح أو (دال) ملولاً واحداً بعينه، ولا يهنا هنا دلالتها الشائعة التي تقلص مساحتها إلى مجموع الصور للمرهفة للرعي الاجتماعي التي تنعكس على المرايا المصقولة لأدوات التعبير والإبداع، وهي التي ينتجها المفكرون والفنانون.

أما الذي يعنينا فهو دلالتها المقبولة في العلوم الاجتماعية، التي تشير إلى جملة الفاعليات والمجالات الإنسانية التي تتبدى في السلوك والتفكير مما ييسر تعلمه ونقله عبر الأنساق والنظم الاجتماعية.

فهى إذن ذلك لكل المعقد المتشابك من أساليب الحياة الإنسانية المادية واللامادية (أي الفكرية أو الروحية) التي ابتكرها الإنسان واكتسبها، وما يزال يكتسبها بوصفه عضواً في جماعة أو مجتمع في مرحلة معينة من تاريخ تطوره، وتكون الثقافة على هذا الوجه، ما يصوغه الإنسان في قلب الطبيعة من جوانب مرئية وغير مرئية ليقيم عالمه الإنساني الخاص مما يفزوه منها، ويروضه، ويدجنه، ويهجنه، ويضفي عليه رداء إنسانياً من قيمه ومعاييره، ويضع له قواعد الإباحة والتحريم، فبينما تحكم القوانين الطبيعة، تسود القيم والمعايير عالم الإنسان، أو الثقافة.

١- بنية الثقافة

ولكل ثقافة بنية تتشكل من جوانب ثلاثة: للمكونات أو المكونات، والمحتويات، والعلاقات. فأما المكونات أو العناصر فهي أطر أو هيكل عامة تشترك فيها الثقافات المختلفة جميعاً كاللغة والفن والدين والأمره والمسلطة وغيرها، والمحتويات هي المتغيرات أو المنتجات النوعية الخاصة التي تملأ الإطار العام، وتختلف من ثقافة إلى أخرى.

وتصاغ أو تعقد علاقات معينة بين هذه المحتويات أو المتغيرات من شأنها أن تحدد الأوزان النسبية لهذه المتغيرات فيما بينها، وغلبة بعضها على البعض الآخر، أو لحتواءها له، أو صراعها معه، وهي علاقات غير مستقرة أو ثابتة لأنها هي التي تشير إلى اتجاه حركة المجتمع وفقا لمحتوي المنتجات الثقافية، ومطالب أو مصالح الفئات أو القوي البشرية المسيطرة.

فمن كل ذلك جميعا تتألف بنية للثقافة التي لا تكاد تستقر حتي تعصف بها نشأة علاقات جديدة بين عناصرها ومتغيراتها فتحدث التوتر في نسجها للمساعد، وتدفع إلى تعديلها أو تغييرها، وهذه العلاقات في كل ثقافة هي التي تحدد الطابع أو الصبغة، أو ما يسمى بالخصوصية، ومن ثم لا يظل العنصر الواحد هو نفسه، سواء في محتواه أو علاقته بغيره في كل الثقافات، لأن المكون الثقافي كاللغة والدين والعلم مثلا، لا يعمل بمفرده ككيان مستقل، بل يعمل بواسطة بشر. يمارسونه، ويفهمونه، ويستخدمونه علي نحو دون آخر، في سياق معين أو غيره.

ومن هنا يمكن أن نفرق داخل المتغير أو (المحتوي) الواحد بين جانبين: ثابت استاتيكي، ومتحرك ديناميكي، فأما الأول فهو ما يتعلق بالنص المحفوظ، أو المخزون للسابق. والثاني هو الممارسات الموظفة لما هو محفوظ وهي ممارسات تتغير مواقعها من الثقافة، ويتفاوت دورها من مرحلة إلى أخرى، ومن فئة أو جماعة دون غيرها. ويتألف من الجانبين، المحفوظ والموظف، في فترات سابقة، ما يسمى بالتراث. ولا يستقر التراث كمجرد رصيد، بل يصير حدثا تاريخيا تحويه الأحداث اللاحقة، وتتفاعل معه، ولكن علي أنحاء شتى ومستويات متعددة. فقد ينطلق أحد جوانبه من حاضنته الثقافية ليؤثر في ثقافات أخرى ويصير ملكا مشاعا لمئات الإنسانية، كما قد يؤلف بعض منه تمثلا واحتذاء لأجزاء من ثقافات أجنبية أخرى، وقد تنفصل عنه بعض الجوانب التي تنوي ويتوقف دورها بوفاء طبيعية، وربما تدمر بعض جوانبه عمدا واغتيا لا مثملا يحدث أثناء الغزو الأجنبي لصالح جوانب من ثقافة أخرى، أو وسط مغاير تنقل منه غرسة أو مثيلة ليعاد استنباتها في المجتمع المقهور. غير أن جوانب أخرى تظل صالحة للبقاء والاستمرار داخل الثقافات المتنوعة التي تتعاقب علي الأمة الواحدة مثل اللغة أو الاعتقاد وغيرهما من أمور.

٢- التراث: المعيش والمدون

فسي كل ثقافة يترسب في بنيتها الأساسية تراث، وهذا التراث المترسب تشكيلة من عناصر متعددة من ثقافات سابقة تتابعت علي الأمة الواحدة، فهو لا يمثل ثقافة واحدة بعينها، وعناصره ورموزه المستخدمة لاتعني شيئا واحدا لأن العنصر الواحد تتفاوت دلالاته وممارسته، ويختلف محتواه من ثقافة إلي أخرى، كما تتباين علاقاته بسائر العناصر، وهنا ينبغي الإلحاح علي أمرين: الأول: أن التراث لايعني النص في ذاته، بل فهم البشر له في زمن معين، وطرق استخدامه وتوظيفه، ومواقفهم للمعارضة منه.

الأخر: أن التراث ليس ما جمد أو ثبت عند مرحلة معينة سابقة من مراحل تطور المجتمع الذي ينتمي إليه التراث، أو ما اقتصر علي انتقاله من إحدى الثقافات التي سادت المجتمع أو الأمة في فترة بعينها.

فليس للمجتمع أو الأمة ثقافة واحدة مستمرة طوال العصور، ولكن الذي يستمر هو تلك الجوانب التي تتجمع عن الثقافات المتعاقبة وتتشارك معا لتبقي حية مؤثرة، وتؤلف ما يمكن أن نسميه المتصل القومي أو المشترك القومي، ونقصد به مجموع الجوانب المشتركة لدي أعضاء الأمة، رغم اختلافهم في النوع والدين والجيل، والمهنة، والتعليم، وتتفاوت مواقعهم علي نقاط ذلك المتصل القومي من حيث عناصر الموروث المستمر.

وهو، علي أية حال، ليس مجرد رفق مترلصة مقتبسة من هنا وهناك، بل هو بمثابة مجري جوفي، أو تيار تحتي متدفق دون وعي أو تدبر في أغلب الأحيان.

ولكن عندما تتردد اليوم كلمة تراث، ينصرف الذهن دون تحرز أو روية، إلي ما دون وسجل منه، وحفظ في وثائق مما يلقي اليوم عناية متزايدة في التحقيق والنشر، وهو ما يختلف اختلافا بيّنا عن التراث الفعلي للمعيش.

فهذا التراث المدون شديد التنوع في محتواه، كما ينطوي علي تناقض حاد في توجهات مبدعيه، ولابد أن يقوم داعية التراث بعمليات انتقاء وتخير وفقا لموقفه للراهن وللخاص، فهو إذن موقف معاصر لم تحمل عليه اكتشافات فني التراث المدون، بل هو وجهة نظر من قضايا معاصرة مطروحة لا يلبث صاحبها أن يكر راجعا إلي الوثائق والنصوص بحثا عن التأييد والتبرير. فلدیه دون ريب موقفه ومصالحته للراهنه مثل غيره من

للناس، ولكنه بعد اتخاذ موقفه الفعلي وتقدير صلاحه الخاص الذي يصرح به أو يخفيه؛ يؤثر أن تكون أسانيد من التراث المدون التي تخبرها بعناية وقصد.

وينبغي علينا أن نفرق منذ البداية بين التراث الفعلي التاريخي، والتراث المدون:

فالأول: هو الوقائع والمواقف التي حدثت في فترات زمنية ممتدة عبر سياقات اجتماعية وسياسية مختلفة ومتباعدة، وعبرت عن اتجاهات متعارضة ونزاعات دموية أحيانا، ويضم للتراث، على هذا الوجه، كل المبادرات التي اجتريها البشر الذين يقع لاختيارنا عليهم ونعدهم سلفا لنا، وهي مبادرات تصدت لمشكلات نشأت في زمانهم وقدمت حولا متباينة لها، ملائمة لها أو غير ملائمة.

لما للتراث المدون:

فهو الذي بلغنا اليوم عبر قنوات متعددة، وما يزال يعد بالكشف عن المزيد منه، فلا يعد تعبيراً شغافاً نقياً عما حدث أو سجل بالفعل، فهو ينوء بكل التحيزات التي تنقل كافة محاولات تدوين التاريخ، وأبرزها يرجع إلى حقيقة واضحة بسيطة وهي أن للتاريخ يكتبه المنتصرون ولا بد بالتالي أن نكون على بينة من أن تراث المعارضة لم يستفد منه إلا النزر اليسير. ولا يكشف التراث الباقي عن التناسب الحقيقي لكافة المدونات وأوزانها النسبية للفعلية، مما يفرضني إلى تحريف الصورة للواقعية للتاريخ. ويشبه هذا التراث المدون ما نكتشفه من آثار بالمصادفة، وربما يكتشف في وقت لاحق ما يقلب أو يعدل من وجهات النظر إلى واقع أصحاب الآثار.

بل إن ما بقي بأيدي حفظته ليس شيئا واحدا، فقد خضع لإجراءات قاسية من التخزين والتحفيز، فإذا ما اتخذنا مثلا مؤسسة واحدة فحسب هي الجامع الأزهر في مرحلتين من مراحل تاريخه لأقينا تناقضا لافتا بين ما كان يلقي من دروس فإن للفاطميين الإسماعيليين، وما أضحت عليه الدراسات بعد غلبة الأيوبيين للسنيين، فمن شأن هذا أو ذلك أن يدفع تراثنا بعينه إلى الاندثار والاختفاء. ولنا في حاجة إلى الإقاضة في الاتجاهات المختلفة في علم مصطلح الحديث وإلى تباين المصادر لدى السنة والشيعه،

فكلها مسائل تتعلق بالتراث المدون، وطرق إعادة تركيبه وتأليفه، بل واختراعه أحيانا كثيرة على أغلب الظن!

ويضاف إلي هذا كله اختلاف مناهج التركيز والاهتمام لدي قارئ هذا التراث، فكثيرا ما نصادف أولئك الذين يمكن أن نطلق عليهم صيادي التراث أو مستثمري التراث في المواد المنشورة والمذاعة اليوم، عندما يصورون لنا الأمة العربية تصويرا خياليا مريحا من خلال المساجلات والأقوال والأشعار بين ندماء الخليفة أو الأمير. ولا ريب أن هذا التراث الرسمي لا يمثل ما كان ينبغي أن يسجل من التراث الفعلي لأنه أغفل أو أسقط جانبها مهما لم يصلنا منه إلا القليل الشائب وهو التراث الشعبي البعيد عن تراث السلطة، وكذلك تراث المعارضة.

فلقد كان هذا التراث الرسمي محققا بعيدا في الدواوين والبلاط وكندا صدق أنه كان الزاد اليومي للبسطاء من الناس. فدون نقل أوضاعنا الراهنة ونسقطها على الماضي الذي لم يكن فيه تعليم نظامي عام أو صحافة أو إذاعة حتى يمكن القول إن هناك رأيا عاما، فتلك مناطق مجهولة لنا ولا يستقيم فهمنا للتراث بأن نستبدل به تراث النخبة وندماء الأمير أو غرماؤه.

ورغم ذلك فإن ما ظفروا به حتى اليوم، من تراث مدون في العلوم العربية في الطبيعيات والرياضيات وغيرها، هو وحده الذي يمكن أن نعفيه من الريبة والتحفظ وذلك لأن تلك العلوم لم تتخذ من النصوص الأدبية مرجعا أو تأويلا، ولم تخضع لرقابة السلطة السياسية ومرجعيتها لأنها كانت بعيدة عن الشؤون السياسية والاجتماعية، فلم تخاطب الأمير أو الجماهير على السواء؛ لأن مصداقيتها لم تكن رهنا بتأييدها، ولذلك لم تعبغ على خطابها أو تزينه بما يجنب هذا أو ذلك أو يرضي غروره.

ومهما يكن من أمر التراث معيشا كان أو مدونا، فثمة اقتناع علم بأنه ينطوي على مبادرات ومنتجات تجاوز بها إنتاج ثقافات أخرى سابقة عليه أو معاصرة له، وهذا حق، فماذا نصنع به أو بماذا نفيد منه؟ ولا شك أن التراث؛ أي ما سبق من وقائع ومواقف وخبرات حية لجماعات أو أشخاص تعارضت مصالحها واتجاهاتها في نطلق أوضاع تاريخية معينة، قد تصدي لمشكلات محددة، وقدم لها حولا مختلفة ألغى بعضها وأخفق بعضها الآخر. فأما ما أفلح من حلول أو خبرات فقد كانت تمثل قطيعة مع حلول أو خبرات

لمن سبقهم أو عاصرهم، فأمامنا إذن أمران مختلفان، فإما أن نأخذ بالفعل أو الاجتهاد، أي للقطيعة مع الغير، أو نأخذ بالنتيجة المدونة.

نحن نفاخر بتراسنا لأنه صنع شيئا جديدا في عصره، غير أن هذا الجديد في زمانه لم يصبح كذلك اليوم لأنه كان نقطة ابتداء أو انطلاق لغيرنا ممن واصلوا الخطى واستأنفوا المسير بعده، ولا يمكن الإغضاء عما بلغه غيرنا من نتائج جديدة، فإحياء التراث إذن لا يتم إلا بإهمال الميراث أو بعبارة أخرى؛ علينا أن نحتذي صنيع التراث عندما شق طريقا جديدا، ولا نقفوا أثر منتجاته، تماما كما يصنع العلم، أي للمبادرة إلى الجديد وإنكار القديم ولكن بالمنهج العلمي الذي يبقى على الدول جوهر العلم.

تلك هي للفائدة الرئيسية من التراث، وهي أن نقلب على إنتاجه السابق الذي استبدل به اليوم إنتاجا أفضل، أي ينبغي علينا أن نواصل المسير بعد الشوط الأخير. فكما أنكر أسلافنا ما بلغهم، ننكر مثلهم ما بلغنا منهم، إن لم يكن قد واصل سيره وتقدم من بعدهم فنستلهم من التراث روح المبادرة، على أن نحفظ منتجاته موضوعا للبحث والمقارنة والمناقشة.

فنحن إذن في حاجة إلى ذاكرة مضادة إن صح هذا الاصطلاح، كالتي يصطنعها العلم، فتعمل فيما سكنت عنه التراث، ولم يفكر فيه، ومالم يولججه أو يقترح له حلو، ولا نقنع بأن تكون مجرد تلاميذ يحفظون ما قال الأولون، فهذا إن يقع إلى معرفة جديدة، بل نصنع مثلما صنعوا عندما انفتحوا على كل الثقافات، ونقدوها، وأبدعوا جديدا نفخر به.

وما نسمعه اليوم من دعوات ضجيج وصخب لاستلهام التراث أو إحيائه لم تثمر شيئا حتى الآن، ولم تضاف إلى معارفنا شيئا غير الإلمام ببعض جوانب التاريخ للقديم. ولا أدري فيما هذا الصراخ العالي والتنادي بين القوم إلا أن يكون طلبا للإنز والترخيص بمزاولة إحياء التراث ليبدأ عملهم ولا اعتقد أن أحدا يمنعهم من ذلك!

٣- ثقافة الجلد:

أما ثقافة الجلد فهي العناصر المشتركة التي لا تفرق بين البشر في سائر المجتمعات والثقافات في اكتسابها، ولا يتفاضل فرد عن آخر فيما يمتلكه منها وهي العرق والدين واللغة، فهي حظ مشترك بين البشر على

السواء، فلكل عرقه الذي ينتمي إليه ودينه الذي يعتقه، ولفته، التي يتحدث بها بين قومه.

وتكاد تورث تلك الثقافة بأقرب مما تورث به للعناصر البيولوجية وربما تمثلها في أنها تمارس نفوذها دون اختيار أو تحييص يجري علي مستوي الوعي والانتباه، غير أنها تؤثر كنوع من التحيز الخفي الذي يكمن تحت السطح وقد ينفجر كالبركان في مواقف معينة لأنها تعبر عن الأغوار العميقة في الفرد التي قد تنور عندما تحين لحظة ضعف في السطح الخارجي في مواجهة احتلال أجنبي، أو مشكلات حدود، أو حرب أهلية. وهذه العناصر أو الجوانب من الثقافة للصيقة بالجلد لا فضل لأحد علي آخر في امتلاكها لأنها مشاع بين الجميع علي السواء، ويبدأ الكسب أو الامتياز بين فرد وآخر بما يحققه فوق هذه العناصر من طبقات أو درجات في سلوكه وفكره أي عندما يكسو ثقافة الجلد ثيابا وأردية لأنها وحدها لا تكفي مميزا وفارقا.

ويؤدي الاكتفاء بهذه الثقافة إلي القناعة بالجهل الذي يسبغ عليها قداسة وتوقيرا، وعندما يدخل للفرد في منافسة أو مواجهة مع الغير يعمد إلي تقليص ملعب المنافسة إلي الحدود التي يألفها ويحفظ مفرداتها وتكون المبارزة نوعا من التفاخر والمباهاة بأمر تتعلق بالعرق والعقيدة واللغة، وهنا تضافي الأهمية القصوي علي أسوأ صور التحيز أو للتعصب، كما تصعد أشد التجريدات ضحالة وسطحية إلي مراتب المثل العليا.

فلا تصلح ثقافة الجلد إطارا مرجعيا إلا لذي من لا يملك تراكما معرفيا فسيحا، وخبرات إبداعية، ومبادرات مؤثرة. ولا يعني هنا من يستخدمها عن سوء قصد لإثارة الجماهير وسوقها إلي مغامرات دموية مدمرة كما صلت للفاشية، علي اختلاف شعاراتها ودعاواها، أو كما صنع الغرب في العصور الوسطي في سطو مسلح علي الشرق يان للحروب الصليبية.

فبدلا من مواجهة المشكلات الفعلية في أرضها وساحتها وأدوات حلها، ينزع أصحاب ثقافة الجلد أو ثقافة الكفاف، إما عن فقر في المعرفة، أو عجز عن الفعل، إلي إثارة حرب زائفة بين عناصر تلك الثقافة، بين الدين والعرق مستلما نري في السجال بين الإسلام والعروبة، أو ما يسمي بالشعوبية، ومحاولة إخضاع أو إدراج أحدهما في الآخر إلي آخر هذه

للماحكات العقيمة التي تثير غبارا كثيفا حول دون صفاء وجه الواقع
لراهن أمام الوعي؛ للكشف مشكلاتنا الحقيقية ونعاون علي حلها.

٤- صورة الآخر: مطلوب صورة الذات

لم يكن من المتوقع منذ بضع سنوات خلت أن تتسيد ثقافة الجدل في
معظم أنحاء العالم، وخاصة في أوروبا، بعد أن راجت مقولة مارشال
ماكلوبين عن حياتنا اليوم في قرية علمية فتتلق المعلومات عبر وسائل
الاتصال أو الإعلام، واتحامها لسمع وبصر كل إنسان، لابد أن يؤثر في
اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية في كل مكان، غير أن ما نطالعه اليوم
في الحروب المشتعلة بين القوميات والطوائف الدينية يحملنا علي التشكك
في قيام القرية العالمية.

وأغلب للظن أن مفهوم القرية العالمية مثل غيره من المفاهيم أو
الشعارات التي أطلقها أصحاب الطموحات السياسية بما ترتبط به من
مصالح خاصة مثل الكوسموبوليتانية الخاصة بإمبراطورية الإسكندر الأكبر،
والعالم للمسيحي الروماني، ودار الإسلام أو الخلافة، الأممية الاشتراكية
وغيرها، فالقرية العالمية إذن تعبير عما يطمح إليه أصحاب المصالح
الرأسمالية للعالمية. فهذه القرارات المعتمدة علي وسائل الإعلام إنما تؤثر
مباشرة فيما يخص الجوانب المادية من ثقافات الشعوب، علي حين تظل
الجوانب الأخرى متخلفة لصيقة بثقافة الجدل، ومن ثم لا تمس المعلومات
المتدفقة أو المعتمدة سوي السطح والقشرة، وتظل الأعماق أسيرة لتقلبات
الكفاف الخاصة بالجدل، وجدل المرء عشيرته، وأجلاده أعضاؤه وجسمه كما
ينكر المعجم.

وتفترض ثورة المواصلات هذه أن المعلومات تفيض دون عوائق
ليعرض لها الجميع، بيد أن الأبواب والقنوات لا تفتح في كل البلدان دون
رقابة، كما لا يستكاف المواطنون جميعا في تعرضهم لها، أو في درجة
وصولها لهم، فثمة وسائل متقلوبة لنقلها وتعرض المواطنين لها.

وحتي إذا ما افترضنا أن الجميع يتلقونها علي السواء، فإنها سرعان ما
تترجم إلي شفرات ثقافية خاصة بالاستقبال؛ لأن الجماعات، إن لم يكن
الأفراد لا يسمحون بمرور للمعلومات إلا عن طريق شاشات أو مرشحات
ثقافية لها آلياتها الخاصة للترجمة والتأويل، ومن ثم للتقدير والتقويم.

فعلني سبيل المثال، نقرأ أو نشاهد أو نسمع أن برلماناً لوروبيا أجاز حرية الشذوذ الجنسي واستبعده من قائمة الجرائم المعاقب عليها قانوناً، فسرعان ما يترجم ذلك أو يفسر علي أن الديمقراطية تحت علي الشذوذ الجنسي وتشجع عليه وإن، فالديمقراطية ضد الدين والأخلاق!

وعند هبوط الإنسان علي القمر ما لبثت أن ذاعت الأخبار أن أول ما سمعه الهابطون هو الأذان للصلاة! وربما أدي التثقف أو الافتحام الإعلامي إلي أن ينزوي البعض كنوع من التماس الأمان والتشبث باليقين الذي أوثقت علي الانهيار بالتدخل المتسارع للإعلام. فالاعتزال بعصمه من طوفان المعلومات التي تكفحه دفعا إلي الخضوع لمقاييس مختلفة عما ألفه من ثقافة الجلد، وفي مقابل هذا التهديد تكون اللفة علي تكريس الخصوصية واستقلال للتعب نفاعاً عن النفس التي أوثقت علي الغرق والضياغ.

فعندما تواجه الأمة حالات من الهزيمة أو الانكسار والتبعية والانعصار، وتشعر أن ما راكمته علي جلدتها الثقافي من مواقف أو من أوضاع معاصرة لم يسعها في مواجهة التهديد من الآخرين، عندئذ يلهب جلدتها الذي لم يعد تحميه أروية الثقافة المعاصرة، ونجد مصداقاً لذلك في ألمانيا النازية، وفول الاتحاد السوفيتي، ويوغوسلافيا حروباً بين الأعراق والأديان واللغات، كما نواجه اليوم في بلادنا العربية جماعات للجهاد والإنقاذ الإسلامية، إلي جانب التنظيم العالمي للقاعدة.

فبدلاً من الحوار يكون الصدام، فالحوار يفترض تبادلاً ومقايضة إذا أنجز في نطاق الثقافة العصرية ولكنه يغيب إذا ما سيطرت ثقافة الجلد، ولا يبقى إلا استخدام القوة المادية أو العضلية، لأن السلاح مجرد امتداد لقبضة اليد، أو للظفر والناقب.

ولهذا كانت الأفكار المختلفة للخصوم في نظر أصحاب ثقافة الجلد - محض عتاد لغزو ثقافي ينبغي أن يواجه بما يلائمه من أسلحة القتل والتدمير، ويتسع للتدمير ليستوعب استعداد السلطات، والتكفير، والحظر، والفصل من المناصب، أو للتفريق بين الزوجين تمهيداً للاغتصاب! وفي غمرة الصدام الدموي، تستدعي من معجم التاريخ القديم لتقافة الجلد تسميات بديلة.

فالثورة تصبح فتنة، أو خروجاً، وأفراد العصابات مجاهدين أو مهاجرين. ويسمى المعارضون في إيران بالمناققين، وتصبح أمريكا للشيطان الأكبر كما يصير المختلف في الرأي مرتداً أو فاسقا... إلخ. والتاريخ على امتداد القرون يقدم لنا الأمثلة العديدة فكل من يختلف عن لمة من الأمم هو من البرابرة. وكان الصليبيون يعدون المشرق العربي وثنياً، كما كان يعد ما هو خارج عن دار الخلافة الإسلامية دار كفر أو حرب.. وكان الاتحاد السوفيتي السابق إمبراطورية الكفر لدى الإدارة الأمريكية، بينما كان يمثل للفرس لدى الجماعات الإسلامية، وكانت أمريكا لديهم هي الروم بمصطلحات القرن السابع الميلادي وذلك قبل أن ينقلب للمجاهدون على أمريكا.

وفي رحم ثقافة الجلد تتولد صورة الذات أو (الأنا) في مقابل صورة الآخر، وتقوم صورة للذات على مستوي تجريدي أو مثالي، أي مصد إلى قيم ومعايير أعلى فأعلى، فهي ضرب من النمط المثالي المصنوع من مفاهيم مختزلة مجردة، ولا يكتمل إلا في ثلثا عمليات من الاستبعاد والاستبقاء لبعض الخصائص العامة، للممارسات اليومية التي يتسامى بها وعي زائف إلى مرتبة المثل العليا.

وبالآلية نفسها، ولكن بطريقة عكسية، يتم تصوير الآخر كمكافئ موضوعي للسيطرة أو المقاومة، أو الابتلاع أو الاحتواء... إلخ. والوعي الزائف هو الحامل أو الناقل لآلية صوغ صورة الذات، وبالثاني صورة الآخر في أن معاً، وهو وعي زائف لأنه غير موضوعي لا يمثل الواقع لو يفسره، بقدر ما يبرر أهداف الجماعة، ويحشد لها أو يحفزها إلى السيطرة على الآخر أو مقاومته على السواء.

فلا تفصل صورة الذات عن صورة الآخر لأنهما لا تعرفان ولا تتجانز لأثرهما إلا باعتماد الوحدة على الأخرى، فكل منها دالة للأخرى - بالمعنى الرياضي - حيث تتوقف قيمة الوحدة على قيمة الأخرى، ويمكن متابعة تشكيل صورة الآخر خلال الحقب التاريخية، في اختلاف السلطات، وتباين الشيع والطلوئ والقوميات أثناء صداماتها.

وتتحول صورة الآخر إلى قلب جامد تنتخب له بضع سمات قليلة مطردة وثابتة، بحيث تكون حوافه حادة قاطعة، وهي في نهاية الأمر متخيل للذات بالنسبة لثقافة الجلد، ومحتواها مختار من هنا وهناك ليؤدي وظيفة

معيّنة تجاه الآخر هي وظيفة الاستفزاز والاستكار، وتعمل إلى التبسيط المبالغ فيه والمقاوم لكل الشواهد الواقعية التي قد تناقض ذلك المحتوي أو تختلف معه.

وتقوم صورة الآخر التي تفرزها ثقافة الجلد على التأويل العميق وليس التفسير لأنها تضم كل ما هو جديد مجهول إلى ما هو معلوم سابق، فهي ترد إلى الأول للمعطي دون أية مشقة أو شكوك فالهدف هو الاحتفاظ بمسكنة اليقين وثباته لتمارس فعلها في عالم سحري، وليس في العالم الموضوعي. وهذا العالم السحري الذي تتعامل معه ثقافة الجلد امتداد للذات إلى الخارج كواقع بديل تولفه للرغبات والأمنيات.

الفصل الرابع

الأصولية: الثورة المضادة للثقافة

لامفر من الاعتراف بأن ثمة مسوغات موضوعية لإثارة قضية صدام الثقافات أو الحضارات في الوقت الراهن.

فهي توجد دوماً في كل عصور التاريخ السابقة، والحالية أيضاً، في بيانات الساسة والقادة لحشد الجماهير ولإبغاث حماسها للدفاع عن مصالح النخب الحاكمة، وتوفير وقود للحرب من الشباب، وتوزيع الاستشهاد والخلود للقتلى على كلا الجانبين.

غير أنها تشغلنا اليوم كقضية جديدة بالحوار والبحث، بصرف النظر عن تباين المقاصد لدى الذين يؤثرونها بالاهتمام.

فهي تشير إذن إلى استجابات جديدة لمثيرات موضوعية حديثة تبرر مشروعية تصدرها لجدول أعمال الحوار الساخن الذي يدور اليوم ونحن نواجه عصرًا أو عالماً جديداً لم تتحدد بعد قسمته.

١- أعراض لأزمة وليست علة

فمن بين الباحثين الذين أسهموا في استشراف المستقبل القريب، نجد بريجنسكي عام ١٩٧٠ الذي تنبأ في كتابه عن العصر للتكننروني بأن العالم قد أصبح قرية كوكبية، ولكن دون علاقات للقرية وقيمها التقليدية. فهذا للعالم الجديد في مسيله إلى تكوين جيوتات، جمع جيوت؛ في كافة أرجائه، فهو يجمع بين الشمولية وللتفتت معاً، ويؤدي ذلك إلى التفتك وانقسام الذات بما تحدثه الثورة للتكننرونية (تكنولوجيا للكترونية) من أزمة تؤثر بين الإنسان للداخلي، والإنسان للخارجي، وأن انفجار للمعلومات أو للمعرفة يؤنن بخطر للتشظي الفكري بازدياد حالة عدم لليقين، كلما ازداد التومع فيما هو مطروح للمعرفة. وأن الخشية من قدرة الإنسان على للتكيف بقليل

التعايش بين المجتمعات المتفاوتة، قد نسمع بنفس ما كان يعد من قبل جوهرًا إنسانيًا لا يمكن المساس به، ومن هنا، يشتد حنين الإنسان إلي خصوصية حميمية وهو يحيا في بيئة متشابكة مريكة تغيب عنها الخصوصية التي تنحصر بعيدا عن القومية بعد زوال للدولة- الأمة.

وجاء توفلر من بعده بعشرين عاما ١٩٩٠ في حديثه عن الموجة الثالثة وتحول السلطة، متنبئا بتيارات تأكيد الأصالة الثقافية- السياسية- التكنولوجية لكل الإقليم أو منطقة وذلك بانفجار المشكلات العرقية، واشتعال الحروب بين الأقليات، ورد ذلك إلي تفكك المجتمع الجماهيري للسابق، وقيام ديمقراطية للفيسفساء. فعدم التجانس هو سمة النظام الجديد لخلق الثروة، علي نقوض للتجانس القديم، فأصبح المثل الأعلى هو التنوع، فكأننا، كما يقول، إزاء طبق سلاطة تختلط فيه مختلف المكونات محتفظة بتقدمها ضد للتجانس، وضد ما يسميه بوتقة الانصهار التي تتزايد مقاومتها.

ولقد انتشر هذا الطراز من الكتب لاستجابة لما تثيره الأحداث الراهنة في العالم من مشكلات وأسئلة لا تجد حلولها أو إجاباتها في النماذج السابقة أو النظريات والمذاهب المألوفة حتي وقت قريب، فكان لابد من وضع جديد للمشكلات، يسلم إلي إجابات جديدة بطبيعة الحال، وتختلف كثيرا عن الإجابات السابقة أو الجاهزة.

وتنتسب هذه المؤلفات إلي ما يسمى بعلم المستقبليات، ورغم الاختلاف فسي لجهاداتها، فإنها دراسات علمية تحاول أن تستخلص مما يحدث من متغيرات علمية وتكنولوجية واقتصادية وسياسية، ما يترتب عليها من نتائج اجتماعية، وثقافية.

ولئن أسفرت هذه الدراسات عن استباق أو توقعات بصيغ وأشكال من الصدم بين البشر تتخذ شعارات ثقافية أو أصولية، فإنها تردها إلي ما يحتكم في ساحتها المادية من تفاعلات أو صراعات بين ألويات المصالح للجديدة، أي أن ما يبدو من لافقات ثقافية أصولية، يحملها المتصارعون ليست للسبب أو العلة، بل هي النتيجة أو الأعراض لما يحدث في السياق المادي الموضوعي.

وهذا يناقض ما يذهب إليه الأصوليون جميعا، سواء لدينا، أو لدي الغرب مثل هنتجتون، فالصدام الثقافي عند الأصوليين هو للسبب والعلة،

وغير ذلك مجرد أعراض ومصالحات لا ينبغي أن نقف عندها أو نوليها اهتماما.

فهؤلاء الذين يدفعون للصدم الحضاري أو الثقافي إلى الصدارة والواجهة، وعلى أساس مقاييسه التقليدية نفسها، إنما يستغلون ذلك في مخططاتهم للقطعة التي تصلح لاستعمال رجال السياسة أو للحكام متواضعي المعرفة في أغلب الأحيان، والذين يعملون وفقا لقاعدة من اليد إلى الفم في كل الأحيان، كما تنجح في سوق الجماهير، ولا أقول قيادتها، نحو تحقيق أهداف استراتيجية لخدمة أصحاب المصالح المهيمنة. هذا على المستوى الانتهازي لهذه الاستخدامات، كما صنع هنتجتون. أما على المستوى العاطفي الانفعالي، كما هو الحال عند أصوليينا، فإنها وصفة ناجعة للذين يخشون التهميش، ويبحثون عن حضن دافئ في برد العراء الذي يحيط بنا من أوضاع الانحسار والانتكاس للذات القومية، وهنا يكون للتعصب أو العنف وظيفة الثوب الذي يستر العري في الوجود في خلاء العولمة أو للوكبية. فلا يهم إذن افتقاد شروط العضوية للعامة في النادي الدولي، لأن لدينا خصوصيتنا، وتراثنا، وأسلافنا، فهذا هو ظهورنا القوي، وتلك هي عصبيتنا في وجه محدثي النعمة من الفرنجة أو الغرب!

وربما يقدم لنا علم الاجتماع، أو علم النفس الاجتماعي، العون في فهم هؤلاء بما يميز به بين الجماعة الأولية والجماعة الثانوية.

فعلى حين تكون العلاقات بين أعضاء الجماعة الأولية وثيقة وتتم وجها لوجه، متما هو الحال في القرية أو القبيلة، لا تكون العلاقات في الجماعات الثانوية على هذا الوجه كما هو في المدينة أو المجتمع الكبير، حيث تتحدد العلاقات وفقا للعضوية في الاتحادات المهنية والنقابات ونحوها من المؤسسات التي لا تشترط الوجود معا، أو عقد الصلات للشخصية الحميمة. وأغلب الظن أن الأصولي يخترع جماعته الأولية التي ييسر له خياله للطلاق أن يتوحد فيها مع المجد القديم، ويصنع بمقتضاه لثمناء دافئا. ولأنها جماعة أولية متخيلة، يفتقي الأصوليون جميعا على تفاوت أقدارهم ومراتبهم دور أو مكانة للفئة الحاكمة من الخلفاء، والأمراء، والوزراء، والولاة، والمحاسبين، ويغفلون أن المجد القديم لم يكن من نصيب الرعية في الولايات، وهي تلك الأغلبية التي تنفع الجزية أو الخراج، أو تساق إلى القتال، أو الأرقاء، أو أهل للذمة، أو غيرهم من العامة. وحسبهم من كل ذلك أن يتوحدوا خياليا

مع نخبة للحكام أو الحاشية التي في عاصمة الخلافة التي تتدفق عليها المكوس والمشور والفنائم، فهذه هي جماعتهم الأولية المنقاة، وأحلام البقطة، كما نعلم، لا تخضع لرقابة العقل أو الواقع.

٢- الثقافة والحضارة

والأصولية، بكل أنواعها وشعاراتها، نزعة ثقافية، بمعنى أنها تثبت مجمل تاريخ الإنسان وسلوكه عند عامل أو متغير من عوامل أو متغيرات للثقافة، بحيث يحدو فطرة أو غريزة لا تتحول وبالتالي يميز أمة من أمة، أو بالأحرى، يميز نوعا بشريا من نوع آخر مرة واحدة وإلى الأبد. وإذا كانت الحيوانات تصنف بسمات بدنية، فإن البشر، عند هؤلاء، يصنفون، في أغلب الأحوال، طبقا للعقيدة الدينية التي لا تتصل بموضوعات الطبيعة، بل بنظم الثقافة وعناصرها، ويتفق الأصوليون الإسلاميون مع هنتجتون علي أن محور التصنيف هو الدين.

وقد استخدم في هذا الصدد مصطلحا ثقافة، وحضارة علي سبيل للترادف في أكثر الأحيان.

وعلينا الآن أن ننصرف عن كل من الخطاب السياسي الانتهازي بطبيعته، والخطاب الانفعالي للذين هما في نهاية الأمر مقال ديماجوجي (غوغلثي)، ولن تباين أهداف أصحابه، وذلك كي نمضي إلي الخطاب العلمي، عسي أن تكشف للخل في منطق تلك للنزعة الثقافية.

تطوي الثقافة علي عدة دلالات، فمنها المشهور وهو سعة الاطلاع، أو مجموع للصور المرفهة للوعي الاجتماعي التي تنعكس علي المربا المصقولة لإنجازات التعبير والإبداع التي ينتجها المفكرون والفنانون، وتلك الأخيرة هي للدلالة الأدبية الشائعة.

أما دلالاتها المقبولة في العلوم الاجتماعية، فتتسع كثيرا جدا لتشير إلي جملة للفاعليات والمجالات الإنسانية التي تتبدى في الفكر والسلوك معا مما يمكن تعلمه، ونقله عبر الأساق، والنظم، والمؤسسات.

أو هي، بعبارة وجيزة، أسلوب حياة الإنسان في المجتمع، متميزا عن سلوك الحيوان، وبذلك تكون للمجتمعات البدائية ثقافتها ما دامت قد انفصلت عن عالم الحيوان.

فهى إذن ذلك لكل للمعد المتشابه من أساليب الحياة الإنسانية المادية وغير المادية، أى الفكرية أو المعنوية أو الروحية، التى ابتكرها الإنسان، واكتسبها، ولا يزال يكتسبها بوصفه عضواً فى جماعة أو مجتمع، فى مرحلة معينة من تاريخ تطوره، تقدما كان لم تدهورا.

وتكون الثقافة بذلك، ما يصوغه الإنسان، أو الجماعة، أو المجتمع فى قلب الطبيعة، من جوانب مرئية أو غير مرئية، ليقم عالمه الإنسانى للخاص مما يغزوه من الطبيعة، ويروضه، ويدجنه، وبهجنه، ويضفي عليه رداء خلاصا من قيمه ومعايير، ويضع له قواعد الإباحة والتحرير.

وبينما تحكم القوانين الطبيعية، تسود القيم والمعايير عالم الإنسان، أى ثقافته. وتقدم الطبيعة للمواد الخام، وتقرر الثقالة طرق استخدامها وتشكيلها، وتد الجوانب البيولوجية فى الإنسان جزءا من خام الطبيعة، التى تضع لها الثقافة نظم أدائها ومعاييرها.

وللثقافة جلايان، روحى أو غير ملاي وهو الذى يضم القيم والمعايير والنظم والاعتقادات والتقاليد، والملاي وهو الذى يمثل للتجسيد المحسوس للجانب المعنوي فيما يصاغ من أدوات ومنشآت، وهو ما نسميه بالحضارة. وتتفاعل ثقافات المجتمعات المختلفة على كلا الجانبين على الوجه الذى تنشأ فيه ثقافات جديدة تتعاقب على كل مجتمع، لأنها ليست ثابتة جامدة، فليس لكل مجتمع أو أمة ثقافة واحدة لا تتغير على مر العصور.

وكانت الحضارات، أى الجانب الملاي من الثقافة، جزءا لصيقا بها بحيث كان من الممكن أن تتمايز الحضارات بتمايز المجتمعات فى العصور القديمة والوسطى، ولكن عندما توسع التبادل بين المجتمعات فى الجانب الملاي من الثقافة، أى الحضارة، ازداد استقلال الحضارة عن الجانب الروحى الذى ظل فيه التبادل بين المجتمعات محدودا، وأصبحت الثقالة عنونا لهذا الجانب الروحى أو المعنوي، وعندئذ اشتركت ثقافات متعددة فى حضارة واحدة بعينها بعد أن كانت الحضارة فى القديم جزءا من الثقافة.

ومن ثم انفصلت الحضارة أو كانت تستقل بنفسها عن الأصول الثقافية التى أدت إليها، وذلك لسهولة التبادل الملاي بين المجتمعات المختلفة، وتحرر ذلك فى الجانب الروحى الذى استقل أخيرا بمفهوم الثقافة. ولعل من الإنصاف العلمى أن نلفت النظر إلى أمرين:

الأول: أن الثقافة بحسب اشتقاقها في مختلف اللغات، دون استثناء، تؤكد الفاعلية الإيجابية سواء اشتقت من الزراعة، أو التقويم، أو التربية، والتهذيب، أو الصقل والتشكيل.

والثاني: أن مدلول الثقافة، ليس له كلمة أو دال أصلي خالص، بل تستخدم في كل اللغات على المجاز، أي لما أريد به غير ما وضع له في محل الحقيقة، كما يقول أصحاب البلاغة، ويعني هذا أنها تفيد للتجاوز والخروج عن الأصل الطبيعي أو المادي.

ويقضي بنا هذان الأمران إلى أن الثقافة، بحكم التعريف، لا تعتبر أمراً ثابتاً نهائياً، كما يزعم أصحاب النزعة الثقافية من الأصوليين. فهم يجمدون، ويثبتون ما ليس كذلك، فهذه النزعة إذن أُلقي إلي أن تكون نزعة طبيعية أو بيولوجية، أو مادية في نهاية التحليل، لأنها تجعل من صنعة الإنسان وإرادته واختياره شيئاً لصيقاً بجسمه.

ويترتب على هذا التصور الجسماني للمشياً نتائج فلاحية:

١- إن الرأي أو الفكرة، أو الموقف، أو الاعتقاد في نظر هؤلاء عضو أو جارحة من كيان صاحبه الذي يتألم ويشور للتعريض أو المعماس به، كما يستنذب بالتألي دغدغته بتملقه وتمدحه. ولا يعامل الرأي أو نحوه كإنتاج متجدد يعرض للفكر وليس للجسم، ويمكن العدول عنه أو الإضافة إليه، بل بوصفه عاهة مستكينة، ومن هنا لا يفرق الأصولي الثقافي بين الرأي وصاحبه، وبالتالي فإن تنفيذ الآراء المخالفة لا يتم بالحوار العقلي، بل بقتل الجسم الذي يحمل الفكرة أو الرأي، وهو ما يطلق عليه حديثاً مصطلح "الإرهاب" وهو أمر متسق جداً مع النزعة الثقافية.

٢- يعامل الرأي عند الثقافيين كشيء أوقدمة، أو هدية تزجي لسيد ماء، قد يكون قبيلة أو جمهوراً مفترضاً، أو جهة ما، أو سلطة بعينها يرجى نوال عطائهما أو مثوبتها، وبالتالي تكون المنافسة نموية بين أصحاب التقديمات والقربين الاعتقالية حتى يتقبل من أحدهم دون الآخر ومن هنا لا تكون المزاحمة بين آراء، بل بين أصحابها الذين يتقاتلون. ولا يعبر هذا عن نزعة فردية، بل هو مقلوب الفردية، لأن الفرد لدى هؤلاء لا قيمة له إلا بوصفه جزءاً من كل هو جماعته الأولية المرجعية، ويعزي ذلك إلى سيادة قيم الثقافة للرعية القبلية.

٣- والأخطر من ذلك، تصور الثقافة للزمان، فهو بعد واحد هو الماضي، وهو الأصل، ويستبعد الحاضر بوصفه سقوطاً وانحرافاً عن

الماضي، بينما المستقبل هو استعادة للماضي بإلغاء الحاضر الذي لا يعدو أن يكون محض شوائب تطلعت بالماضي - الأصل.

وهذا ينتصب العصر الذهبي مثالا نمونجيا، وعلامة مؤكدة علي هذا الأصل، أي الماضي. والواقع أن العصر الذهبي ليس واقعة تاريخية بقدر ما هو معيار قيمي مقنع، لأنه خلاصة متخيرة ومتحيزة لوقائع قديمة صرفت عن موقعها للمكانية والزمانية الأصلية، وصفت من علاقاتها الاجتماعية والسياسية، بحيث أصبحت نمطا مثاليا منتزعا من ملاسسته للنسبية، ليعود ثانية فيصير مقياسا لكل وقائع للتاريخ. ولذلك يتسق الأصوليون مع أنفسهم عندما يستعبرون، أو يستدعون للتسميات العتيقة لإطلاقها علي ما يستجد علي المسرح للمعاصر للأحداث، مثلما يسمي المعارضون في إيران بالمنافقين، أو الفتنة بديلا للثورة للمضادة، أو حزب الله والمجاهدون بديلا لأنصارهم، والجاهلية بديلا للمجتمع المعاصر... إلخ.

وبذلك يخذو للتطور والتاريخ لديهم نوعا من التناسخ أو الاستساخا

٣ - حضارات قديمة متعددة، وحضارة عالمية واحدة:

ازدهرت الرأسمالية في الغرب لعوامل موضوعية ساهمت فيها الحضارة العربية الإسلامية، ولتقرن بها، فضلا عن نشأة القوميات، للفرقة الفردية، والفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، ونشاط المجتمع المدني، وللتمثيل اللبائي، وتقدم العلم والتكنولوجيا، فقامت بذلك، لأول مرة في التاريخ، قيما ونظما عالمية شاملة، لأن الرأسمالية تستلزم في ألياتها، الانفتاح علي للعالم كله، سواء كان غزوا أو استعمارا، أو تبادلا، أو تنافسا... إلخ.

وبذلك أصبحت الظاهرة التي نشأت في الغرب في عصر النهضة، ظاهرة إنسانية عالمية. ولا ينبغي أن يستقر ذلك مشاعرنا، فالدين المسيحي الذي يسود الغرب كله صادر من شرقنا، إلي جانب كثير من الإنجازات الأخرى التي يعترف بها المفكرون الغربيون دون غضاضة.

ولقد علمتنا الحضارة العربية الإسلامية بأن صعودها أن صحة الفكرة أو كفاءة الإنجاز لا تقاس جدارتهما بمعقط رأسهما، بل بما تجلبه من مصالح ومنافع، بل إن الدين، بحكم تعريفه، وهنا يكمن التناقض للصارخ في مزاعم التساهلية، دعوة عالمية لا فرق فيها بين عربي وعجمي.

وعلي أية حال، علينا أن ندخل إلى المناقشة التي تتطلبها للرأسمالية في كل تطوراتها، والأمل الوحيد في البقاء علي قيد الحياة هو أن نصنع رأسماليتنا للوطنية القادرة علي فك قيود التبعية.

ولا ينبغي أن نتذرع بالقول بأن الاشتراكية لم تصمد في بلدنا، وكذلك للرأسمالية الليبرالية السابقة عليها، وأن نتعلل بالأمل في طريق ثالث، فهذا طرح سقيم لمشكلتنا لأننا لم نجرب الاشتراكية حقاً، كما لم نستطع مواصلة الطريق الرأسمالي قبلها لأن القوي الخارجية وحلفاءها المحليين الانتهازيين قصيري النظر، لم تمهلنا حتي نجربه كاملاً، ونجني ثماره، أو نعاني عيوبه ونقاومها. فقد أجهضت الليبرالية، كما ضربت رأسمالية الدولة الممصة بالاشتراكية لينفصح المجال أمام رأسمالية عميلة تابعة لا تعتنا بخلاص قريب.

وعلي هذا النحو، فمن يكون للصراع القادم، كما هو شأن الصراع السابق أيضاً، سوي صراع بين مستويات مختلفة من النمو، وليس بالتالي بين عناصر ثقافية، أو كما يحلو للبعض (دينية أو عنصرية)، فهذه كلها أغطية للرأس لا تستر حقيقة الأوضاع العارية.

ونحن مدعوون للمشاركة في الحضارة العالمية الواحدة القائمة بالفعل، عن طريق المنافسة، وفقاً لشروط اللعبة وقواعدها.

ولا مبرر للخشية علي عقائدنا، إلا إذا كان البعض يراها شيئاً ملائماً لا يستطيع الصمود إلا إذا حفظناه في حرز ملائمين.

كما لا ينبغي أن نتصليح خوفاً علي هويتنا، لأن الهوية هي ما نصنعه بالفعل أو نكسبه، أو نبدعه، وليست مجرد بطاقة شخصية أو حجة ملكية قديمة نخشي عليها من الضياع إذا ما شاركنا في مباريات أولمبياد الحضارة للعالمية.

ولن يتبقى من بيانات الإمبراطورية القديمة التي كانت تحدد مواقيت شروق الحضارات وغروبها، ومواعيد إطلاق مدافع المعارك بينها، لن يتبقى منها إلا حضارات متعددة قديمة سميت بأقاليمها الجغرافية، إلي جانب حضارة عالمية واحدة معاصرة ذات ثقافات محلية متنوعة.

وعلينا أن نشحذ أروقتنا وننتهي للقيام بدورنا في حلبة المنافسة، وإلا تخلفنا عن السباق، وقعدنا تحت ظلال حائط للمبكي!

الفصل الخامس

النقد الثقافي لنظرية صدام الحضارات*

يمثل هذا الكتاب الحلقة الأخيرة، أو بالأحرى آخر صيحة في عالم المصطلحات المثيرة للجدل فيما يسمى علم المستقبلات الذي استلزم بالاهتمام مع انعطافة القرن الماضي، استجابة لما تنبؤه الأحداث للراية في العالم من مشكلات وأسئلة، لاتجد حلولاً لها، أو الإجابات عنها في النماذج السابقة، أو للنظريات والمذاهب المألوفة والمقبولة حتى وقت قريب.

فالوضع العالمي المعاصر الذي تمثل فيه أمريكا وأوروبا الغربية محركه وآلته، يقدم أمام أبصارنا وقائع تثير الحيرة، وتعصف بما استقرت عليه المذاهب والنظريات من تحليل أو تفسير. فلا ريب أننا نواجه لحظة متفردة ليس بومعنا أن نمسكها في نسق تفسيري قائم، أو نجعلها حلالة مطردة في مسار تاريخي معلوم قبل للتنبؤ، ومن ثم نشأت الحاجة إلى إعادة النظر في مصطلحاتنا جميعاً.

ومع تسارع التحولات في عالمنا اليوم، لا يكاد يفوق المرء من تسمية جديدة للعصر، حتى يدهمه وابل غزير من تسميات أخرى، وربما تسعى تلك المصطلحات الجديدة إلى اختزال كل ما يطرأ من تغيرات متعددة ومتباينة، وحصرها في قبضة متغير واحد يهيمن على سائرهما، لينبغي تنظيراً وتفسيراً واحداً لا شريك له. وعلى أية حال، فإن ما يطلق عليه العصر التكننولوجي، أي التكننولوجي الإلكتروني، والموجة الثالثة، أو تحول القوة، والمعلومات، وما بعد الحداثة، والتفكيكية... إلخ، هي جميعاً استجابات جديدة لمثيرات موضوعية جديدة، وهذا ما يبرر إدراجها في جدول أعمال الحوار الساخن الذي يدور اليوم، ونحن على عتبة عصر أو عالم جديد لم تتحدد قسماًته بعد.

* هذا الفصل هو المقدمة للنقدية للمؤلفة التي نشرت مع الترجمة العربية لكتاب صدام الحضارات لهنتجتون.

لكن سرعان ما تصدر مفهوم صدام الحضارات الذي سكه صمويل هنتجتون جدول أعمال هذا الحوار الصاخب، بل وما لبث، لأسباب معينة منعرض لها، أن أزاح غيره من مفاهيم وتسميات ومصطلحات عن دائرة الاهتمام أو الحوار. فالصراع في العالم الجديد، كما يقول، لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر، والمصدر الغالب للصراع ثقافيا.

ولقد سبق أن وضع المؤلف تسلسلا لمرحل الصراع في التاريخ، فكان قديما بين الملوك والأباطرة، ثم بين الشعوب، ويقصد الدول القومية، ثم بين الأيديولوجيات، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة سينشب الصراع بين الحضارات مع حلول النظم العالمي الجديد. فما يهم الناس ليس هو الأيديولوجية أو المصالح الاقتصادية، بل الإيمان، والأمرة، والدم، والعقيدة، فذلك هو ما يجمع الناس، وما يحاربون من أجله، ويموتون في سبيله. كما يعلن أن الدين محوري في العالم الحديث، وربما كان القوة المركزية التي تحرك البشر وتحشدهم. وللحضارة عنده هي للكيان الثقافي الأوسع الذي يضم الجماعات الثقافية مثل القبائل والجماعات العرقية والدينية، والأمم، وفيها يعرف الناس أنفسهم بالنسب والدين واللغة، والتاريخ، والقيم، والعادات، والمؤسسات الاجتماعية بدرجات متفاوتة وفقا للجماعات الثقافية الداخلة تحت حضارة واحدة.

والحضارات -كما يقول- هي للقبائل الإنسانية الكبرى، وصدام الحضارات صراع قبائلي على نطاق عالمي، والفروق الثقافية هي التي تحتل الأملس والمركز في التصنيف والتمييز بين البشر اليوم.

وتتحدد الهوية الثقافية عنده بالتضاد مع الآخرين، وفي الحروب نترسخ الهوية، ويتحقق التماسك الاجتماعي بدلا من الانقسام الذي يتطلب زواله وجود عدو مشترك، والزرع بالحضارة العالمية إنما هو في نظره أيديولوجية الغرب في مواجهته للثقافات أو الحضارات غير الغربية.

وذلك يكرس هنتجتون جزءا كبيرا من كتابه لتقيد هذا الزعم حتي يحمي القارئ من أن يغرر به الأمل الكاذب في إمكان للمشاركة في وفاق إنساني عالمي، فالعالم اليوم متعدد الحضارات، متعدد الأقطاب، ويمكن تقسيمه، لسهولة التصنيف في رأيه إلى عالم غربي واحد، وكثرة من للعواصم غير الغربية. أو هو الغرب، والباقي بحسب تعبيره - أي الآخر -

إن شئنا تعبيراً أكثر تهذيباً. الغرب يمثل عنده حضارة أو ثقافة تميزه عن غيره، وليس ممثلاً لحضارة عالمية يمكن أن تضم سائر أقطار العالم، وذلك لأن حضارة الغرب تمتد جذورها في التاريخ إلى أكثر من ألف عام.

ويرد منتجعون على الدعوى القائلة بأن حضارة الغرب ينبغي أن تكون حضارة العالم بتفرقة الصارمة بين التحديث والتغريب، فالتحديث هو الذي يمكن أن يشارك فيه العالم غير الغربي، وإن كان الغرب هو تربيته الأصلية منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بينما كان الغرب قبل التحديث غربياً منذ زمان بعيد.

ولننظر في السمات الفارقة للغرب، أي الخصائص والأصول التي تميزه في زعمه قبل أن يجري تحديثه، ويحصيها المؤلف في ثمان خصائص هي:

- ١- التراث الكلاسيكي من الإغريق والرومان.
- ٢- المسيحية الغربية الكاثوليكية والبروتستانتية مستبعدا منها الأرثوذكسية.
- ٣- اللغات الأوروبية.
- ٤- الفصل بين السلطتين للروحية واللمنية.
- ٥- حكم القانون.
- ٦- التعددية الاجتماعية والمجتمع المدني.
- ٧- الهيئات التمثيلية.
- ٨- النزعة الفردية.

ويستترك المؤلف قائلًا بأن الغرب، فيما يتعلق بكل واحدة من تلك السمات، لا ينفرد بها دون سائر الحضارات، ولكن اتحادها معا في توليفة أو مركب، هو الذي أتاح للغرب تفرد بها.

ولا نختلف مع المؤلف فيما أجمله من سمات مميزة للغرب الآن، إلا أننا نختلف معه إلى أبعد مدى للاختلاف، عندما يجعلها سمات تاريخية أو خصائص جوهرية أصيلة في الغرب قبل أن تجري عمليات التحديث. وقبل أن نناقش تلك السمات الألفية للغرب، أرجو أن يلاحظ معي القارئ الكريم تركيزه على مصطلح التحديث المحايد لصرف الانتباه عن محتواه أو دلالاته الاقتصادية والسياسية الخاصة بسياق تاريخي موضوعي معين، وكأنه

معطف خارجي ميسور لأن ترتديه أية لمة لو مجتمع أو دولة في أي زمن تشاء.

فالواقع أن كل تلك السمات التي يدعي أنها كانت موجودة قبل ما يسميه بالتحديث، لم تنشأ في رأينا قط قبل عصر النهضة، وهو العصر الذي يقرنه المؤرخون بالتحديث، وقد بدأ في القرن الخامس عشر أو السادس عشر في إيطاليا بحوث كان يسمي بالشنكويشننو أي الخمسمائة، وتفاوتت لأصبة سائر البلدان الغربية منها، والتي لم تكن تسمى غربية إلا بعد قرون وعلي مراحل متباعدة. لكنه لكي يثبت أصلاتها الغربية القديمة استخدم بتومع طريقة في الاستدلال، والنقاط المعلومات لا يمكن وصفها بأقل من الاستخفاف بعقل القارئ للرشد. وقد يشفع له في ذلك للقصور، أو يدينه علي السواء، أنه ليس عالما أو مؤرخا بقدر ما هو مخطط استراتيجي سياسي ألمني.

ففيما يتعلق بالتراث الإغريقي الروماني كسلف عرقي مزعوم، نجد أن الأوروبيين لم يتذكروه، أو بالأحرى لم يوظفوه إلا عندما أحسوا بالحاجة إلي شعارات جديدة تشجع علي الفردية والحرية الشخصية، وتمجيد مملكة الإنسان علي الأرض، والرغبة في إعادة اكتشاف للعالم والإنسان معا بعيدا عن سطوة المشرق الكنسية لسفر التكوين. وتغلغل تماما عن الحقيقة التاريخية المعروفة، وهي أن إحياء التراث الكلاسيكي وما اقترن به من النزعة الإنسانية، والحركة العلمية، كان تعبيرا عن قيم جديدة مضادة لفكر الإقطاع والكنيسة الكاثوليكية للحامية له آنذاك، واحتجاجا عليه.

بل إن هذا التراث الكلاسيكي في معظمه كان مدفونا أو مجهولا، ونقل إلي الغرب كما يعترف المؤرخون الغربيون، عن طريق الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، كما فر به بعض اللبزنطيين (أي الأرثوذكس المحرومون من الحضارة الغربية في نظر مؤلفنا) من القسطنطينية إلي بعض مدن إيطاليا عام ١٤٥٣ عندما فتحها العثمانيون، فكلت هذه المخطوطات بين أيدي هؤلاء، ولكنها لم تستمر أو تستخدم لأنها وجدت تربة فكية جديدة في مدن إيطاليا أو ثغورها البعيدة عن نفوذ الإقطاع، والتي كانت ساحة حوار موضوعي مع الشرق العربي الإسلامي، جري فيها التبادل بين السلع التجارية والملحقات الثقافية، مما أدى إلي تغيير علاقة الفئات الاجتماعية بعضها ببعض، وأنشأت فئات برجوازية جديدة، أي سكان

المدن من الطبقة المتوسطة بين النبلاء والفلاحين، اتخذت من العودة إلى ذلك للتراث، المضاد للنزعة الكهنوتية، ذريعة وقناعا وشعارا يغلف تمردها، وتحول قيمها، ووعياها لذاتي الجديد بالإنسان.

لم يكن تراثا حقيقيا تاريخيا، بل كان تراثا مستعارا لخدمة أهداف جديدة، أو هو أقرب إلى نوع من اختراع التقاليد لتلبية حاجات جديدة للمجتمع الحديث.

ولقد صنع النازي فيما بعد ما يماثل ذلك بالتراث الإغريقي عندما فسروا أيداعاته الكلاسيكية بردها إلى الغزاة الألمان من القبائل الآرية الجرمانية الذين نزحوا من الشمال واستقروا في بلاد الإغريق، وذلك لكي يزيلوا كل شبهة بتأثر الإغريق بحضارات الشرق والجنوب.

بل إننا لسندش من هنتجتون نفسه عندما يستبعد أحفاد الإغريق المعاصرين، ومن سبقهم، وينزع عنهم عضويتهم في عالم الحضارة الغربية لأنهم ينتمون إلى الأرثوذكسية. ولا أدري كيف يستقيم للزعم بالجنور الأصيلة التاريخية البعيدة في تراث الإغريق لحضارة الغرب، ثم يطرد منها أحفاد أصحاب التراث؟ إلا أن يكون للمقياس قائما علي وقائع حديثة، وليس علي أرومة عنصرية أو جوهر ثابت أصيل.

وبالنسبة لما يسميه بالمسيحية الغربية، يسقط للمؤلف من الذاكرة الحروب الطاحنة بين الكاثوليك والبروتستانت وكأنها نوع من المشاجرات أو الخلافات بين الرفاق، ولم يذكر لنا لماذا نشأت البروتستانتية في القرن السادس عشر بالذات، ولماذا ازدهرت في المجتمعات الصناعية الحديثة، بينما سادت الكاثوليكية في الدول الأقل نموا في النظام للرأسمالي.

وربما نضيف إلى ذلك أن للمسيحية لم تكن ابتكارا غريبا بحيث يمكن أن نجعل منه سمة فارقة للغرب. أما ما يذكره عن اللغات الأوروبية بوصفها إحدى الخصائص المميزة للغرب، فأمر يبعث علي السخرية، فالغرب عده يتميز بتعدد اللغات، أي بعبارة أدق، ليس متميزا بلغة، وهو منطق طريف لأن ما يعارض فرضه بالتميز، يصبح حجة ضد التميز!

وإذا ما تأملنا مسألة الفصل بين السلطتين الروحية والزمينية لوجدنا أنه لم يكن متاحا إلا بعد صراع عنيف بين السلطات الحاكمة باسم الدين، أو باسم الحق الإلهي للملوك، فمصطلح الحكومة المدنية، أي الليبرالية، لا نعرف له أمثلة صريحة إلا في تاريخ الغرب في العصور الوسطى، وقد تم

الاتقلاب عليها لترسيخ الحرية الفردية والعصامية التي اقترنت بالمثل الجديدة للنظام الرأسمالي، أو البرجوازي الوليد، ولعلنا لا ننسى سلطة البابا وتوجيهه للملوك والأباطرة، كما لا نستطيع أن ننحو من ذكره للتاريخ ممارسات محاكم التفتيش، وحرق المناضلة جان دارك باسم الدين علي سبيل المثال.

وكذلك ما يسميه حكم القانون الذي يزعم المؤلف أنه راسخ عريق في حضارة الغرب، وموروث عن الرومان، وكان علينا، نحن القراء، أن نصطنع لأنفسنا ذكره جديدة تخلو من حكم الاستبداد في العصور الوسطى الذي جعل الغربيين أنفسهم يطلقون عليها العصور المظلمة. ولا لحسب أن حكم القانون المزعوم يمكن أن يسري عندما يسود الظلام! فلم يعمل حكم القانون إلا عندما انتزعت البرجوازية للصاعدة الضمانات الملائمة لحرية العمل والمرور التي أصبحت فيما بعد شعار الثورة الفرنسية.

أما حكاية الماجنا كارتا التي يحرص عليها هنتجتون عنواننا للأصولية الغربية، فقد أصدرها الملك جون الذي اغتال شقيقه للملك ريتشارد - قلب الأسد - في طريق عودته إلى إنجلترا بعد أن ألبى بلاءه المعروف في الحروب الصليبية المقدمة، وكانت الماجنا كارتا مجرد بيان لحقوق النبلاء الإقطاعيين إزاء الملك، وليس للشعب أو العامة نصيب فيها.

ويبلغ المؤلف أقصى مدى في الاستخفاف بعقل القارئ عندما يتحدث عن التعددية أو المجتمع المدني، بوصفهما مميزين للغرب منذ قديم الزمان. فبدلاً من مفهومها الواضح الذي نشأ فقط في المجتمع الرأسمالي تعبيراً عن الهيئات والمنظمات غير الحكومية، يضعها عنواننا علي كل الطوائف والجماعات مثل نظم الرهينة والأديرة، وطبقة النبلاء الأرستقراطية، وطبقة الفلاحين، وطوائف الحرفيين... إلخ، وكان المجتمعات الأخرى ليس فيها مثل تلك الجماعات أو ما يقابلها. فكل مجتمع، بحكم التعريف، يضم عدداً من الجماعات والهيئات والتخصصات، لكنه لم يقل لنا، لكي يتميز مجتمع عن آخر، أو حضارة عن أخرى، من كان يسيطر علي من في هذه الكوكبية المتعددة من الجماعات أو الفئات أو الطوائف، وما علاقة الصراع، أو الاحتواء، أو التحالف بين القوي المختلفة، لكنه قنع بجمعها أو جردها جنباً إلى جنب، دون إشارة إلى الخلاف أو التغيير، أو نوع الصلة بين هذه التجمعات وبين السلطة أو الدولة. وأصدق مثال يفضح خفته وسطحيته قوله

بأن الهند لديها مثل الغرب نظام للطبقات. فهل يا تري يشبه ذلك نظام الطبقات المغلقة في الهند، وهو الذي ينضوي تحته المنبوذون! ويرتب هنتجتون علي تصوره الشائن للمجتمع المدني نتيجة هي وجود الهيئات التمثيلية للفئات والطبقات السابقة، ويستخلص منها ببساطة نشأة مؤسسات الديمقراطية الحديثة من برلمانات وأحزاب. وهذا مفهوم شاذ عن الديمقراطية يجعل منها مجرد وجود فئات متجاوزة يعبر كل منها عن مصالحه. فهو لا يذكر لنا كيف تعبر عن نفسها، هل سرا، أم علانية، وهل تلجأ إلي الإرهاب أم إلي الحوار، إلي الانتخاب أم القهر، كما لا يفصح عن طريقة ممارستها لمسلطتها أو تحقيق مصالحها، أو كيف يتم ترشيح فئة ما للاستيلاء علي السلطة، أو تنظيم العلاقات بين هذه الفئات.

ويختم سماته الفارقة للغرب بقوله إن النزعة للفردية هي العلامة المحورية المميزة لحضارته، ولم يذكر - كمعاته - متى حدث ذلك في الغرب، وكأنها سمة أزلية للغرب منذ فجر التاريخ، وكلنا يذكر أن الفردية لم تكن شيئا مذكورا من قبل استقرار النظام الرأسمالي في الغرب، ولعل احتجاج مارتين لوثر علي وساطة الكهنة في فهم للنص المقدس، وإعلانه لضرورة الفحص الحر للكتاب المقدس علامة صريحة وجديدة بطبيعة الحال، علي إعلاء شأن الفرد.

وموجز القول في كل ذلك، أن تلك السمات أو الملامح السابقة تنسب جميعا إلي مرحلة تاريخية هي عصر النهضة وما تلاه، وهو الذي كان محصلة لتفاعلات، وتبادلات، وصراعات دامية بين الإمبراطورية الإسلامية في الشرق عبر البحر المتوسط، والدويلات العربية في الغرب علي حدود فرنسا من جهة، والإمبراطورية الرومانية المقدسة، وما انفرد عنها من إمارات وممالك متناحرة من جهة أخرى، ولم يبدأ الشعور بما يسمى الغرب إلا بعد فترة طويلة من ازدهار للنظام الرأسمالي، وما أدي إليه من استعمار لبلدان الشرق.

ويبين من أسلوب استخلاصه للسمات السابقة وقوفه عند النتائج والأعراض والمظاهر متخذاً منها العناصر التي تشكل الهوية وكأنها- أي للنتائج- هي الأسباب العميقة التي تميز الغرب بوصفه كياناً حضارياً مستقلاً متفرداً بصرف النظر عن الظروف والأوضاع التاريخية التي كان من

الممكن لو تحققت في مكان آخر لأنت إلي تخليق تلك السمات. بعبارة أخرى، لا يفرق هنتجتون بين الأسباب والنتائج، أو بين العلل الفعلية والأعراض. ويواصل مؤلفنا أسلوبه في عرضه لمسلسل مراحل الصراع في التاريخ، فقد كان الصراع عنده قديما بين الملوك والأباطرة، ثم بين الشعوب، ثم الأيديولوجيات في الحرب الباردة، ثم يذرننا بأن الصراع الآن هو الصدام بين الحضارات.

ففي المرحلة الأولى يتحدث المؤلف كما لو كان للتاريخ حكاية أو قصة مسلية تلعب فيها أهواء الحكام وأمزجتهم الشخصية الدور الرئيسي دون أدنى اعتبار لمتغيرات التطور في السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي تعبر عنها للنخب الحاكمة، وتحدد اتجاه الصراع ونوعيته. وبالنسبة إلي المرحلة الثانية، صراع القوميات أو الدول، فلم يحدث مصادفة أو تبعا لخطة خفية لمسار التاريخ كشف الوحي عنها لمؤلفنا، وجعله يمضي من مرحلة إلي أخرى حتي يصل إلي محطته الأخيرة عند صراع الحضارات. فنشأة القوميات، أو الدول للقومية، كما يدرسها الطلاب، كانت إحدى النتائج الرئيسية لميطرة الفئات التجارية والصناعية التي كانت في حاجة إلي إطار محدد، بعيدا عن الإقطاعيات المنقسمة، والإمبراطوريات المترهلة، للمنافسة علي الأسواق في العالم، والاستيلاء علي المواد الخام، وتشغيل الأيدي العاملة الرخيصة، لذلك لم يشهد العالم حروبا شاملة إلا بين الدول للرأسمالية كما حدث في الحربين الأولى والثانية، وهي التي حشدت فيها الجنود من الفئات الدنيا من الشعب للدفاع عن أصحاب المصالح الذين نفخوا في الجنود، ولهبوا مشاعرهم للقومية.

وأما ما يسميه هنتجتون بحروب الأيديولوجيا، فلم يكن كذلك في الواقع، بل مستمرار للمرحلة للرأسمالية، ولا يجب أن ننسى أن الحرب العالمية الثانية، وهي التي تنتمي عند هنتجتون إلي المرحلة السابقة علي الحروب أو الصراعات الأيديولوجية، بحسب تصنيفه لمراحل الصراع، لا ينبغي أن ننسى أنها لم تنشب إلا بعد اثنين وعشرين عاما من قيام الخصم الأيديولوجي للغرب وهو الاتحاد السوفيتي.

ولم تكن خطورة الماركسية السوفيتية في نظر الغرب تهديدا أيديولوجيا، فلقد كانت أقوى الأحزاب الشيوعية نشطة في الكثير من بلدان الغرب، بل كانت تهديدا بإمكان أو احتمال ظهور دول تتنافسها علي أسواق

العالم، فلقد كان الاتحاد السوفيتي بعد لينين نوعا من رأسمالية الدولة التي تحكمها طبقة برجوازية بيروقراطية لا تملك أدوات الإنتاج، علي مستوى الشركات للخاصة، لكنها كانت تملك اتخاذ القرار في أدوات الإنتاج. واستفحل خطرهما عند تشجيعها لبعض قادة أو شعوب العالم الثالث علي الخروج عن طاعة الغرب، مما يؤدي إلي التقليل الفادح من مكاسبه بعد إخراج ألمانيا وإيطاليا واليابان من حلبة المنافسة الدموية بعد الحرب الثانية. ولم يكن من قبيل المصادفة في تلك الحروب الأيديولوجية المزعومة، أن الدول التي كانت علي صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي مثل مصر، والعراق، وسوريا، وليبيا، وغيرها من دول العالم الثالث، لم يكن يحظى فيها الشيوعيون المنظمون إلا بالسجون والمعتقلات. فالمسألة إذن لم تكن نزاعا أيديولوجيا. وما يسمى بالحرب الباردة لا يصلح مفهوما دقيقا إلا إذا كان يعني الحرب العالمية، لأن ما كان حادثا كان حروبا ساخنة تنشب هنا وهناك في العالم الثالث بالوكالة عن القوي للعظمي العالمية، فلم تكن حربا باردة، بل حروبا ساخنة بالوكالة، إن أبيع ذلك للتعبير!

وفرض اختفاء المنافس العنيد، وهو الاتحاد السوفيتي، نفسه كحادث جديد علي الساحة العالمية بما أثار ردود أفعال متباينة يسعى كل منها إلي الإسراع قبل غيره لشغل ذلك الفراغ للمتاح للجميع، كل بحسب مصالحه السياسية، أو توجهاته النظرية، ومن ثم صيغ مصطلح للنظام العالمي الجديد، الذي يعني إجرائيا للسلطة العالمية المنفردة الجديدة، وكتابات هنتجتون تفصح ذلك صراحة.

ولمنا في حاجة إلي تريد ما تعلمناه من تاريخ تطور العلم أن الوقائع الجديدة تفرض علينا للبحث عن تفسير جديد يلائمها، مما من شأنه أن يصرفنا عن التفتيش في دفاترنا أو نظرياتنا القديمة، كما صنع هنتجتون في اختياره لصدام الحضارات مفسرا لما يحدث الآن، وكما سبقه فوكوياما في تصوره لنهاية التاريخ بانتصار وغلبة الليبرالية للرأسمالية الديمقراطية علي كل شئون العالم بعد سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩.

فما يسمى بالعلومة، وهو أمر جديد لا يمكن إنكاره، إنما يرد إلي سيادة الشركات العابرة للقارات والقوميات التي ستقضي في النهاية إلي تحطيم قدرات الدولة القومية، ومنها أمريكا نفسها، وإلي تعظيم النزاعات الداخلية في نطاق الدولة الواحدة لإضعاف مقاومتها لسيادة السوق العالمية.

ولم يكن سقوط الاتحاد السوفيتي سببا في استئصال للعولمة، فقد انعقد في طوكيو مؤتمر للسياسات النقدية والمالية العالمية، قبل ذلك بسنوات، وأصبح الهيكل العالمي الاقتصادي ناميا بمعدل يفوق نمو الاقتصاد القومي الأمريكي الذي ترجعت نسبته من ٤٢% إلى ٢٥% في الأعوام الأخيرة من معدل للناتج الإجمالي العالمي. ولم يعد الإنتاج رأسيا لدخل المصنع في دولة واحدة، بل توزعت أجزاء السلع إلى أنصبة مختلفة تنتجها دول متعددة. ويمكن للقول علي سبيل الإيجاز، بأن للعولمة تعني مصدعا عالميا واحداً، ومسوقاً عالميا واحد تهيمن عليه تلك الشركات للهائلة العابرة للقارات والجنسيات، وما يسمى بالقرية العالمية هو قرية مالية تفقد علاقات القرية وتقليدها الإنسانية.

ومن الأعراض أو للنتائج الثانوية لسيادة للعولمة المالية، وتفكك الدول القومية، ارتفاع أصول النزاعات الطائفية والثقافية. ففي ظل هذه الأوضاع الجديدة يشتد حنين الإنسان إلى خصوصية حميمة وهو يحيا في بيئة متشابهة مربكة تنذر بزوال قضيته العامة، أو خصوصيته للقومية.

فالعولمة إذن هي غياب البعد الوطني أو القومي كفاعل مؤثر كما كان الحال في للرأسمالية السابقة، فالمؤسسات أو الشركات العابرة للقارات والجنسيات تخترق وحدة الدول القومية، وتقوم بتعطيل قدرات الدول علي مواجهة الغزو الجديد الناتج عن قولتين السوق، وتضخيم الصراعات والنزاعات المناوئة للدولة، مثل للمشكلات العنصرية والدينية لصالح تفكيك الدول، وتحويلها إلى دويلات عاجزة أمام سيادة السوق العالمية. وهنا تتفاقم مظاهر الفوضى والسيولة، ولعدم اليقين، ولا بد أن يؤدي هذا إلى استجابات لفعالية متضاربة أبرزها وأعلاها صوتا هو للبحث عن حضان دافئ في برد العراء الذي يحيط بنا من نتائج الانحسار والانتكاس للذات القومية. وهكذا يتورط الجميع في حمى للتفتيش عن جماعة أولية أو مرجعية تكون الأصل والملاذ معا، ويكون للتعصب لها والعنف مع غيرها بمثابة الثوب الذي يستر العري في خلاء للعولمة.

ويسمي رد الفعل، ولا أقول الفعل، أصولية، والأصولية بكل أنواعها وشعاراتها، نزعة ثقافية، بمعنى أنها تثبت مجمل تاريخ الإنسان وسلوكه عند عامل أو متغير من عوامل أو متغيرات الثقافة، بحيث يحدو لفطرة أو غريزة لا تتحول، وبالتالي يميز أمة عن أمة، أو بالأحرى، يميز نوعا

بشرياً من نوع آخر، مرة واحدة وإلى الأبد. وإذا كانت الحيوانات تصنف بسمات بدنية، فإن البشر عند هؤلاء، يصنفون في أغلب الأحيان طبقاً للعقيدة الدينية التي لا تتصل بموضوعات الطبيعة، بل بنظم الثقافة وعناصرها. ويتفق الأصوليون المسلمون مع هنتجتون على أن محور التصنيف هو الدين.

وعسانا نكشف الخلل في منطق أصحاب تلك النزعة الأصولية للثقافية إذا ما تناولنا مسألة الثقافة والحضارة على أساس علمي.

الثقافة هي الكل للمعقد المتشابه من أساليب الحياة الإنسانية للمادية، وغير المادية، أي الفكرية أو المعنوية أو الروحية التي لبتكرها الإنسان، ولكتسبها، ولا يزال يكتسبها بوصفه عضواً في جماعة أو مجتمع، في مرحلة معينة من تاريخ تطوره، تقدماً كان أو تدهوراً.

والثقافة جانبان، روحي أو غير مادي، وهو الذي يضم القيم والمعايير والنظم والاعتقادات والتقاليد، والمادي الذي يمثل التجسيد المحسوس للجانب المعنوي فيما يصاغ من أدوات ومنشآت، وهو الذي نسميه حضارة، إذا ما كانت الجماعة المعنية مستقرة. وتتفاعل ثقافات المجتمعات المختلفة على كلا الجانبين على الوجه الذي تنشأ فيه ثقافات جديدة تتعاقب على كل مجتمع أو أمة، لأن الثقافة ليست ثابتة جامدة، فليس لكل مجتمع أو أمة ثقافة واحدة لا تتغير على مر العصور.

وكانت الحضارات، أي الجانب المادي من الثقافة، جزءاً أصيقاً بها بحيث كان من الممكن أو اليسير أن تتمايز الحضارات بتمايز المجتمعات في العصور القديمة والوسطى. ولكن عندما توسع للتبادل بين المجتمعات في الجانب المادي من الثقافة، أي الحضارة، ازداد استقلال الحضارة عن الجانب الروحي أو المعنوي، وعندئذ اشتهرت ثقافات متعددة في حضارة واحدة بعينها بعد أن كانت للحضارة في القديم جزءاً من الثقافة.

ومن ثم انفصلت الحضارة أو كانت تستقل بنفسها عن الأصول الثقافية التي نشأت فيها، وذلك لسهولة للتبادل المادي بين المجتمعات المختلفة، وصعوبة ذلك في الجانب الروحي الذي استقل أخيراً بمفهوم الثقافة. ويعطي هذا أن المجتمعات والأمم المتباعدة يمكن أن تشارك في حضارة عالمية واحدة بقدر سعة الانفتاح والتبادل مع سائر العالم، مع احتفاظها بثقافتها الخاصة.

وكان لسيادة النظام الرأسمالي في الغرب الأثر المعجل في تجانس الحضارة العالمية. ولم يكن ذلك لفضيلة خاصة بالغرب، بل لطبيعة الرأسمالية نفسها التي ازدهرت في الغرب لعوامل موضوعية أسهمت فيها الحضارة العربية الإسلامية إسهام الحافز والتحدي معا لأسباب مادية لا علاقة لها بالاعتبارات الدينية أو الثقافية بوجه عام. ومعظم السمات التي ذكرها هنتجتون مميزة للغرب، هي سمات أو نتائج مباشرة للنظام الرأسمالي، الذي أسقط منها مؤلفنا، عداء، وعن سوء طوية، السمة العالمية. فالرأسمالية قائمة على المنافسة بكل درجاتها وأنواعها، داخل حدود الوطن الواحد أو خارجه، وهي في حاجة إلى مواد خام لا توجد إلا في أماكن أخرى من العالم، كما تتطلب أسواقا واسعة لتوزيع بضائعها، كما تفضل أعدادا هائلة من الأيدي العاملة الرخيصة التي لا تتوافر داخل حدود بلد واحد، ومن هنا كان الاستعمار الذي فتح الحدود غفوة بين أقطار العالم، وأشعل الثورات والحروب العالمية.

ومهما يكن من أمر الهيمنة هنا، أو للتبعية هناك، والتبادل السلمي، أو الصدام الدموي، فإن قواعد اللعبة الجديدة فرضت نفسها رضا أو كرها على الجميع، مغلوبين أو منتصرين.

ولا يعني الانتماء لهذه الحضارة الولادة، الألفة والمودة بين المنتسبين لها، فهي ليست مذهباً أو عقيدة، فقد حارب الألمان أولاد عمومته من الأنجلوساكسون، كما دخلت إيطاليا اللاتينية للكاتوليكية الحرب مع ألمانيا ضد فرنسا اللاتينية الكاثوليكية.

وهذه الحضارة السائدة ليست ثقافة كما يحاول أن يخدعنا هنتجتون، وإلا لكانت عقيدة ومبدأ للتبشير والنشر بين من لا يؤمنون بها إذا أتيت لأصحابها القوة والسلاح. فعندما دخل الإنجليز مصر أغلقوا مجلس شوري النوب، والمصانع، وحجموا للتعليم، وكمموا الأفواه، وأنكروا الفردية وحرية الرأي، وهي كلها سمات للثقافة الغربية كما يقول صاحبنا. فالأمر كله مرهون إذن بالمصالح الاقتصادية والسياسية وفقاً لقواعد للعبة الحضارية الجديدة التي نرضخ لها جميعا. وليس الصراع ثقافياً بل هو صراع بين مستويات مختلفة من النمو، فالعناصر الثقافية أغشية للرأس لا تستر حقيقة الأوضاع المادية. وللجميع - ونحن منهم - مدعوون للمشاركة

ففي الحضارة العالمية للوحدة القائمة بالفعل، علي تفاوت في المستويات، عن طريق المناقصة، وفقا لشروط اللعبة ومعاييرها.

غير أننا لا نستطيع إنكار بروز النزاعات الثقافية علي سطح اللحظة التاريخية الراهنة، وواجبا العلمي، بل والخلقي أيضا، أن نبحث عن أسباب ذلك، وليس كما صنع هنتجتون أن جعلها هي نفسها السبب في تشكيل النظام العالمي الجديد.

فعندما يلح قول موجز، كهرشامة سهلة للتناول، علي السمع والبصر، فإنه ما يلبث أن يفرض نفسه تفسيراً مبنوياً للجميع، ويدفع عنا مشقة البحث والتحصيل، ويصبح موضوعاً للتعقيبات والتأكيدات، وخاصة إذا ما جاء علي لسان شخصية بارزة في الغرب مثل هنتجتون، فيرقي إلي مستوى الحكمة والمسلّمات، لأنه يصالف هوي في نفوسنا.

ولكن ألم يكن صراع الحضارات أو الثقافات المبرور الدعائي لتعبئة وقود الحرب من شباب لخوض القتال في العصور القديمة وكذلك الحديثة، التي تعد للنظم الفاشية مثالا صارخا له؟ أو لم تكن قوي الحلفاء المقاومة للفاشية أكثر حملا في استخدام الشعارات الثقافية بمضامين مختلفة؟ هل كان واقع النظام ثقافيا، لم كان لأسباب مادية أخرى؟

إن بيانات رجال السياسة أو للقادة في كل مراحل التاريخ مثال بارز علي الخلط للمتعمد بين الشعور والواقع، ولا نعرف زعيما أو قائدا عسكريا صرح بأهدافه ومصلحه الحقيقية عند تعبئته للجماهير، ودفعها إلي سخرة الحرب.

فالبيان السياسي أو الخطاب التعبوي، إن صح ذلك للتعبير، من بين كل البيانات أو الخطابات الأخرى، هو الذي يستمد عبارته من معجم الأخلاق، أو الدين، أو العرق، أو غيرها من عناصر الثقافة بمعناها اللامادي أو الروحي. ودراسة التاريخ تكشف لنا عن هذه المفارقة التي تنتمي إلي الكوميديا للسوداء، فكل آليات التبرير السياسي معتمدة من تلك العناصر الثقافية كالدين والقومية، واللغة، والقيم، والأعراف، والتقاليد ونحوها.

والسياسة هي طرق إدارة للصراع، ومن أهم أساليبها في هذا الشأن تفسير الصراع بتلك العناصر الثقافية التي ترد كثيرا في الخطاب السياسي، وذلك للاستهلاك المحلي أو الخارجي علي السواء.

ولقد انتشرت النزعة الأصولية الآن، ليس بوصفها اكتشافاً علمياً لمصر الصراع بين الدول، فقد ابتذلت منذ زمان قديم من كثرة الاستخدام، ولكن عقب سقوط كثير من المملكات العصرية، وفشل النظم القائمة في ستر عورتها، فكان لابد - في عمرة للتخبط أو الفراغ التثظيري، وضرورة الانخراط في المزاومة الدموية، والموق للعالمية الحرة - من التفتيش في الدفاتر القديمة، شأن للتاجر المفلس، عن نظرية عتيقة هي الصدام الحضاري أو الثقافي، حيث يختار كل منا ما يلائمه من أصول، أو أسلاف، أو آلهة حارسة.

بيد أن الأصولية الغربية التي يزعمها ويهيب بها هنتجتون تتخذ موقعا ممتازا امتيازاً بيننا عن الأصولية الإسلامية أو الشرقية بوجه عام. فالأصولية الغربية تنتقي سماتها الفارقة مما يقوم في الحاضر الآن، ثم تستدير إلى الماضي البعيد لإيجاد أو اصطناع جذور قديمة لتفسير حاضرها اليوم. أما النزعة الأصولية لدينا، فلإنها تجعل من الحاضر القائم لحرافا وتدهورا عن أصل قديم جدا، كان يمثل في نظرها للعصر الذهبي لهذه الحضارة، ويلبغى إذن استعادته، ليخلص لنا بريئا من كل شائبة، داخلية، أو خارجية.

وفي هذا الاختلاف بين أصولية هنتجتون، والأصولية الإسلامية أو الشرقية، ترجح كفة الأصولية الغربية للمزعومة في ميزان التقوي، لأنها تحيا عصرها للذهبي في حاضرها اليوم الذي تحاول تبريره بالتاريخ القديم، وعلم الآثار، بينما ينشغل الأصوليون المسلمون بالتفتيش في الماضي البعيد عن عصرهم للذهبي، تاركين، وهم في عمرة لشغالهم، مهمة قيادة للعالم لمن يملكونه فعلا، ومقدمين لهم العون المعخي بضرب مخالفهم من مواطنهم، وتخريب اقتصاد بلادهم بكل همة وحماس.

ولأن هنتجتون مخطط استراتيجي لإعادة صنع النظام العالمي، فقد يلتقط من الأصوليين الإسلاميين طرف الخيط، ومثل دور التلميذ عليهم، وطبق دعوامهم بمهارة محترف سياسي، ومفكر براجماتي لا يعطيه من كل ذلك إلا ما تشره للفكرة من نتائج عملية نافعة لاحتكارات الرأسمالية الأمريكية، وهي فكرة قدمها له الأصوليون علي طبق من فضة، أو ثمن من ذلك كثير.

فأولاً: تخدم فكرته عن صدام الحضارات في تشجيع الأصوليين الذين تطوعوا لضرب اقتصاد بلادهم أو إضعافه في وجه المنافسة الخارجية الغربية.

وثانياً: تؤدي إلى تغذية الأصولية الإسلامية، والتأكيد على صحتها لتكون نزيعة مقبولة للصدام الذي يعرف هنتجتون لتوجيهه المظفرة سلفاً. وثالثاً: تقيد بوصفها دعوة صالحة لتعبئة العدد الأكبر من جماهير الدول الأوروبية والأمريكية، وإثارة حماسهم في الانخراط في حروب كولونيالية جديدة، بنفس الشعارات والمبررات التي استخدمت في الحروب الصليبية في العصور الوسطى، ولتكون بديلاً جديداً عن العدو القديم، إمبراطورية القسار الشيوعية، الذي انتهى مفعوله كملاط أو غزاة يضم جماهير البسطاء المقهورين في بلدان الغرب، إلى موقف موحد يخدم مصالح أصحاب الاحتكارات.

فما يصنعه هنتجتون في نهاية الأمر، أو يقدمه هو خريطة جديدة لإدارة الأزمات التي تنتج عن عوامل الصراع الحقيقية، ويضع جدول أعمال يغير فيه من واقع الأولويات للأوضاع الاقتصادية والسياسية الفعلية. وهو ما من شأنه أن يسهم إسهاماً نشطاً في تربيته وعي المواطنين في مختلف بلدان العالم، ويفضي ذلك جميعاً إلى صرف الانتباه عما يجري في الواقع العالمي بحيث يتم تحريك الأطراف المختلفة بكفاءة واقتدار، لخدمة مصالح بعينها بعيدة عن مصالح أوسع فئات الجماهير سواء في الشرق أو الغرب. فالكتاب كله تنكيس ملح علي واجب للمواطنين في التنبؤ بالخصومة بين البشر، حتى يفرغ أصحاب المصالح لشئونهم وإدارة العالم الممزق، ونظريته في الصدام الحضاري ليست أكثر من ثوب قشيب لفكرة أو ممارسة عتيقة جداً هي فرق تسد.

وهي ثوب قشيب لأنه يزدان برق زاهية الألوان، يطالعها للقارئ في ليلته وأمنته التي يقطعها من هنا وهناك دون منطق متجانس موحد. فإلى جانب الدين مفسراً للصدام الحضاري، يدهشنا بتفسيره، في مواضع أخرى كثيرة من الكتاب، للفتوح والغزوات بتزايد السكان، فقد أدى التزايد السكاني في أوروبا في القرن الحادي عشر إلى اشتعال الحروب الصليبية، ومن ثم يحذرنا الكتاب من التواء السكاني للمسلمين الذين يزداد عددهم بالنسبة للمسيحيين. ولقد تمليت أن يكون تفسيره صحيحاً، حتى لا يكون لإسرائيل

أن تظل علي قيد الوجود يوما واحدا مع الزيادة الفاحشة لمن جاورها من العرب أو المسلمين!

غير أن ما نخشاه حقيقة من تسلط أو إغراء نظرية صدام الحضارات هو ما ذكره إرنست ناغل عن التنبؤ المحقق لنفسه، وهو الذي يتألف من تنبؤات لاتصدق علي الوقائع الفعلية، في الوقت الذي تصاغ فيه هذه التنبؤات، غير أنها تغدو صادقة بسبب الأفعال التي تتخذ كنتيجة مترتبة علي الاعتقاد بصحة تلك التنبؤات. ويضرب لذلك مثلا: فمع أن بنك الولايات المتحدة، وهو بنك خاص رغم اسمه، لم يكن في ضائقة مالية جديدة عام ١٩٢٨، إلا أن الكثير من أصحاب الودائع ظنوا أنه يعاني ضائقة لامخرج منها، وقد وفلس سريعا، وقد أدى ذلك الاعتقاد إلي سحبهم لودائعهم، مما دفع للبنك إلي الإفلاس في الواقع.

ولكن لحسن الطالع، لم يكد هنتجتون يفيق من نشوته لانتصار أمريكا في الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي، ويفرغ من تصميم الموضحة الجديدة لصدام الحضارات، ويقدم نبوءاته بالنسبة للغرب، ويبدل له نصائحه بالوحدة بين بلدائه تحت قيادة أمريكا في كتابه الذي بين أيدينا، لم يكد يستكمل ذلك، حتي استدار إلي داخل الولايات المتحدة، فأصيب بإحباط شديد. وسبب هذا الإحباط هو تآكل المصالح الأمريكية^{*}، وهو عنوان مقاله الأخير في عدد اكتوبر ١٩٩٧ لفصلية الشؤون الخارجية، وأغلب الظن أن الصدمة كانت قوية مباغتة مما حمله علي للتخبط والتناقض في عرض قضيته، والتخلي عن آرائه السابقة، التي حظيت دون استحقاق علمي، بشهرة نجوم السينما والاستعراض ولاعب كرة القدم.

ومشكلته في هذا المقال، كما يقول، هي أن التعددية الثقافية في أمريكا لن تقاومها أو تقضي علي آثارها السيئة إلا الوحدة القائمة علي الأيديولوجية السياسية، ولن تنجو أمريكا بعد زوال أيديولوجيتها، وستضم إلي الاتحاد السوفييتي علي كومة نفايات التاريخ! إذن ففكرته عن مراحل الصراع لاتصدق علي أمريكا لأن هوية أمريكا هي أيديولوجيتها التي بشرنا في كتابه بنهاية عصرها. فأمريكا اليوم، كما يقول، تنفقد بشدة وجود أي بلد واحد، أو أي تهديد يمكن أن يقعها بالوقوف خصما أمامها، فالسوء الحظ، الأصولية الإسلامية بعيدة، مشتتة، كما أن الصين حالة معقدة علي الوجه الذي يجعل

* في الفصل التالي عرض لهذا المقال ومناقشته.

أخطارها بعيدة في المستقبل، والحل الوحيد إذن هو سياسة القمع والتقييد restraint للمصالح الجزئية وتزايد المعارضة للحكومة، فلماذا - علي حد تعبيره - في حاجة إلي قوة لخدمة الأهداف الأمريكية، بل نحن بالأحرى في حاجة إلي العثور علي أهداف - أي مبررات - لاستخدام القوة الأمريكية للقيام بدورها في قيادة العالم. وللخطر هو فقد الهيمنة الفعلية، و"المصلحة القومية هي للقمع القومي، وهذه فيما يبدو هي للمصلحة القومية الوحيدة التي يرغب الشعب الأمريكي في دعمها في هذا الوقت من تاريخهم".

وعلي أية حال، فإن العدو الحقيقي لهنتجتون وأصحاب المصالح الحقيقية في أمريكا هو السلام، فقد كان من المتوقع أن يحتفي منظرنا بسقوط الاتحاد السوفييتي ليستمتع بالسلام والرخاء، لكنه يوافق علي ما قاله مستشار جورباتشوف: نحن نقوم بأمر مروع لكم، فنحن نحرمكم من عدو، وبعبارة أن الحماية من الاتحاد السوفييتي كانت السلعة التي تروجها الولايات المتحدة، ولابد إذن من سلعة أخرى مماثلة في جودتها. وهو دائما يفكر في الحرب والصدام مع عدو، لأنهما يحملان علي التماسك بين مختلف المواطنين، ولكنه يغفل عامدا أن ذلك أمر موقوت محدود لتعود الأمور إلي طبيعتها في حال السلام. ولا يمكن أن تظل الشعوب في حالة من التعبئة والاستنفار، وبالتالي فهذه الفترة لاتصلح محددا للمصلحة القومية أو الهوية، وإلا لما كانت الحاجة إلي أحزاب، وخلافات وطنية، واجتهادات متباعدة.

ومهما يكن من أمر، ف رؤية هنتجتون وخططه ينتسبان إلي مرجعية فكرية لما قبل الحرب العالمية الثانية، وهي ليست المرجعية الليبرالية، بل القومية التي تسعى إلي التوحيد والاحتشاد عن طريق القمع والتقييد في الداخل، لفرض سيطرة مصالح بعضها علي الخارج، الذي يعاد صياغته وتشكيله وفقا لوصفات جربها رجال الحكم والسياسة بنجاح منذ العصور القديمة، وهي وصفة أو نظرية للصدام بين الحضارات.

الفصل السادس

هنتجتون ضد هنتجتون! دعوة إلى الشمولية

فيما يلي عرض لما جاء في مقاله الذي نشر بعد كتابه يكاد يلتزم بعبارته واصطلاحاته الخاصة.

يبدأ المقال بإعلان تفكك الهوية الأمريكية بعد الحرب الباردة، ومن ثم تحليل المصالح القومية التي تستند في تحديدها إلى الهوية، وتتألف الهوية الأمريكية من الثقافة، والعقيدة Creed.

فأما الثقافة فهي القيم والمؤسسات التي أقامها المستوطنون الأصليون من شمال أوروبا وخاصة البريطانيين، ومن المسيحيين وخاصة البروتستانت، وكذلك اللغة الإنجليزية، والعلاقة المحددة بين الكنيسة والدولة، ومكانة الفرد في المجتمع.

بينما العقيدة هي الحرية، والمساواة، والديمقراطية، والنزعة الدستورية، والليبرالية، والحكومة المقيدة، والمشروع الحر الخاص، وكان قدر الأمة الأمريكية ألا يكون لها أيديولوجيات، بل تكون كلا واحدا.

أمريكا وخصومتها مع أعداء الحرية

و بدون شعور وطيد بهذه الهوية، فإن الأمريكيين سيعجزون عن تحديد أو تعريف مصالحهم القومية حيث تهيمن المصالح التجارية دون القومية، وعبر القومية، والعرقية أو (الإثنية)، وغير القومية على السياسة الخارجية. والسبب في نظره هو خسران أو فقدان Loss الآخر (ولم يقل اختفاء أو غياب، كما لو كان هذا الآخر من بين أملاكه!). ويتساءل: فبدون حرب باردة، ما أهمية أو مغزي أن يكون المرء أمريكيا؟ فبدون إمبراطورية للفر

تهدد المبادئ التي تصنع الهوية، فماذا يعني أن تكون أمريكا، وماذا يليق
إنن بالمصالح الأمريكية، أو إلي ماذا يؤول أمرها؟.

فهوية أمريكا، علي الدول ومنذ البداية، هي خصوصتها مع أعداء
الحرية: بدأت للخصومة مع بريطانيا لأنها جسدت الطغيان والأرستقراطية،
علي حين صنعت أمريكا الديمقراطية والمساواة والنزعة الجمهورية، وحتى
نهاية القرن التاسع عشر كانت خصما لأوروبا التي كانت ممثلا للماضي
الإقطاعي المتخلف غير الحر، واللامساواة، والملكية، والاستعمار بينما
كانت أمريكا هي المستقبل التقدمي، للحر، للجمهوري للقاتم علي المساواة.
وفي القرن العشرين لم تعد نقیضا لأوروبا، بل زعيمة للحضارة الأوربية-
الأمريكية ضد الاستعمار(١١)، ثم ضد ألمانيا النازية، وعقب الحرب العالمية
الثانية صارت قائدة العالم الديمقراطي للحر ضد الاتحاد السوفيتي وللعالم
الشيوعي(أي أنها كانت مكافحة عن المبادئ فقط).

وفي خلال أربعين عاما بعد الحرب بررت كل مبادرات السياسة
الخارجية والداخلية أولوية ذلك الهدف الذي هو للدفاع عن الحرية مثل:
برامج المعونة اليونانية والتركية، خطة مارشال، حلف الأطلسي، الحرب
الكورية، الأسلحة النووية، والصواريخ الاستراتيجية، والمعونات الأجنبية،
وعملیات المخابرات(المشاهدة بالنظافة١)، ورفع الحواجز الجمركية،
وبرامج للفضاء، والأحلاف العسكرية مع اليابان وكوريا وغيرهما،
ومساعدات إسرائيل(١) والانتشار العسكري وراء البحار، والمؤسسة
العسكرية المتضخمة علي نحو غير مسبوق، وحرب فيتنام(التي نعم في
ظلمها للشعب الفيتنامي بالحرية، وحظي للشباب الأمريكي بالشهادة١)،
والانفتاح علي الصين(ألبست شيوعية؟)، ومساعدة المجاهدين الأفغان
بالسلاح (وتجارة الأفيون١)، وغيرها من ضروب الانشقاق والتمرد ضد
الشيوعية.

في الحروب تتأكد الهوية

ولكن دون حرب باردة يختفي السلد الرئيسي لمثل هذه المبادرات
والبرامج الكبرى. فعندما خبت الحرب الباردة في الثمانينات قال مستشار
جورباتشوف نحن نقوم بأمر مروع لكم، فنحن نحرّمكم من عدو. ويؤكد علم
للنفس أن الأفراد والجماعات لا يحدّون هوياتهم إلا بتضادهم مع الآخرين،

وفي الحروب تتأكد الهوية، ويتحقق التماسك بدلا من الانقسام الاجتماعي الذي تحتاج لإزالته إلى عدو مشترك.

ومع زوال ميراث (والميراث شيء عظيم بالطبع) للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، قد تواجه أمريكا ما سبق أن تتبأ به لينكون بعد الحرب مع بريطانيا من عودة روح الخصام والكراهية والانتقام بين الأمريكيين وبعضهم البعض.

بيد أن للحرب الباردة كانت لها فضيلتها الكبرى في دعم للهوية المشتركة بين الشعب والحكومة في أمريكا، ولذلك فأول نتيجة محتملة هي تزايد المعارضة للحكومة الفيدرالية (ليس هذا من حسنات الديمقراطية والليبرالية التي تصوغ العقيدة الأمريكية كما ذكرنا سابقا؟).

فأمريكا اليوم تقف بشدة وجود أي بلد واحد، أو أي تهديد ضدها يمكن أن يقنعها بالوقوف خصما أمامها، فليسوء الحظ الأصولية الإسلامية بعيدة، مشتتة (ألم تكن مرشحة للصدام الحضاري للمزعوم؟)، كما أن الصين حالة معقدة علي الوجه الذي يجعل أخطارها المحتملة بعيدة في المستقبل. لقد طرح "سلا" المفقد الروماني نفس السؤال منذ ألفين من السنين بعد انتصاره علي ميثرايسنس الآن لم يعد يقدم لنا للعالم أعداء، تري ما مصير للجمهورية؟ وجاءت الإجابة سريعا بانتهاء للجمهورية الرومانية بعد سنوات قليلة.

أسباب تفكك الهوية الأمريكية

ويري مؤلفنا أن آثار لفضاء للحرب الباردة التي عجلت بتفكك الهوية الأمريكية ترجع إلي تفاعل لتجاهين في المجتمع الأمريكي هما:

١- التغيرات للحداثة في نطاق الهجرة ومصادر

٢- غلبة الإعجاب والتقدير لنزعة التعددية الثقافية.

فقد تغير التركيب العرقي، أو الإثني، بدءا من قانون ١٩٦٥ الذي فتح الأبواب أمام أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادي، فبلغ المتحدثون بالأسبانية (الهسبانيك) ٢٥%، والمود ١٤%، و٨% من أصول آسيوية. كما تغير التوازن الديني فأصبح المسلمون أعلي نسبة من أتباع الكنيسة الأسقية، فصار الأمريكيون الأصليون نصف عدد السكان بعد أن كانوا ثلاثة أرباعهم، وهنا سقط الالتزام بالعقد الضمني للأسلوب الأمريكي الذي يرحب

بالمهاجرين مشروطا تمثلهم اللغة الإنجليزية، ومبادئ العقيدة الأمريكية، وأخلاق العمل البروتستانتية، فأصبح الأمر على اللقبض من ذلك، بل إن إدارة الرئيس كلينتون تشجع للتنوع والاختلاف الثقافي الذي تستبدل بحقوق الأفراد حقوق الجماعات.

وإذا كان لا مفر من أن تكون الولايات المتحدة متعددة الثقافات، فإن الوحدة أو الهوية الأمريكية لن تنهض إلا على الإجماع على الأيديولوجية السياسية (ويقصد بها العقيدة كما أوضحها سلفا)، تلك الأيديولوجية التي تعد، كما قال ميردال الأسمنت في بنية تلك الأمة المتباينة للعظيمة، وبغيا ب ثقافة مشتركة ستكون المبادئ الأمريكية هشة كأساس للوحدة القومية (ويقصد بالثقافة هنا ثقافة المهاجرين الأصليين).

إلا أن للأيديولوجية علاقة ضئيلة بالهوية القومية في معظم الأقطار، فستظل الصين رغم تغير أيديولوجيتها أو أمرها الحاكمة هي للصين، وكذلك فرنسا وألمانيا وغيرها، ولكن هل تنجو أمريكا بعد زوال أيديولوجيتها السياسية؟ يقدم مصير الاتحاد السوفيتي مثالا معقولا للأمريكيين فهما متشابهان في أنهما ليمتا دولتين قوميتين بالمعنى الكلاسيكي، والأيديولوجية هي التي حددتهما بأكثر ما صنعت للثقافة المشتركة، فإذا سادت التعددية الثقافية، وإذا ما تفكك الإجماع على الديمقراطية الليبرالية، فستنضم أمريكا إلى الاتحاد السوفيتي على كومة نقابات التاريخ (لم يبرهن من قبل عن نهاية الصراع القائم بين الإيديولوجيات؟).

السياسة أو الشؤون الخارجية هي المصالح القومية

يتفق هنتجتون مع ليبمان في قوله بأن الدولة ينبغي عليها أن توازن بين قوتها وبين التزاماتها، ويرى أن أمريكا قد سدت ثغرة ليبمان بين الطرفين أثناء الحرب الباردة، بل وأضافت فائضا غير لنا الآن لسنا في حاجة إلى قوة لخدمة الأهداف الأمريكية، بل نحن بالأحرى في حاجة إلى العنصر على أهداف أي (مبررات) لاستخدام القوة الأمريكية للقيام بدورها.

ويوافق كاتبنا على ما أعلنته لجنة المصالح القومية الأمريكية ١٩٩٦ بأنه بعد العقود الأربعة من غلبة العقلية التي اتخذت هدفا مفردا وهو احتواء للتوسع الشيوعي السوفييتي، تشهد أمريكا اليوم منذ خمس سنوات سيرا على

غير هدي لابد أن يهدد استمرار قيمنا وثروتنا، بل وحيلتنا نفسها، فثمة خمس مصالح قومية هي:

- ١- منع الهجوم على الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل
- ٢- منع بزوغ دول مهيمنة في أوروبا وآسيا وأية قوى معادية على حدود أمريكا أو السيطرة على البحار
- ٣- منع انهيار النظم العالمية للتجارة والأسواق المالية
- ٤- إمدادات للطاقة والبيئة
- ٥- تأمين بقاء حلفاء الولايات المتحدة.

(لست هذه مصالح قومية بالمعنى الإيجابي، بقدر ما هي وسائل دفاع عن المصالح القومية)

والخطر الحقيقي الذي يهدد تلك المصالح القومية هو الانصراف عن الاهتمام بالشئون الخارجية، ومبادرات السياسة الخارجية، فلا بد لزعامة أمريكا للعالم من الإقرار بأن مشكلات العالم هي مشكلات أمريكا، وضرورة قيام الزعامة أو القيادة الممثلة في مؤسسة الرئاسة بخلق إجماع حول تلك المصالح القومية.

النزعة الاجتزالية في المصالح التجارية، والمصالح العرقية

هنا يكمن الخطر المذر بالانهيار، فالمصالح السائدة بعد الحرب الباردة تنتمي إلى النزعة "الاجتزالية" Particularism التي تنصرف كلية إلى مصلحة معينة خاصة ، كما تنبذ في المصالح الاقتصادية والعرقية، فهذه المصالح هي التي تحدد الدور الأمريكي الحالي في العالم، فالسياسة الخارجية أصبحت معتمدة على "الدبلوماسية التجارية" التي جعل لها كلياتون الأولوية، وتمارس تلك السياسة من خلال لعبتين ، الأولى لعبة "التنافس للنفوذ" وللثانية لعبة تشجيع المصالح العرقية ، فقد أضحت أمريكا دولة مؤسسة على أنواع متعددة من "الشركات" (الدياسبورا)الذي يجمع قوميات متعددة لا تزال تدين بالولاء لمصالح أوطانها الأصلية، وترفض "الأمركة" وتمثل الأسلوب الأمريكي، وذلك لزوال العدو المشترك الذي كان يقهرهم على الاندماج مع الآخرين، ومن ثم حلت الثقافة محل الأيديولوجيا في تشكيل الاتجاهات والمواقف لسكان "الشركات".

غير أنه يهاجم مؤتمر مايو ١٩٩٦ عن تحديد (أو تعريف) للمصلحة القومية: الأقليات وسياسة الولايات المتحدة الخارجية في القرن الواحد والعشرين "وهو المؤتمر الذي ليد أهمية لخراطم الأقليات في الشؤون الخارجية، وليرز مزاياه، ويرى مؤلفنا أن هذا المؤتمر الذي رعاه "مجلس نيويورك للعلاقات الخارجية"، وهو المؤسسة الرئيسية للسياسة الخارجية، إنما يعد الرمز الأقصى لغلبة مصالح "الشنات" على المصالح القومية في السياسة الخارجية الأمريكية.

وعندئذ يدق ناقوس الخطر معلنا أن السياسة الداخلية قد أصبحت جهاز للتسبب الدقيق بمواقف السياسة الخارجية التي أخذت في الذبول والذوال في لناة واطراد بينما كان ينبغي أن تظل السياسة الخارجية أفعالا مخططة مرسومة برعى لترويج وتشجيع مصالح الولايات المتحدة بوصفها كياناً موحداً في علاقته بالكيانات الممثلة.

فقد الهيمنة الفعلية

ويبدى هنتجتون سخطه وتذمره مما يحدث للولايات المتحدة، فرغم أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم، فإن نفوذها وهيمنتها الفعلية لا يعادل قوتها، فلقد أصبحت للبلدان الصغيرة والكبيرة قلادة على مقاومة إغراءات أو تهديدات صانعي السياسة الأمريكية. فقد تحدث "منغافورة"، تلك الدولة الصغيرة، الضغط الأمريكي المكثف عام ١٩٩٤، واستمرت في ضرب مراهق أمريكي بالخيزرانة! وحتى "كوبا" للعظمة المعزولة نجحت في تغيير سياسة الهجرة الأمريكية، كما تحدث "بولندا" مطلب أمريكا لوقف صفقة السلاح مع "إيران"، وقاوم "الأردن" الضغط الأمريكي لقطع علاقاته التجارية مع "العراق"، ورفضت "الصين" مطالب الولايات المتحدة الخاصة وحقوق الإنسان ويحدث مثل ذلك مع اليابان وروسيا، بل عجزت أمريكا عن التخلص من "صدام حسين"، و"كاسترو" و"القذافي" وفشلت في تأمين إصلاح اقتصادي كبير في اليابان أي (التدخل في شئون الدول الداخلية التي ترادف عنده الشؤون الخارجية الأمريكية).

ورغم احتفاظ أمريكا بالقوة العظمى الوحيدة في العالم ليست بحجم قدرتها على إقناع البلدان الأخرى بالعمل بالطريقة التي تريدها أمريكا أي (قدرتها على الإملاء والإكراه).

ضد نشاط القطاع الخاص

بفسر منتجتون الهوة بين القوة الأمريكية، وانهيار النفوذ الأمريكي بأميرين:

الأول: هو التفاوت بين إمكانيات الولايات المتحدة للهائلة، وبين قوة حكومتها التي تنبت إلي أهل المستويات، فقد بلغ دخل الحكومة أو عائدتها عام ١٩٩٣، ١٩% من مجموع الناتج القومي.

وكانت الأسلحة والتقدم للتكنولوجي أثناء الحرب الباردة راجعا إلي وزارة الدفاع، أما الآن فتعتمد المؤسسة العسكرية للضخمة علي القطاع الخاص، ولكنه يستدرك قائلا بأن المشروع الحر أو الخصخصة مبدأ شامل رئيسي في العقيدة الأمريكية، ولا يمكننا فهره بسهولة في غياب عدو خارجي، فالمطلوب الآن إيجاد عدو خارجي (ليتم قهر القطاع الخاص).

والثاني: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية التي ستظل إحدي نول الهيمنة الكبرى، فثمة مرحلتان للهيمنة الأمريكية: المرحلة الأولى هي مرحلة الدفع Push إلي الخارج حيث نتج نفوذ القوة المهيمنة عن قدرتها علي إيفاق مواردها علي النحو الذي يتيح نشر الاستثمار الاقتصادي، ومنح القروض، ودفع للرشاوي التي تنفق علي الدبلوماسيين والبيروقراطيين في سائر الدول، وغالبا ما كانت تضع تلك البلدان وسكانها تحت حكمها المباشر أو غير المباشر (تأمل الدفاع الأمريكي عن الحرية) ولذلك مثل الانتشار والتوسع الأمريكي في الخمسينات والستينات حضورا أو وجودا عسكريا وسياسيا واقتصاديا في مناطق واسعة من العالم (ليس هذا هو ما يسمي بالاستعمار الذي جعل الكفاح ضده أحد مبادئ العقيدة أو للثقافة الأمريكية في صدر مقاله؟).

والمرحلة الثانية من الهيمنة الأمريكية هي قوة الجذب إلي الدخل Pull حيث بدأ تحول الإتفاق إلي الدخول بما تنفقت بمقتضاه الأموال وجماعات المهاجرين، فأصبحت أمريكا قوة جذب بدلا من قوة الدفع الأولى، ولهذا صارت قوة متساهلة ليئة، بينما كانت من قبل قوة صلبة صارمة تخضع للغير لإرادتها.

ولا يخفي مؤلفنا حصرته علي زوال المرحلة الأولى للهيمنة التي كانت فيها الولايات المتحدة تنفق مليارات الدولارات كل عام للتأثير علي الحكومات الأجنبية فيما تصدره من قرارات أو تديره من انتخابات، لو أية

نتائج سياسية، وانقلب الوضع الآن فكلما يتوقف ذلك للتأثير على الحكومات الأجنبية.

وأصبحت للحكومات والهيئات والشركات الأجنبية هي التي تتلق أموالاً طائلة على العلاقات العامة وجماعات الضغط (اللوبي) في أمريكا. كما أنفقت دول أخرى مبالغ هائلة للتأثير على صانعي القرارات الحكومية، وربما تستغل كبار الرسميين السابقين في هذه الجهود.

ولقد تعلمت تلك القوي الخارجية تدريجياً أن مركز الاهتمام لم يعد وزارة الخارجية، بل للهيئة التشريعية (الكولجرس)، ونجح النفوذ الخارجي في المساهمة في هزيمة إعادة انتخاب نولب أو شيوخ تعارضت سياساتهم مع مصالح تلك الحكومات.

التهديد بالصين لولادة حس جديد بالهوية القومية

فالمشكلة إذن هي أن المؤسسات والموارد وكل أشكال النفوذ التي كانت تخدم المصلحة القومية في الحرب الباردة، يعاد توجيهها اليوم إلى خدمة المصالح الخاصة (ليس هذا أمراً طبيعياً في الحياة المدنية وفي النظم الليبرالية؟).

ولكنه لم يفقد الأمل، فبعد أن استبعد للصين في أول المقال، يعود فيعقد عليها الرجاء في أن تكون العدو الجديد، ويبعثه على هذا الأمل أن جماعات مهمة في الصين ترى في أمريكا عدوها الوحيد، ويكفي للتهديد بالصين لتوليد حس جديد بالهدف القومي، والهوية القومية في الولايات المتحدة، وإن لم يكن ذلك وشيك الوقوع.

ويعتمد الحكم على جدية هذا التهديد على قدرة الأمريكيين على النظر إلى الهيمنة الصينية على شرق آسيا كأمر بالغ للضرر بالمصالح الأمريكية (عودة إلى الحروب القومية التي أعلن نهايتها بالحرب الباردة بين الإندولوجيات). وإحياء حس جديد بالهوية القومية في نظره رهين بمعادة السواء للتنوع والتعدد الثقافي داخل الولايات المتحدة، فالمطلوب إذن هو الحد من الهجرة وتطوير أو تنمية برامج عامة وخاصة للأمركة، وتدعيم التمثيل للأسلوب الأمريكي، والتصدي للحازم للعوامل المفضية إلى ولاه للثغرات.

ويقدم حله للنهائي بعبارة موجزة، فهو رغم ولائه لما يسميه بالعقيدة أو الثقافة الأمريكية، يتبنى صراحة، سياسة القمع والتقييد Restraint . وإعادة البناء تهدف إلى الحد من تحويل الموارد الأمريكية عن خدمة المصالح الاجتزائية (أي الخاصة)، ودون القومية، وعبر القومية، وغير القومية.

فالمصلحة القومية، كما يقول، هي القمع القومي، وهذه فيما يبدو هي المصلحة القومية الوحيدة التي يرغب للشعب الأمريكي في دعمها في هذا الوقت من تاريخهم!

وبدور أكثر تقييدا يمكن الآن لأمريكا أن تقول، دورا أكثر إيجابية في المستقبل عندما يحين الوقت لتجديد هويتها للقومية والسعي إلى إنجاز الأهداف للقومية التي من أجلها عقد الأمريكيون عزمهم على بذل حياتهم، وثرواتهم، وشرقتهم القومية.

تعقيب:

ورغم أن التاريخ لا يكرر نفسه، فإن نظريات أو تصورات سابقة، وفاسدة للتاريخ يمكن أن يعيدها البعض بتتويجات متعددة على نفس اللحن مهما يكن اختلاف الأوضاع والوقائع، وصاحبنا يعلن إلامه النظري بالتفتيش في الدفاتر القديمة.

ف فكرة ضرورة العثور على عدو لتحديد الهوية قد سبقه إليها هتلر في كتابه "كفاحي" عندما ضم لليهود والشيوعيين ومعهم فرنسا ليحشد شظايا ألمانيا في هوية قومية مشتركة، استنفارا لكل القوي لتخرج إلى العالم لإعادة التقسيم مناطق نفوذه. وبدلا من استخدام هنتجتون للمصالح القومية مك هتلر ما أسماه للمجال الحيوي، وللتعجيل بإنجاز تلك الأهداف كان لابد من تقييد المشروعات الخاصة ليخضع للنظام رأسمالية دولة، وهي التي تمسود كل الأنظمة للشمولية، حتى الاتحاد السوفييتي نفسه لم يسل من هذا، حيث كانت نخبته الحاكمة نوعا من الليبرالية الليبروقراطية التي لا تملك أدوات الإنتاج، بل تملك إصدار قرارات تستخدم أدوات الإنتاج.

ولم تكن الحرب الباردة سوى حرب ساخنة بالوكالة استخدمت فيها الأسلحة، وسقط فيها القتلى، ولكن ليس بين طرفي الحرب الباردة، بل من بلدان أخرى.

وفي أمريكا نفسها، وأيضاً بعد خمس سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية والانتصار على المحور، برز مكارثي الشهير عام ١٩٥٠ متهما إدارة روزفلت وترومان بعشرين عاماً من الخيانة، لم يكتشفا فيها العدو الجديد وتسللت فيها للشيوعية إلى كل الجبهات الداخلية وكان نجما ساطعا أكثر من أربع سنوات باحثاً عن العدو الجديد الذي سيعيد وحدة الأمة في نظره.

وعلى أية حال، فإن العدو الحقيقي لهنتجتون وأصحاب المصالح الحقيقية في أمريكا هو السلام، فقد كان من المتوقع أن يحتفي منظرا بمسقوط العدو السوفييتي ليستمع بالسلام والرخاء، ولكنه يعلم أن المصلحة الحقيقية للدولة للرأسمالية هي ترويج السلع للآخرين وضرب منافسيهم. وكما يقول هو نفسه، وبعبارة، أن الحماية من الاتحاد السوفييتي كانت السلعة التي تروجها الولايات المتحدة، ولا بد إذن من سلعة أخرى مماثلة من جودتها، غير أنه، كعادته في التنظير، لا يعني بسلامة الاستدلال، أو الاتساق، أو التمييز بين المتغيرات الفاعلة، والمتغيرات الدخيلة للعارضة. فالحرب، والصدام مع عدو يحملان على التماسك بين مختلف المواطنين لوقت محدود لتعود الأمور إلى طبيعتها في حال السلام، ولا يمكن أن تظل الشعوب في حال من اللعينة والاحتشاد، وبالتالي فهذه الفترة الموقوتة لاتصلح محددات للمصلحة القومية أو للهوية، وإلا لما كانت الحاجة إلى أحزاب وخلافات وطنية ولجتهادات متباعدة.

ومشكلة كاتبنا أن رؤيته وتخطيطه وفقاً لها، ينتسبان إلى مرجعية فكرية لما قبل الحرب العالمية الثانية، وهي ليست المرجعية الليبرالية، بل الشمولية التي تسعى إلى التوحيد واللتعينة عن طريق القمع والتقييد في الداخل، لفرض سيطرة مصالح بعينها على الخارج.

ومهما يكن من أمر، فإن المقال يكشف جوانب كثيرة من الواقع الأمريكي، وهو ما يدعونا إلى استعادة الشعور بالأمل بانتهاء ما يسمى بالقطب الأعظم، وتغيير قواعد اللعبة السابقة.

والمقال بأسره، وقد كتبه في عهد كلينتون للديموقراطي، كان دعوة وإعداداً لحكم بوش والمحافظين للجدد. ويصلح للمقال أن يكون بياناً صريحاً وشفافاً لما تصنعه أمريكا بالعالم اليوم.

الفصل السابع

خطابان متناقضان إلى الأمة الأمريكية: أحدهما باحث.. والآخر شما شرجي!

عندما كنت أقرأ كتابا صغيرا لتشومسكي عالم اللغويات والمحلل السياسي الأمريكي تحت عنوان: ماذا يريد العم سام؟ في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٢، والذي ترجمه الأستاذ عادل المعلم، وضعني الكتاب علي للفور في حالة ذهنية يسميها السيلماثيون بالمونتاج المتوازي، أي للتوايف المتقاطع بعرض حدثين أو مشهدين متعارضين يقعان في وقت واحد، وذلك حينما وجدت نفسي أقرن بين تحليل تشومسكي، وتحليل هنتجتون للسياسة الأمريكية الخارجية في مقاله الذي نشره بعد عام عقب صدور كتابه الشهير عن صدام الحضارات. وكان عنوان المقال تآكل المصالح القومية الأمريكية في أكتوبر ١٩٩٧ في مجلة الفورن أفيرز، وربما جاء المقال متأخرا بخمس سنوات بعد كتاب تشومسكي، ولكن الذي بقي موازيا ومتباينا بينهما كان الملحي أو طريقة للتناول والتفسير لنفس الوقائع والأحداث.

وقد يتساءل القارئ البقظ: لماذا هنتجتون مرة أخرى، وقد أخذت نظريته الأخيرة بالانسحاب من مسرح المنوعات مثلما حصل لأغنية "لولاكسي"، ورقصة الكاربينا اللتين حطمتا الأرقام القياسية في الانتشار، ثم سرعان ما انمحت كل منهما من ذاكرة الجماهير، والدرجت في أكفان النسيان؟.

فقد أعلن الرئيس كلينتون بعد ضرب السودان وأفغانستان هساد نظرية صدام الحضارات، وتصلل منها، كما أن هنتجتون نفسه، صاحب النظرية، لم تسعفه أو تنقذه أرلؤه في تحليل أو تفسير تآكل المصالح الأمريكية في مقاله الأخير للذي عرضناه في الفصل السابق. ولهذا لن تكون مقارنته

بتشومسكي تكرارا لما أسهب فيه من صدام الحضارات، تلك البرشامة التي
للتهمي مفعولها، ومن ثم لا تهمن في سياقنا الحالي*.

اختلاف الدور

ما الفرق إذن بين نموذج تشومسكي ونموذج هنتجتون؟ ليس الفرق في
نتائج البحث، أو جهة للنظر التي يتخذها كل منهما، فهذا أمر مقبول ووارد
في طبيعة البحث إذا ما كانت المهمة لذي كليهما هي البحث.
ولكن يقوم الفرق بينهما في اختلاف الدور الذي اختاره - عامدا - كل
منهما ليقيم دعواه، ومن هنا تتكشف جميع الاختلافات بينهما. فعندما يتخذ
المرء دورا بعينه فإنه لا بد أن يستطلع جوانب قضيته أو موضوعه من
مرصد معين، ويوجه خطابه إلي جمهور مختار، ويستخدم أسلوبا أو طريقة
أو منهجا لتحقيق هدفه.

ولكن قبل أن نشرع في المقارنة ينبغي أن نشير إلي أن العنوان
الأصلي لكتاب تشومسكي هو ماذا يريد العلم سام واقعيًا Really أو حقا،
أو فعلا.... إلخ، ويلفتنا هذا اللفظ الذي سقط سهوا في الترجمة العربية إلي
الفارق الجوهرى الذي ستدور حوله المقارنة بين الخطابين، تشومسكي
وهنتجتون، فهي تكل أن هناك ما يريد العلم سام أن نعرفه عن مقصده، وهو
أمر مختلف عما يريده في الواقع، كما يعلى أن للكتاب في سبيله إلي كشف
ذلك التباين بين ما يعلنه العلم سام عن مقاصده، وبين ما يهدف إليه في
الواقع الفعلي.

وقد أحسن المترجم صنعا بإضافته بابا آخر إلي الكتاب من تأليفه
استأنف فيه ما وقف علده تشومسكي عند سنة ١٩٩٢، ولقي أضواء ساطعة
علي ما استجد من أحداث علي هذا النحو الذي يقترب كثيرا من منهج
تشومسكي.

الثالوث المقدس

وقد عرف الأستاذ عادل المعلم العلم سام بأنه الثالوث المقدس من أكوياء
رجال الحكم والمال والإعلام، يعملون حسب المنهج الأمريكي الخاص،
وعصب الحياة فيه القوة والمال.

* لينغر القارئ لى نقاوى بفتها مفعول نظرية صدام الحضارات، فالواقع العالمى
لراهن ينذر بتحقيق تلك النبوة القاسدة كما نلشنا من قبل.

ويغرينا ذلك بالبحث في أصل للتسمية عساها تؤكد لنا صدق ما ذهب إليه تشومسكي.

اعترف الكونجرس عام ١٩٦١ بالعم سام سميلا لصمويل ويلسون الذي كان مفتشا لإمدادات الجيش الأمريكي أثناء حرب ١٨١٢، وكان يكتب U. S. ، أي الحروف الأولى للولايات المتحدة، علي الصناديق التي تم فحصها، وأطلق عماله نكتة عن الحروف الأولى للولايات المتحدة وكأنها الحروف الأولى بالعم صمويل. وربما تكشف أن الحرب التي اشتعلت بين الولايات المتحدة وبريطانيا قرابة ثلاثة أعوام، عن مر للتعميد لاسم للعم سام، فقد ثبتت لأسباب اقتصادية خالصة حول حرية الملاحة البحرية التي حظرتها بريطانيا. وعقب مواجهة الكساد الاقتصادي الكبير طالبت جماعة سميت بصقور الحرب داخل الكونجرس، ضمت الجمهوريين والديمقراطيين، بإعلان الحرب علي بريطانيا لاسترداد الشرف الوطني.

ومهما يكن من أمر، فإن أبرز رسم وأشهره للعم سام هو الذي صنعه جيمس مونتهجوري فلاج للملصقات الداعية لاتخراط الشباب في الجيش الأمريكي في الحربين العالميتين الأولى والثانية. ولقد جرت العادة، في كل الأحوال، علي استخدام ذلك للرمز للإشارة إلي الحكومة الأمريكية وليس للمواطن الأمريكي، أو بعبارة أخرى، إلي أصحاب السلطة في اتخاذ القرارات.

ومن هنا يتيسر لنا أن نميز بين دور كل من تشومسكي وهنتجتون. تشومسكي يكشف ما خفي من مقاصد أمريكا بالوثائق والإحصاءات والوثائق ومناقشات الكونجرس. ويحلل الأحداث والخطط سواء ما تعلق منها بدخل أمريكا أو خارجها مما امتدت إليه ذراعها القوية الطويلة، ويناقش المصطلحات والمفاهيم التي تتداولها السياسة الخارجية الأمريكية مثل الديمقراطية والسلام والعنوان ورفع مستوى المعيشة والمصالح الخاصة. ويضع لدينا بمقتضى أدواته ومادته في التحليل العلمي، علي التعريفات الإجرائية الفعلية التي تتخذها تلك السياسة الخارجية مقياسا حاسما، علي الوجه الذي يجعل لها مضمونا مبانيا تماما للشعارات المعلنة. فلا يتحدث عن الأمة الأمريكية بوصفها كتلة موحدة، بل عن مواطنين، وفئات مختلفة متعارضة المصالح، وجماهير، وحكومة، وأصحاب مصالح وقرارات. كما يتحدث عن مسار تاريخ متسق. أما هنتجتون، فيتحدث عن هوية أمريكية، أي كيان متجانس من الداخل، متميز في الخارج، وتتألف كما يقول من

الثقافة الأمريكية، والعقيدة الأمريكية التي هي في نظره: الحرية والمساواة والديمقراطية والنزعة للمستورية وللبرلمانية والحكومة المقيدة والمشروع الحر الخاص، وكان قدر الأمة الأمريكية، بحسب عبارته، ألا يكون لها لبيولوجيات، بل تكون كلا واحداً.

خصومة مع أعداء الحرية!

وهوية أمريكا، كما يقول، علي الدول ومنذ البداية، هي خصومتها مع أعداء الحرية، ولصون تلك للعقيدة الأمريكية لابد أن تكون للمصلحة القومية هي للشئون الخارجية، فلا مفر لزعامة أمريكا للعالم من الإقرار بأن مشكلات العالم هي مشكلات أمريكا، ويتوجب علي القيادة الممثلة في مؤسسة الرئاسة أن تخلق إجماعاً حول تلك المصالح القومية.

ويبدي موافقته علي تحديد لجنة للمصالح القومية لعام ١٩٩٦ بخمس مصالح هي: منع الهجوم علي الولايات المتحدة بأسلحة الدمار الشامل، منع بزوغ دول مهيمنة في أوروبا وآسيا وأية قوى معادية علي حدود أمريكا، أو السيطرة علي البحار، ومنع انهيار للنظم العالمية للتجارة والأسواق المالية، وإمدادات الطاقة، وتأمين بقاء حلفاء الولايات المتحدة.

ويتبين من ذلك أنها ليست مصالح قومية، بقدر ما هي وسائل دفاع عن المصالح القومية في الخارج، أما للمصالح القومية التي تخص الدخول أو الوطن نفسه فغائبة تماماً عن خطابه.

والواقع أن هناك نوعين من الحديث فيما يتعلق بالشئون السياسية، الحديث الموجه من رجال السياسة إلي عامة الجماهير، وفيه تتاح الفرصة واسعة لرقصها علي أنغام للشعارات المثالية كما يقول تشومسكي. والثاني حديث المخططين إلي رجال السياسة وأصحاب النفوذ في اتخاذ القرار، وهو صريح جداً، ويتبادل فيه المخططون ورجال السياسة المذكرات التي يسجل عليها عبارة سري للغاية. ولكن مرور فترة زمنية يجعلها متاحة للباحثين، ومثالها المذكرة التي كتبها كينان لتخطيط السياسة تحت رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٨. ومنها كما نقلها تشومسكي: عللنا نحو ٥٠% من ثروات العالم فقط ٦,٣% من سكانه، وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجلب حصد الآخرين واستيوائهم. مهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة ترتب نموذج للعلاقات يحافظ علي استمرار ذلك التفاوت، ولتحقيق ذلك سيكون علينا أن نتخلي عن الأحلام

والعواطف، وتركيز اهتمامنا علي أهدافنا للقومية المباشرة. يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين، والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان ورفع مستوى المعيشة والتحول إلي الديمقراطية، ولن يكون اليوم الذي نضطر فيه إلي التعامل بمنطق القوة بعيدا، وكلما قلت عوائقا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلك أفضل.

وكينان هو صاحب نظرية الاحتواء ١٩٤٧ التي أعد فيها وصفة لتصنيع الحرب الباردة وإدارتها لاحتواء الخطر السوفييتي الخارج منتصرا من الحرب، وذلك بخلق قوة مائة للتصدي له علي امتداد العالم كله، وظلت النظرية عماد السياسة الخارجية الأمريكية حتي انهيار الاتحاد السوفييتي.

وعندما أصدر هنتجتون مقاله الشهير عن صدام الحضارات، لثني عليه كيسنجر مهندس ومنفذ السياسة الخارجية قائلا بأنها أفضل ما صدر منذ مقال كينان عن نظرية الاحتواء في المجلة نفسها (الفورن أفيرز).

وطالما كانت مثل هذه النظريات ذات العناوين الأخاذة منشورة ليقراها الجمهور، بخلاف المذكرات السرية وأنشطة المخابرات، فهي بمثابة أودية وثياب جاهزة لتستتر الأهداف الحقيقية غير المعلنة.

وهنا يختلف هنتجتون، لقلة حظه أو لقلة كفاءته، عن كينان، في أن الأخير، إلي جانب إجادة صنعه أو إعداده للملابس النظرية، كان نشطا فعلا في رسم المخطط السري للعملية، وشرح الوسائل التي يتعين علي السياسة الأمريكية استخدامها ضد أعدائها للذين وقعوا فريسة لما أسماه بالهرطقة التي تتمثل لديه في الاعتقاد بأن علي الحكومة مسئولية مباشرة عن رفاهية الشعب. وهي نفسها التي يسميها كينان وسائر المسؤولين الأمريكيين بالشيوعية، بصرف النظر، طبعا، عن الاتجاهات الحقيقية لمن ينادون بها. يقول كينان، كما يذكر تشومسكي، قد تكون الإجابة غير سارة، لكن علينا ألا نتردد في استخدام الحكومات المحلية لشرطتها كسلاح قمع، وليس في ذلك ما يثير الخجل، فالشيوعيون في الأصل خونة ومن الأفضل وجود نظام قوي في السلطة من وجود حكومة ليبرالية متسامحة متساهلة يفترقها الشيوعيون. ولم يكن كينان وحده في ذلك المخطط فقد سبقه ودر ويلمسون قبل الحرب بثلاثين عاما عندما صرح بأن المضمون العملي لمبدأ مونرو هو أن تهتم الولايات المتحدة بمصالحها الخاصة، أما سلامة الدول الأمريكية

الأخري، فهي أمور عارضة وليست أهدافا في ذاتها.. ويبدو أن هذا خط ثابت لا تتزحزح عنه السياسة الأمريكية الخارجية.

أما هنتجتون فإن قدراته تقصر، أو أن دوره يقتصر علي مخاطبة الجماهير فحسب، ويقنع فحسب بالتخطيط علي مستوى اختيار الملابس الملائمة لسنتر سوءات السياسة الخارجية، وبهذا يقوم بدور اللبيس، أو بالأحرى الشماشرجي الذي ينقي لسيده ما يظهر به أمام الآخرين. ولهذا يقف جهده عند استخدام الشعارات السياسية التي تستمد منطوقاتها من معجم المبادئ، ولا يسعى أبداً إلي اللزول بالبحث إلي الأسباب والمتغيرات الموضوعية للصراع الذي تعرف السياسة بأنها طرق إدارته.

الدبلوماسية التجارية

والمثل البارز علي شماشرجيته أن مفهوم المصلحة القومية لديه لا يتحدد بالاقتصاد الذي هو الجسم أو البنية الحقيقية للمصلحة القومية، علي نقبض تشومسكي في كل أمثلته وتحليلاته، بل تتحدد بالمظهر الخارجي الذي قد يلهب الحماس في الداخل، ويقدم للتبرير في الخارج.

وهو يغفل الإشارة إلي الاقتصاد في مقاله للشهير وكتابه، ولكن عندما يضطر إلي الإشارة إليه في مقاله الأخير، فلكي يجعله سببا في فقد أمريكا لنفوذها وهيبتها فقد أصبحت السياسة الخارجية معتمدة علي الدبلوماسية التجارية التي تقوم علي لعبة لفتانص العقود، وهو أمر غير محمود في نظره. فبينما كانت المرحلة الأولى للهيمنة الأمريكية، كما يقول، في قوة الدفع إلي الخارج، أصبحت المرحلة للثانية للهيمنة، وهي مرحلة سبئية في نظره لنفوذ أمريكا، هي قوة الجذب أو السحب إلي الداخل، ففي المرحلة الأولى نتج تأثير القوة المهيمنة من قدرة أمريكا علي إنفاق مواردها علي النحو الذي يتيح نشر الاستثمار الاقتصادي (في الخارج طبعا) ومنح القروض، ودفع الرشاوي التي تتفق علي الدبلوماسيين والبيروقراطيين في مسائل الدول. وغالبا ما كانت تضع تلك البلدان وسكانها تحت حكمها المباشر أو غير المباشر، ولذلك مثلاً، ذلك الانتشار والتوسع الأمريكي، كما يقول، في الستينات والخمسينات من قبلها، حضورا أو وجودا عسكريا وسياسيا واقتصاديا في مناطق واسعة من العالم. ولا يخفي هنتجتون حسرته علي زوال المرحلة الأولى للهيمنة التي كانت فيها الولايات المتحدة تتفق مليارات

الدولارات كل علم للتأثير علي الحكومات الأجنبية فيما تصدره من قرارات، أو تدبره من انتخابات، أو تؤدي إليه من نتائج سياسية، وقد انقلب الوضع الآن فكاد يتوقف التأثير علي الحكومات الأجنبية.

أما المرحلة الثانية فقد أعيد توجيه المؤسسات والموارد وكل أشكال النفوذ التي كانت تخدم المصلحة القومية في الحرب الباردة، إلي خدمة المصالح الخاصة، ويقصد بها التبادل التجاري وللقطاع الخاص.

والحل عنده هو إيجاد عدو، وليكن للصين لتوليد حس جديد بالهدف القومي، والهوية القومية الأمريكية وبدون شعور وطيد بهذه الهوية فإن الأمريكيين سيعجزون عن تحديد أو تعريف مصالحهم القومية حيث تهيمن المصالح التجارية دون القومية، وعبر القومية، والعرقية، علي السياسة الخارجية. والسبب في كل هذا في نظره هو خسران أو فقدان الآخر، ويتمتع: بدون حرب باردة، ما أهمية أو مغزي أن يكون المرء أمريكياً؟ فبدون إمبراطورية للشر (الاتحاد السوفييتي) ماذا يعني أن تكون أمريكياً، وماذا يليق إذن بالمصالح الأمريكية، أو إلي ماذا ينول أمرها؟ وفي الحروب تتأكد الهوية وبدون حرب باردة يخفي للسند الرئيسي لمثل هذه المبادرات والبرامج الكبرى، وبالحرب يتحقق التماسك بدلا من الانقسام الاجتماعي الذي يحتاج لإزالته إلي عدو مشترك. لقد كانت السلعة الأولى التي كانت تروجها السياسة الأمريكية هي الحماية من الاتحاد السوفييتي، وقد اختفت الآن هذه السلعة، وربما لاتستطيع الولايات المتحدة أن تزود الأقطار الأخرى بسلعة مختلفة مثل اقتصاد العالم المفتوح، أو للتدخل في السوق الأوروبية، إذن لابد من إيجاد عدوا حتي يحين الوقت، كما يقول هنتجتون، لتجديد هوية أمريكا القومية.

ولسندع صاحبنا يبحث عن عدو ملائم، للنظر في خطاب تشومسكي للكاشف عن عورات السياسة الخارجية الأمريكية. يقول: طورت مجموعات بحث في كل من وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية خططا لعالم ما بعد الحرب الثانية، علي أساس ما أسموه: بالمجال العظيم والذي عليه أن يخضع لمتطلبات الاقتصاد الأمريكي.

ويشمل نصف الكرة الغربي، وغرب أوروبا، والشرق الأقصى والمستعمرات السابقة للإمبراطورية البريطانية، ومصادر الطاقة في الشرق الأوسط، وبقية العالم الثالث، وإن أمكن سائر العالم.

وعلى الدول الصناعية مثل ألمانيا واليابان أن تكون الورش الكبرى التي تعمل تحت إشرافنا (أي نحن الأمريكيين) على أن تكون أقطار العالم الثالث مصدر إمداد المجتمعات الرأسمالية بالخدمات، كما تمثل أيضا أسواقا لبيع منتجات مصالطنا.

وكان على حكومة الولايات المتحدة مهمتان رئيسيتان، الأولى تأمين السيادة على المجال العظيم، ويستلزم ذلك امتلاك قوة تهديد مروعة، وهذا سبب بناء القنصنة النووية. المهمة الثانية: توفير دعم حكومي للصناعات التكنولوجية المتقدمة، ولأسباب كثيرة وجه هذا الدعم للإنفاق العسكري.

وأدرك المخططون أهمية إعادة بناء الدول الصناعية الغربية التي دمرتها الحرب، على أن يتم ذلك باستعادة النظام الليميني التقليدي بسيادة أصحاب الأعمال، وتقنيك أو إضعاف التكتلات العمالية، على أن تتحمل الفئات العاملة، والفقراء أعباء إعادة البناء. واستخدم في كل ذلك الفاشيون والنازيون السابقون، والمتعاونون معهم لخبرتهم الكبيرة في ذلك، وأدرك المخططون أن ما يهدد أوروبا ليس عدوانا من الاتحاد السوفييتي، ولكن من الحركات والأفكار الديمقراطية المعادية للفاشية عند العمال والفلاحين، والقوة الشعبية للأحزاب الشيوعية والاشتراكية. ويشرح تشومسكي بالتفصيل ما حدث في إيطاليا واليونان ودول أمريكا اللاتينية حيث استخدمت كل الوسائل لمنع المؤمنين بالديمقراطية الأمريكية والمعجبين بالاتفاق الجديد الذي اتخذته روزفلت للخروج من الكملا الكبير، لمنعهم من الوصول إلى الحكم!

رحيل الديمقراطية!

ولقد ألح المخططون على أهمية تحديد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وهي منع بلوغ المغالين في الوطنية إلى الحكم، وإذا ما وصلوا إليه يجب عزلهم والانقلاب عليهم وإقامة حكومات تفضل الاستثمار برأسمال الخاص المحلي والأجنبي، وتوجه الإنتاج من المحصولات والمواد الخام للتصدير، وتكفل بذلك تصدير الأرباح للخارج. ولقد نشر المعهد الملكي للشئون الدولية في لندن دراسة عن نظام العلاقات الأمريكية الدولية نكر فيها أنه بينما تدعم الولايات المتحدة الديمقراطية بالقول فإن التزامها الفعلي هو للمشروعات الرأسمالية الخاصة، وعندما تتعرض

مصالح المستثمرين الأمريكيين للتهديد، فعلى الديمقراطية أن ترحل، ولا بأس أن يحل محلها حكام التعذيب والقتل!

وقد استخدمت ذريعة الدفاع ضد الشيوعية أو عدوان الاتحاد السوفييتي لتبرير أي هجوم أمريكي في أي مكان من العالم.

وكان التهديد الذي يبرر الهجوم الخاطف والحسم يأتي من أصغر الدول في أكثر الأحيان، لأنها كانت تمثل نموذجاً قد يحتذيه غيرها لو نجحت في استقلالها وإنجاز مشروعها الخاص في الديمقراطية، أو الإصلاح الزراعي، أو تأمين مصادر الطاقة. فكمسنجر في السبعينات يقول عن شيلي في عهد الليندي أنها فيروس يهدي المنطقة ويمتد أثره إلى إيطاليا! وهو بهذا للقول يشبه ما قاله دين أتشيسون في أواخر الأربعينات من أن نقاحة واحدة معطوبة قد تقصد الصندوق كله.

ويقترح تشومسكي عن لارنس شولتز الأكاديمي البارز المتخصص في حقوق الإنسان أن المساعدات الأمريكية تميل إلى الزيادة مع الحكومات التي تمارس التعذيب مع مواطنيها. كما يشير إلى دراسة أوسع للاقتصادى إدوارد هرمان تقترح عن تلازم وثيق بين التعذيب والمساعدات الأمريكية يفسره بأن الاثنين يرتبطان بتحسين المناخ للأعمال الخاصة.

وفي هذا الصدد يكشف تشومسكي المدلولات العملية للمصطلحات السياسية كما تتداولها السياسة الخارجية. فالديمقراطية ليس معناها اشتراك الشعب في إدارة شئونه، بل تعني النظام الذي تتخذ فيه النخبة من رجال الأعمال القرارات، على أن يكتفي عامة الناس بالمشاهدة والفرجة وليس للمشاركة. فقد سبق أن ميز لوبمان المحلل السياسي الشهير بين فئة المشتركين في اللعبة السياسية وتبلغ ٢٠% من المواطنين، وفئة عامة الجمهور المشغول المذهول وتبلغ ٨٠% ويحرص المسؤولون عن أن تظل بعيدة عنهم حيث تقوم بدور للمشاهدة وليس للمشاركة وإلا لذي ذلك إلى خطر فلاح.

وكذلك الدفاع ضد العدوان فإنه يعني أمراً آخر، فعندما هاجمت الولايات المتحدة جنوب فيتنام في أوائل الستينات، صرح أدلاي ستيفنسون بأننا ندافع عن الفيتناميين الجنوبيين ضد العدوان الداخلي، أي عدوان القرويين الفيتناميين ضد القوات الجوية الأمريكية.

ولأيضا عملية السلام، فقد يظن البعض أنها تعنى تحقيق السلام في الشرق الأوسط بتنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ولإسحابها من

الأراضي التي احتلتها، وقيام دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية طبقا لقرارات الأمم المتحدة، ولكنها تعني علنا تعطيل الولايات المتحدة لكل سبل السلام ودعم إسرائيل ماليا واقتصاديا وعسكريا.

وفي غمرة غسيل المخ الذي يقبل الدولوات إلى نقيضها يصبح لوسائل الإعلام أهميتها البارزة وفاعليتها المؤثرة، وهي في نظر تشومسكي مؤسسات كبرى تبيع منتجاتها في السوق سواء كانت ليبرالية أو محافظة. والسوق هو وسيلة الإعلام، أما السلعة أو المنتج فهم المشاهدون، وخاصة للخبعة منهم (أي ٢٠%) فوسيلة الإعلام تجذب المشاهدين إلى حيث تصيدهم الإعلانات. ويدفع أصحاب الأعمال ثمن هؤلاء المشاهدين إلى مؤسسات الإعلام التي تبيع للمشاهدين لهم. ومن ثم نجد صورة العالم التي تقدمها وسائل الإعلام انعكاسا ضيقا ومتحيزا لمصالح البائعين والمشتريين وقيمتهم. وليس من قبيل المصادفة أن يحدث انتقال منتظم لأصحاب الوظائف العليا بين المؤسسات الخاصة والحكومية إلى الإعلام وبالعكس .

فضح ألوان التزييف

ولئن كان هنتجتون شمشرجيا يلبس سادته ما يروق في أعين الناس، وكان تشومسكي معريا فاضحا لما تحت الثياب فإنه لا يقع بهذا الدور بل يواصل مهمته كباحث يوجه خطابه إلى الأمة الأمريكية، فيقدم في نهاية كل فصل المسبل التي تقضي إلى تغيير هذا الوضع الشائن الذي اغتصبت فيه حفة قليلة حق اتخاذ القرار والتنفيذ.

ويوجه خطابه، بعد إجاز مهمته في فضح كل ألوان التزييف، إلى المواطن متسائلا: ماذا يمكنك عمله؟ ثم ما يلبث أن يجيب عن السؤال منيها إلى أن ما يحدث الآن ليس من قوانين الطبيعة، وبالتالي يمكن تغييره. ويحتاج ذلك إلى تغيير ثقافي واجتماعي وتحويل للمؤسسات الأمريكية بحيث ينتقل النظام الديمقراطي الشكلي إلى نظام ديمقراطي حقيقي جديد يخرج عن مظهرية الدورات الانتخابية التي تأتي بمن يخدم مصالح رجال الأعمال والمال. فليست الانتخابات مجرد ذهاب قلة من المواطنين كل عدة سنوات للضغط على بضعة أرلر، ولكنها، لكي تكون لها قيمة فعلية، تعني أن يكون للمواطنين آراء، ومن ثم مواقف من الأحداث، فضلا عن البرامج الرئيسية التي يريدون من الحكومة تنفيذها، ويضغطون على ممثليهم من

السلوب والشيوع من أجل ذلك. ويمكنك تنظيم التأثير على أعضاء الكونجرس بدعوتهم إلى منزلك، وحشد عدد كبير من المواطنين للصراخ في وجوههم، ويمكنك الدخول إلى مكاتبهم، وعلى أية حال يمكنك أن تلعب دورا مهما في التأثير عليهم.

كما تستطيع أن تقوم ببحوثك الخاصة لدراسة كل مشكلة لتكوين الموقف السليم منها. ولاشك أن ذلك يتطلب مجهودا، ولكنه في مقدورك، فالأمر ليس معقدا أو غامضا، فلا بد للعمل أن يستمر في سبيل الحرية. كما يحتاج العالم الثالث إلى تعاطفنا وتفهنا، وأكثر من ذلك إلى مساعدتنا، ويتوقف تحملهم وصمودهم أمام وحشيتنا على ما يمكن أن نفعله في الداخل عندنا. إن الشجاعة التي أبدوها مذهلة، ولقد سنحت لي الفرصة لأرى بعض مضامنت تلك الشجاعة في جنوب شرق آسيا، وفي أمريكا الوسطى، وفي الضفة الغربية للفلسطينية المحتلة، لقد كانت بالنسبة لي تجربة مؤثرة وملهمة إلى حد كبير.

ومن يعتقد أن تلك مجرد كلمات، فإنه لا يفهم إلا أقل القليل عن العالم. وهذا هو مجرد جزء من المهمة التي ينبغي أن نضطلع بها، فهناك أنظمة غير مشروعة في كل أنحاء عوالمنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وتقبلنا لأول مرة في تاريخ البشرية مشكلة حماية بيئة يمكن أن تحتضن وجودا إنسانيا حقا، ولا أدري إن كان ذلك الجهد الأمين المخلص كافيا لحل، أو لتخفيف تلك المشكلات، ولكني علي يقين بأن الامتناع عن بذل ذلك الجهد سيطلق السراح لمأساة أو كارثة فلاحية.

ولابد، بطبيعة الحال، للتأثير في قطيع لادهماء المشغول والمذهول الذي يشكل ثمانين ٨٠% في المائة من المواطنين، لابد من المساهمة في إيقاظهم وجذب اهتمامهم بعيدا عما تريده للنخبة للسيطرة. وهنا يكون للإعلام المستقل دوره البارز. ومادام مستقلا، فيحكم التعريف بنفسه للتمويل، ولكن شأنه هو شأن المنظمات الأهلية، تجميع وحشد للمواطنين من ذوي الإمكانيات المحدودة الذين تتضاعف إمكانياتهم وفاعليتهم بمقتضى ذلك التجمع والتضامن. وغير هذا الإعلام المستقل يمكن للمواطن أن يكون مشاركا في اتخاذ القرار بدلا من كونه مشاهدا يحشو رأسه، ويكسو بدنه بما يريده له العم سام.

الفصل الثامن

توماس فريدمان والداروينية الجديدة

أو

السيارة ليكزاس تجتاح شجرة الزيتون

ينبغي لي أن أعترف بأن نوعا من الارتياح قد غمرني بعد الفراغ من الاطلاع على كتاب توماس فريدمان: "السيارة ليكزاس وشجرة الزيتون"، محاولة لفهم العولمة" فلم أكن أحسب أن مؤلفا لكتاب تربو صفحاته على خمسمائة وثمانين، وتخصص في إلقاء المحاضرات وعقد الندوات عن العولمة التي اشتهر بين معارفه وأقرانه بأنه عاشقها، لم أكن أحسب أنه مثل الكثير عندما يتناول القضايا والمفاهيم الحاسمة بالحفنة أو الكبشة غير مفرق لو مميز بين نقائنها وعناصرها. ويبدو أن هذه الطريقة المشتركة في التناول بين الكثير منا وبينه، هي السمة العولمية الوحيدة التي تتحدى رافضي العولمة المتشبهين بالخصوصية والهوية، فكلنا شرقا وغربا سواءا فللمفترض أن تكون كلمة عولمة مصطلحا، أي ما تصلحنا واتفقا على دلالاته. غير أنها للأسف ما تزال لفظا أو اسما يستخدمه عابر السبيل كما يحلو له، ولا يختلف في ذلك كاتب المقال أو مؤلف الكتاب، أو الصحفي، أو رجل الشارع، أو المستغف للعادي، أو حتي مؤلفو الدراما والمسلسلات للتلفزيونية.

ويحملونها للدلالة التي لا تكلفهم مشقة البحث والتمييز، وهي أيسر الاستعمالات حيث تصبح وصفا أكثر مباشرة للموضوعة للأمركة، أو اسما حركيا جديدا للنظام العالمي، أو عنوانا حديثا للبيرالية المتعطفة أو المتوحشة، وكأنها اسم تدليل للعالمية أو التدويل بالمعنى التقليدي الشائع.

والكتاب الذي نعرض له ليس في الحقيقة كتابا عن العولمة، بل هو عما
اسماه جورج بوش للنظام العالمي الجديد، وسنكشف معا، بعد عرض أفكاره
الرئيسية، الفارق الهائل بينهما.

والمؤلف توم فريمان عذره في هذا لأن مرصده الذي اختاره لتحليل
حكايته وتفسيرها، وكذلك موقفه الشخصي مما يدور من أحداث في العالم
اليوم، يدفعانه إلى هذا الخلط. وقد أفلح في صنع خلطة تثير الإعجاب،
وتبعث على المتعة بما يرويهِ من حكايات شائقة، ومقابلات صحفية تشبع
شهية القارئ لنهم للاستطلاع. بل أحيانا كثيرة يبتكر حوارات خيالية بديلة
بين أبطاله من الرؤساء والمسؤولين في كافة أنحاء العالم، ويرى أنها تكشف
عن النزوايا الحقيقية بأكثر مما يعلن في البيانات الرسمية. فهو صحفي يحرر
عمودا في النيويورك تايمز منذ عام ١٩٩٤ "للفنون الخارجية" وكان مراسلا
لجنوبيا في بيروت والقسم لعشر سنوات حتى ١٩٨٨ ومراسلا دبلوماسيا،
ومندوبا في البيت الأبيض، كما عمل من قبل محررا في القسم الاقتصادي
والبزنس في الصحيفة نفسها، ومندوبا في وزارتي الخزانة والتجارة، كما
حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير في الدراسات العربية،
والشرق أوسطية.

ولا يعتمد الكتاب على مصادر، أو مراجع، أو بحوث متأنية عميقة
بقدر ما يعتمد على ربط معلوماته وتفاصيله بتقسيهات ونوادر وتعليقات
يبتكرها أو يلتقطها، وهو الأغلب والأعم، من على السنة من يقابلهم، أو من
كم وفير من الحوارات التي يقتبسها من بعض الروايات أو المسرحيات
الشهيرة. فهو تلميذ نجيب في مدرسة الصحافة التي يعطيها الخبر الطريف
مثل نيا "الرجل الذي عض كلبا" والكتاب غزير المادة في مثل هذه الأخبار!
بل إن ما يضيفني على أسلوبه الجانبية والطارفة هو بعض أوجه الشبه
بمقالات أحد كتابنا الساخرين، وخاصة عندما يذكر دائما خالته بيث مثلما
يحتفي هذا للكتاب الكبير بخالته بهانة!

والمؤلف يهودي يشيد بالفضل الذي يدين به لمعلم الدين الحاخام ترفي
ماركس الذي ألهمه بأول مسيرة للكتاب، وخاتمة طوافه معا، في قصتي
هابيل وقابيل أولا، ثم برج بلبل أخيرا بوصفهما تفسيراً عميقاً، وموجزا
لتاريخ العالم ومستقبله!

ونقوم معظم أدلته علي ما يسميه بنظام العولمة من واقع خبرته
للشخصية في استثماراته الصغيرة التي لم يكن يجريها لولا استخدامه
للإنترنت في متابعة أسعار الأسهم. فالإنترنت لديه المحرك التوربيني الذي
يقود العولمة إلي الأمام. فبالإنترنت نضمن أن تكون طريقتنا في الاتصال،
وطريقتنا في استثمار أموالنا، وطريقتنا في النظر إلي العالم، خاضعة
للعولمة علي الدوام. (ص ١٩٩) فالعولمة عن طريق الإنترنت هي معرفة
هوية المنافسين، وهوية للزيائن كما يقول.

١- مكدونالدز تمنع الحروب!

وربما بدا حديثي متحاملا، وهذا حق، ولكنني أشهد بأنني أقبلت علي
الكتاب بنية طيبة بحدوها شغف بطلب المزيد من المعرفة، إلا أن شعورا
آخر بدأ في التسلل إلي نفسي بعد طول رفقتي أو عشرتي للكتاب.
وسأقدم عينة ممثلة لأكثر مما جاء فيه، وهي عن نظرية كما يسميها،
ولتته - كما يقول - كأن الأمر أشبه بضربة صاعقة من السماء، انطلقت
من مكان ما بين مكدونالدز في ميدان تيانامين في بكين، ومكدونالدز في
ميدان التحرير بالقاهرة، ومكدونالدز بالقرب من ميدان صهيون في القدس،
وتلك هي الفكرة أو للنظرية:

لم يحدث أن خاضت دولتان بهما مطاعم مكدونالدز حربا فيما بينهما
منذ أن افتتح مكدونالدز في كل منهما.. لاني لا أمزح إنه شيء غريب
فعلا.. لنظر إلي الشرق الأوسط: في إسرائيل الآن محلات مكدونالدز
كوشير، وفي السعودية محلات مكدونالدز التي تغلق خمس مرات في اليوم
للمصلاة، ومصر بها محلات مكدونالدز كما أصبحت لبنان والأردن من
الدول التي توجد بها محلات مكدونالدز. لم تحدث في أي من هذه الدول
حرب منذ دخول الأقواس للذهبية (علامة مكدونالدز) إليها) يبدو أنه نسي
جنوب لبنان، لو أنه يعتبره جزءا من إسرائيل). أين يوجد اليوم للتهديد
الكبير بالحرب في الشرق الأوسط؟ إسرائيل وسوريا، إسرائيل وإيران،
إسرائيل والعراق. ما الدول الثلاث التي لا يوجد بها مكدونالدز؟ سوريا
وإيران والعراق.. ماذا عن الهند وباكستان؟. يوجد في الهند أول مطاعم
لمكدونالدز بدون لحوم، أما باكستان فهي منطقة خالية حتي الآن من
المكدونالدز، وهو أمر خطير (ص ٢١٤).

وككل باحث أمين ذهب فريدمان إلي مقر الشركة في ولاية إلينوي وعرض نظريته عليهم وأثبت جميع خبراء ماك دونالدز الدوليين أنهم لم يعثروا علي استثناء واحد لهذه النظرية.

وتلخص نظريته علي أنه إذا وصلت دولة ما إلي مستوى للتنمية الاقتصادية الذي يؤدي إلي وجود طبقة وسطى تكفي لنجاح شبكة من محال ماك دونالدز بها فإلها تصبح إحدى دول ماك دونالدز، فالشعوب في دول ماك دونالدز لم تعد تحب خوض للحروب، بل تفضل الانتظار في طوابير البيرجر (٣١٥).

والغريب الذي يثير الدهشة أو الانزعاج في طريقة عرضه واستنتاجاته أن يحسول تأمين أو تأكيد نظريته بتنبؤات ثبت إخفاؤها في التاريخ كتنبؤ مونتسكيو في القرن الثامن عشر، وتنبؤ بول أنجل البريطاني عام ١٩١٠ عن توقف الحروب.

فقد كتب الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو أن التجارة الدولية أنشأت جمهورية كبرى دولية، توحد بين جميع التجار والأمم التي تتبادل التجارة عبر الحدود، وهو ما يؤدي نون شك إلي عالم ناعم بالسلام. ويقول فريدمان أن مونتسكيو يدافع عن نظرية "البيج ماك" الخاصة في قوله:

"من حسن حظ الإنسانية إنها في وضع يجعلها رغم ما تملبه عليها عاطفتها بأن تكون شريرة، فإن مصلحتها تملئ عليها، مع ذلك، أن تكون رحيمة وفاضلة".

ويذكر فريدمان بجرأة خارقة أن بول أنجل قد توصل إلي للنظرية الصحيحة نفسها فسي قوله بأن القوي الصناعية الغربية الكبرى، أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، قد فقدت شهيتها في اشتعال الحروب، وأنه في ظل وجود كل تلك التجارة الحرة والاتصالات التجارية التي تربط بين القوي الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت، يكون خوضها للحرب ضربا من الجنون. ولا أنري كيف يستقيم ذلك للتنبؤ مع نشوب حربين عالميتين بين تلك القوي الكبرى، ورغم ذلك يصير فريدمان علي القول بأن مونتسكيو وأنجل كانا علي صواب بالفعل. ويؤكد إصراره، بعد أن يعسق وقائع التاريخ الفعلي، بأن ذلك للتكامل الاقتصادي يجعل الحرب أكثر تكلفة علي المنتصر والمغلوب علي السواء، وأن الدولة التي تختار أن تتجاهل هذه

لحقيقة مقضي عليها دون شك. ولكن هل يجسر التاريخ علي أن يقف عقبة أمام نظرية ماكدونالدز!!

بيد أن فريدمان يباغتنا بتناقض صارخ بعد ٢٥٠ صفحة من الكتاب، بقوله إن مطاعم ماكدونالدز لن تنجح بدون ماكدونيل دوجلاس مصمم طائرة السلاح للجوي الأمريكي ف-١١٥ فالعولمة، أو الأمركة في تصويره " هي السلام، وهي للحرب معا، وليحفظ الله أمريكا!" وهي عبارة يرددها في كتابه بعد كل حكاية رومانسية عن تعايش الأجناس والشركات في الولايات المتحدة.

٢- السيارة والشجرة

ولنعد ثانية إلى السيارة ليكسلس أو (لكزس) وشجرة الزيتون للنتين أراد بهما أن يكونا عنوانا مثيرا لكتابه الصحفي.

يملك المؤلف سيارة ليكسلس، وقد قفزت الفكرة إلي رأسه عند جولته في مصنعها خارج مدينة تويوتا التي تنتمي إليها السيارة ولكنها سيارة باهظة الثرف. فالمصنع ينتج يوميا ٣٠٠ سيارة، ويقوم بصنعها ٦٦ عاملا فقط، و ٣١٠ إنسان آلي (روبوت)، وتقتصر مهمة العمال علي مراقبة الجودة، بينما ينجز الإنسان الآلي سائر العمل، بل إن سيارات النقل بالمصنع آلية دون سائقين، وقد شاهد صاحبنا ذلك منبهرًا، وما لبث أن استقل القطار الطلقة للعودة إلي طوكيو بسرعة تقرب من ٣٠٠ كيلومتر في الساعة، وأثناء وجوده بالقطار جذبت اهتمامه قصة إخبارية في الصحيفة تتعلق بالتقرير اليومي لوزارة الخارجية الأمريكية. وتضمن تفسيرًا مثيرا للجدل حول قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلي إسرائيل (لم يقل وطنهم أو أرضهم التي نزعوا منها). وهنا أحس فريدمان بالمفارقة لهاثلة: فالإسرائيليون يصنعون (في الأصل يبنون ولعل لها دلالة مقصودة) أعظم سيارة رفاهية في العالم بالإنسان الآلي (لو كان الحديث في التليفزيون وعندنا لاختفى الصوت من الشفاه المتحركة خشية أن يكون الكلام إعلانا للسيارة المفضلة لدي مؤلفنا!)، بينما ما زال للناس الذين عشت بينهم لسنوات عدة في بيروت والقفس يقتلون حول ملكية شجرة الزيتون هذه أو تلك.

وتبين لي حينئذ أن السيارة ليكساس وشجرة الزيتون رمزان جديان لحقبة ما بعد الحرب الباردة. فلفص للعالم خرج من الحرب الباردة عازما فيما يبدو علي بناء سيارة ليكساس أفضل، وكرس نفسه لتحديث اقتصادياته، وتبسيطها، وخصخصتها ليوثني له الازدهار في نظم للعملة، علي حين ما يزال للنصف الآخر من العالم، بل نصف بلد واحد أحيانا، أو نصف شخص واحد أحيانا أخرى، ما يزال قعيد الصراع علي من يملك شجرة الزيتون هذه أو تلك (ص ٥٨-٦٠).

ويكرر مؤلفنا أن للصراع بين قابيل وهابيل في سفر التكوين، بعد أن شرجه له الحاخام ماركس، هو الذي تجسد في نظام للعملة السائد اليوم (وكلأسنا كنا في حاجة إلي انتظار تلك للقرون الطويلة لنفهم قصة قابيل وهابيل في هذه الحقبة للراهنة) وتلك هي دراما السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: في نظام للحرب الباردة، كان للتهديد الأكثر احتمالا الذي تتعرض له شجرة زيتونك يأتي من شجرة زيتون أخرى، ويأتي للتهديد من خشية أن يخرج عليك جارك، ثم يقتلع في عنف شجرة زيتونك، ويغرس شجرته مكانها، ولم يقض علي هذا التهديد اليوم، ولكنه، في الوقت الراهن تلتاخص في كثير من مناطق للعالم، أما التهديد الأكبر الذي تتعرض له شجرة زيتونك اليوم فقد يأتي علي الأرجح من السيارة ليكساس، أي من قوي مجهولة للسوق والتكنولوجيات تتخطي حدود للدول، وتعتمد إلي للتجلائس وتوحيد القياس وهي التي صنعت للنظام الاقتصادي العالمي اليوم. وثمة أشياء في هذا للنظام من شأنها أن تكسب السيارة ليكساس قوة فائقة تتمكن بمقتضاها من اجتياح كل شجرة زيتون تقع في طريقها ومسحقها (ص ٦٤).

وهنا يدفعنا للفضول لنعال: ولكن، ما مصير هذا الصراع في رأي المؤلف؟ وأين يقف منه؟

يجيب المؤلف في حماس متدفق قرب نهاية للكتاب أن إيجاد توازن بين سيارة ليكساس وشجرة الزيتون هو ما يجب أن يسعى إليه كل مجتمع في كل يوم، وذلك هو ما يميز أمريكا في أفضل صورها. فأمريكا تأخذ احتياجات الأسواق والأفراد والمجتمعات جميعا مأخذ الجد تماما، ولهذا فليست أمريكا مجرد بلد، إنها قيمة روحية، ونموذج للمسؤولية، إنها أمة لا تخاف من الوصول إلي القمر. ولكنها مع ذلك تظل تحب أن تعود إلي المنزل لكي يجتمع شمل الأسرة، إنها الأمة التي اخترعت الفضاء

للمعلوماتي Cyberspace، وحفلات الشواء الباربيكيو، في الفناء الخلفي، وأيضا الإنترنت، وشبكة التأمين الاجتماعي، وهيئة الأوراق المالية والبورصة، واتحاد الحريات المدنية الأمريكية. إن هذه المتناقضات هي ما تحتفظ به أمريكا في قلبها، ويجب للتوقف عن اتخاذ قرار تصالح إحداها على الأخرى.. إن المجتمع العالمي المزدهر هو المجتمع الذي يستطيع أن يحدث التوازن بين السيارة ليكساس وشجرة الزيتون على الدوام، ولا يوجد نموذج أفضل من أمريكا، ولهذا السبب فيلني لؤمن بشدة بأنه يجب أن تكون أمريكا، في أفضل حالاتها، اليوم وغدا، وفي كل وقت، حتى يكون في مقدور العولمة أن تستمر، إنها يمكن أن تكون، وينبغي أيضا أن تكون منارة للعالم أجمع، فلنعمل على ألا نبدد هذا الإرث. وكانت هذه آخر مسطور الكتاب.

٣- قميص الأكتاف والقطيع الإلكتروني

إن شجرة الزيتون التي تعني مؤلفنا هي أشجار زيتون الولايات المتحدة، أما الأمم أو الدول الأخرى، فعليها أن تتصرف عن شجرة الزيتون لتلتزم إلى ما يسميه بالقطيع الإلكتروني الذي لا يسمح بعضويته إلا لمن يرتدي المسترة الضيقة الذهبية أو قميص الأكتاف الذهبي goldenstraitjacket وهي السوق الحرة لأنها البديل الأيديولوجي للوحيد، فليس هناك سوى طريق واحد، ومرعات مختلفة، والاعتراف بقواعد السوق الحرة والالتزام بها هو ذلك القميص أو المسترة التي تعرف بها حقبة العولمة سياسيا واقتصاديا، وليس لدي العولمة إلا قميص للقيد الذهبي هذا.

ولقد بدلت مارجريت ثاتشر في إنجلترا تفصيل وحياسة ذلك القميص وروجت له منذ عام ١٩٧٩، وسرعان ما أبدى ريجان في أمريكا في الثمانينات حيث أتاح لهذا القيد والقواعد استخدامه حجما حقيقيا حلسما. وأصبح كما يقول صاحبنا، موضة عالمية بنهاية الحرب الباردة، ولقد حدثت الثورتان التكنولوجية والريجانية، لاقتناع الأغلبية الشعبية في البلدين بفساد الأساليب القديمة التي تتولي فيها الحكومات توجيه الاقتصاد.

ومن هنا عمد كل منهما إلى اقتطاع أجزاء ضخمة من سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي من للدولة، ومن المدافعين عن سيادة المجتمع العظيم،

ومن الاقتصاديات الكينزية (التي أنقذت أمريكا من الكساد العظيم في عهد روزفلت)، وتسليمها إلى السوق الحرة، وعندما ترندي بلادك - هكذا يقول فريدمان - ذلك القميص الذهبي، فسرعان ما تنتقل الاختيارات السيامية أمامنا إلى الاختيار ما بين الليبسي، أو الكوكا، أي للفروق الضئيلة في المذاق، أو للفروق القليلة في السياسات، أو التعديلات الطفيفة في تصميم القميص لمراعاة التقاليد المحلية.

وفي علم أصبح فيه رأس المال متجولا علي مستوي العالم لا تستطيع أن تقرر معدلات ضريبية تختلف كثيرا عن المعدلات السائدة في الدول الأخرى. وعندما تكون العملة متقلبة لن تستطيع أيضا أن تتحرف عن الخط الذي تسمير عليه لجور الآخرين، فلقد حد ذلك من القدرة علي المناورة.

ويروي لنا فريدمان حكاية علي لسان وزير مالية الهند عام ١٩٩١: لمي صديق من دولة مجاورة أصبح أيضا وزيرا لماليته. اتصلت به يوم توليه منصبه لأهنئه، رد قائلا: لا تهنئي، فإلني مجرد نصف وزير، وللنصف الثاني موجود في واشنطن" (ص ١٥٥) (والحكاية غنية عن التعليق).

وبذلك القميص يمكن الحصول علي عضوية القطيع الإلكتروني الذي يتكون من كل المتعاملين في تجارة الأسهم والسندات والعملة الجالسين أمام شاشات الكمبيوتر في أنحاء العالم، ينتقلون بأموالهم هنا وهناك بمجرد الضغط علي الفأرة أو (الماوس)، من الصناديق المشتركة إلى صناديق المعاشات، إلى صناديق الأسواق الناهضة (مثل جنوب شرق آسيا) أو الذين يجرون معاملتهم التجارية عبر الإنترنت من بدرومات منازلهم. كما يتكون ذلك القطيع من الشركات متعددة الجنسيات الكبرى التي تنتشر مصالحها الآن في أنحاء العالم، وتنقلها علي نحو متواصل إلى الدول المنتجة الأكثر كفاءة والأقل تكلفة، ولقد ازداد حجم هذا القطيع وبدأ يحل محل الحكومات بوصفه المصدر الأول لرأس المال اللازم لنمو الدول والشركات علي السواء. وأصبح علي أية دولة تسعى إلي تحقيق الازدهار في نظام العولمة أن ترندي قميص القيد الذهبي، وتلتحم مع القطيع الإلكتروني. وتحصل الدول التي ترندي ذلك القميص طوال الوقت دون أن تخلعه لحظة واحدة، علي مكافئتها من هذا القطيع بتوفير رأس المال اللازم لنموها، أما الدول التي لا تتحلي به، فإن القطيع يعاقبها باجتباها، أو سحب أمواله منها.. ويرى فريدمان أن الانضمام إلي الاقتصاد العالمي والالتحام بالقطيع الإلكتروني

بمبادل تماماً طرح الدولة للاكتتاب العلم، فهو يماثل تحويلها إلى شركة عامة، مع اختلاف واحد هو أن حملة الأسهم لم يعودوا مواطني هذه الدولة وحدهم، بل يضاف إليهم أعضاء اللقطيع الإلكتروني، أينما وجدوا ولن يدلوا بأصواتهم مرة واحدة كل أربع سنوات أو أكثر بل إنهم سيبدلون بأصواتهم كل ساعة، وكل يوم من خلال الإنترنت، مهما يكن المكان الذي يقيمون به. ويمسترف المؤلف بأن ثمة من قابلهم يعترض علي هذا القميص وذلك اللقطيع قائلا له: لا تحاول إقناعنا بأنه يتوجب علينا أن نرتدي قميص للتقيد، وأن نندمج في أسواق عالمية، فلدينا ثقافتنا وقيمنا الخاصة بنا، نقوم بذلك بطريقةنا الخاصة وبالسرعة التي نريدها. ونظريتك فيها حتمية أكثر مما يجب. لماذا لا نجتمع معا ونفق علي نموذج مختلف أقل تقييدا لحرية الحركة؟

ويعلن فريدمان جوابه علي هذا التساؤل قائلا: 'لنا لا أقول أنه يتحتم عليك ارتداء ذلك القميص، وإذا كانت ثقافتك وتقاليدك الاجتماعية تتعارض مع القيم الكامنة في ذلك القميص، فلنني أشعر بالتعاطف مع ذلك، ولكن ما أقوله هو: لقد كان نظام السوق للعالمية والعالم السريع والقميص الذهبي نتيجة لقوي تاريخية كبرى استطاعت بالفعل تغيير طريقة اتصالنا، وطريقة استثمارنا لأموالنا، وطريقة رؤيتنا للعالم بصورة جذرية، فإذا كنت تريد مقاومة هذه التغييرات، فهذا شأنك أنت ولابد أن يكون شأنك، ولكذلك إذا اعتقدت أن بوسعك مقاومة تلك التحولات دون أن تدفع ثمنها غاليا، أو دون سور أو جدار يواصل ارتفاعه باستمرار، فإليك بذلك تعالط نفسك'.

٤ - العولمة، وإسرائيل، والحمير

يري فريدمان أن العولمة هي النظام الذي حل محل الحرب الباردة، فهي إذن نظام دولي مثل كل النظم السابقة، ولكن له سماته الفريدة، أولها كما يقول التكامل الصلرم في الأسواق، وفي الدول، وفي للتكنولوجيات، علي الوجه الذي يمكن فيه للأفراد في الشركات والدول الانتقال والتجول علي امتداد العالم لبلوغ مسافات أبعد، وأسرع، وأرخص من كل وقت مضى. وفكرتها الدافعة هي للرأسمالية التي تحكمها قوة السوق الحرة القائمة علي لفتح اقتصاد كل دولة علي الخارج، وإلغاء القوانين للمنظمة له،

وخصخصته، ومثلها الأعلى هو ما حققته الثورتان التكنولوجيتان والريجانية في بريطانيا وأمريكا.

كما أن لها تكنولوجيتها الخاصة ورمزها شبكة الإنترنت التي توحد بين الجميع.

وإذا كانت الوثيقة التي تحدد نظام الحرب الباردة هي المعاهدة، فإن الصيغة هي وثيقة نظام العولمة. ولن يكون سؤالنا الرئيسي متعلقا بالأسواق التي ينبغي أن تصدر إليها بعد أن نفرغ من تحديد السلع التي ننتجها، بل علينا أن ندرس الإطار العالمي الذي نعمل من خلاله أولاً ليكون سؤالنا، بعدئذ، هو ماذا علينا أن ننتج؟.

وقد يتساءل القارئ عن هذا الإطار العالمي، ولكن سرعان ما تصدمه الإجابة بأنه الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها القوة المسيطرة الوحيدة، وكل الأمم الأخرى، كما يقرر فريدمان، تابعة لها بدرجة أو بأخرى، وهي اللاعب الرئيسي في المحافظة على رقعة شطرنج العولمة (ص ٣٧).

وكما تطلب العولمة للقارة على الاستمرار هيكلًا أو بنية مستقرة للقوة، فلا توجد دولة أكثر أهمية لذلك من الولايات المتحدة، فكل عمليات التكامل التجاري والمالي المتواصلة، والثروة المتولدة عن ذلك، والإنترنت وغيره من التكنولوجيات التي تصممها وتصنعها أمريكا فإن كل ذلك يحدث في عالم تعمل على استقراره قوة غير مؤنية، عاصمتها واشنطن (!).

وإذا كان السبب في عدم اندلاع حرب بين دولتين تتعمان بمطاعم ماك دونالدز، راجعاً إلى التكامل الاقتصادي، فإنه يعود أيضاً إلى وجود القوة الأمريكية، واستعداد أمريكا لاستخدامها ضد أولئك الذين قد يهددون نظام العولمة، فلن نتجح ليد الخفية للسوق، دون وجود القبضة الخفية (أعتقد أنها لم تعد خافية).

ويقول فريدمان بصراحة فظة:

تسمى القبضة الخفية التي تحفظ للعالم الأمن الذي يتيح لتكنولوجيات ولدي السيليكون (الأمريكية) الازدهار، تسمى جيش الولايات المتحدة وسلاحها الجوي، وبحريتها، ومشاة أسطولها ويمول هذه القوات للمقاتلة ومؤسساتها دافع الضرائب الأمريكي، ولو كانت للقوة التي تعزز أفكارنا وتكنولوجيتنا أقل شدة، لما استحوذت على السيطرة العالمية التي نملكها اليوم".

غير أن مؤلفنا ما يلبث أن يشعر بالإتفاق على أمريكا لتكبتها عبء العمل على استمرار العولمة أكثر من غيرها من الدول، لأن ركبها كثيرين يستقلون قطار العولمة مجاناً، مثل الفرنسيين، فهم يركبون فوق أكتافنا في الوقت نفسه الذي يوجهون لنا الانتقادات طوال الطريق. إلا أن كاتبنا سرعان ما يهدأ غضبه من الفرنسيين وغيرهم ممن يستغلون طيبة أمريكا وكرمها، فيقول لا بأس، فهذا جزء من المهمة أو الرسالة الأمريكية، لأنها لا ينبغي لها أن تتدخل في كل مكان طوال الوقت، فهناك مناطق مهمة ولأخري غير مهمة وعلى أمريكا أن تعرف كيف تحشد الآخرين للعمل في الأماكن التي لا نستطيع أو لا يجب أن نذهب إليها بمفردين (لاحظ النصيحة) ولهذا، فإن السبب الحقيقي خلف حاجتنا إلى دعم الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنوك للتنمية المختلفة في العالم هو أن تتمكن أمريكا من دفع مصالحها إلى الأمام دون أن تضع الأرواح والأموال الأمريكية في أخطار تحقق بها على الدول (ص ٥٧٧) (صراحة نحسده عليها، كما نحمدها له حتي نكون على بينة من أمرنا).

وحتى لا يدفعنا الأمل الكاذب في أن نفىء إلى ظل شجرة الزيتون لأهمية الهوية والانتماءات الثقافية، يعاجلنا فريدمان بالضربة القاضية قائلًا بأن الثقافة الغالبة للخاصة بنظام العولمة، على نقض نظام الحرب الباردة، لا بد أن تفضي إلى التجانس الذي يعني انتشار الأمركة بدءاً من البيج ماك والأيماك، وانتهاء بميكى ماوس على امتداد العالم بأسره (ص ٣١) .

ولعل سؤالاً مشروعاً يلح علينا، وهو كيف يرى مؤلفنا لليبرالي الذي عاش بيننا أكثر من عشر سنوات، وتخصص في دراسة شئون الشرق الأوسط، وألهمه الصراع العربي- الإسرائيلي بشجرة الزيتون التي تحتل عنوان الكتاب، كيف يرى موقف إسرائيل؟

لم يدخل علينا فريدمان بالإجابة التي جاءت شديدة الاتساق مع مفهومه لما يسميه نظام العولمة، فقد سأل محافظ البنك المركزي الإسرائيلي في خريف ١٩٩٧، وكانت عملية السلام في حالة ركود، كيف يتأني أن تكون عملية السلام في هبوط والاستثمار الأجنبي في صعود؟ وجاءت الإجابة من خلال الحوار بحيث توصل فريدمان إلى أن إسرائيل تتحول الآن سريعاً عن سياستها الاقتصادية القديمة التي كانت تقوم على تصدير البرتقال والمانس والمنسوجات، إلى اقتصاد التكنولوجيا المتقدمة التي جعلت من إسرائيل أقل

ضعفا أمام الضغوط السياسية العربية، والمقاطعات والتنبذات صعودا وهبوطا في عملية السلام. ولذلك طورت، واخترعت، وأنتجت الكثير من أدوات التفسير المتصلة بالإنترنت وللخاصة بتأمين المعلومات في معهد "تكنيون" و"معامل الجيش الإسرائيلي" ولا يمكن بطبيعة الحال الحصول على تلك المنتجات من أية دولة أخرى. ونتيجة لذلك تأتي الدول إلى إسرائيل لتخطب ودها مهما يكن من أمر عملية السلام، وكذلك فإن اليابان نفسها تتلف على منتجات شركات البرمجيات الإسرائيلية.

ويرد فريدمان بإعجاب ما قاله أحد الاقتصاديين الإسرائيليين: "إذا كان عندك للتكنولوجيا التي يريدها الناس، فليس هناك من يعبأ بما إذا كنت تضطهد للفلسطينيين أم لا". (ص ٣٢٩).

فاستثمار التكنولوجيا المتقدمة في إسرائيل استثمار في البشر، وقوة العقل (ما شاء الله)، وليس استثمارا في المصانع التي يمكن لأعدائها تدميرها بسهولة. كذلك لا تصدر إسرائيل للتكنولوجيا المتقدمة إلى جيرانها الذين تعاني التوتر في علاقتها بهم، بل إلى الأسواق البعيدة في آسيا وأوروبا وأمريكا، فهي من ثم قوية إزاء الانقلابات السياسية في المنطقة.

ويبشرنا المؤلف الغيور على إسرائيل بأنها ستغدو أقوى فأقوى، لأنها باقتصادها الذي اختار الازدهار وأصبح قادرا على تجميع المعرفة ورأس المال والموارد من أنحاء العالم، لن تكون مقيدة أو مهددة بحجمها إذا ما قورنت بالبلاد العربية التي لا تملك ما تقدمه للعالم سوى اليد العاملة الرخيصة، أو البترول، وهو ما يجعلها رهينة قوة للعمل وأسعار البترول.

ويواصل المؤلف تحيزه وشأه على إسرائيل قائلا: "لقد كان هناك على مر التاريخ قوتان نهريتان في الشرق الأوسط، مصر على ضفاف النيل، والعراق على ضفاف دجلة والفرات، ولكن سيشهد القرن الواحد والعشرين قوة نهريّة ثالثة هي إسرائيل على ضفاف نهر الأردن، لأنها ستكون قاطرة التكنولوجيا المتقدمة التي ستجذب معها الأردن والفلسطينيين (لم يقل فلسطين)..." ويكاد المؤلف يصفق إعجابا وهو يهتف: "لها مجرد بداية" (ص ٣٣١).

وعلى أية حال، فالمشاركة في الاقتصاد العالمي اليوم، كما يقول، أشبه بقيادة سيارات للسباق التي تزداد سرعتها يوما بعد يوم، وسوف نجد دائما بعض المتسابقين وقد اصطدموا بالجدار وتحطمت سياراتهم، ولا سيما إذا

كانوا ممن يركبون الحمير حتى وقت قريب (ولا أدري إن كان فريدمان يقصد مواطنينا بوصفهم قلة الحمير، أم الحمير نفسها).

٥- النظام العالمي والعولمة

ينبئ للكتاب بجلال عن نوعية الجمهور الموجه لهم لقراءته، فهم الأمريكيون دون ريب، لأنه يتحدث طوال الكتاب بصيغة المتكلم الجمع، نحن، أي الأمريكيين. أما المخاطب الأمريكي الذي يعنيه فهو المستثمر، فالكتاب كله يمكن أن يتخذ عنواناً أكثر إشارة إلي محتواه، إذا كان: دليل للمستثمر للذكي للربح الوفير، وذلك باستخدام التكنولوجيا المتقدمة وخاصة الإنترنت، حيث يعلن أن رقائق الكمبيوتر هي الفارس الوحيد في الاقتصاد العالمي، والسياسة العالمية على السواء.

وليس من قبيل المصادفة أن يستخدم مصطلحا من أسواق المال لوصف منهجه في الكتاب كله، Arbitrage، أي استغلال الربح من فروق الأسعار في نفس الوقت ولكن في أماكن متعددة، أو الحصول على الربح من فروق أسعار الصرف في البورصة، وهو ما يترجم عادة في الكتب المالية والاقتصاد بعبارة: (موازنة أسعار الصرف) وقد اختارت المترجمة للبراعة مصطلح المراجعة. فكما يوضحه هو: البيع والشراء في آن واحد للأوراق المالية نفسها، أو السلع، أو لصرف العملات الأجنبية في أسواق مختلفة للإفادة من فروق الأسعار، واختلاف المعلومات. ولكي تكون ناجحا أو ماهرا في ذلك، فوسيلتك أن تكون لديك شبكة متسعة من المعلومات، وكذلك من الذين يكشفون عن المعلومات، ثم تعرف كيف تركيب وتؤلف بينها، مما يجلب لك الربح (ص ٤٢).

وكبير للظن أن ما نجح المؤلف في تركيبه هو ما يسميه في نهاية الكتاب مذهب نزعة الدولية الأمريكية Inter-nationalism (ص ٥٧٨) الذي يرادف النظام العالمي، وهو ما أسماه طوال الكتاب بنظام للعولمة، ويرى أن علي الإدارة الأمريكية، أيا كان للحزب القائم في السلطة أن تبدأ في محاولة جمع أنصار للعولمة الجدد معا بدءا من واضعي البرمجيات إلي العناصر النشطة كحقوق الإنسان، ومن مزارعي ولاية أبوا إلي الناشطين من أنصار البيئة، ومن المصدرين للسلع الصناعية، إلي عمال خطوط تجميع التكنولوجيا المتقدمة، وذلك لتشكيل ائتلاف جديد للقرن الواحد

والعشرين يؤلزر مواصلة النزعة الدولية الأمريكية. ولن يتيسر ذلك إلا إذا امتنعت أمريكا عن الانصراف عن رسالتها بوصفها الدولة الوحيدة المسيطرة، النافعة، والمحقة للاستقرار.

فلذا ما لمرفت أمريكا في الإعراض عن هذه المهمة، فسيتهدد استقرار النظام بأسره، ولن يستطيع نظام العولمة الصمود دون سياسة خارجية أمريكية فعالة وسخية (ص ٥٧٩).

ويؤكد فريدمان أن العولمة في تصوره لا مكان فيها لطريق ثالث، أو دولة رفاهية مثلما كانت الدول الاسكندنافية، أو لحماية الضعفاء، أو الأمان الاجتماعي، فالقطيع الإلكتروني يركض غير عابئ بمداهمة كل ذلك في طريقه.

ما الجديد إذن في هذا الكتاب؟ أو ماذا يبقى منه إذا ما وضعنا حكاياته وأخباره جانبا؟! متبقي فكرته الأساسية البسيطة جدا والقديمة جدا، وهي النزعة الرأسمالية الليبرالية ذات الصبغة الداروينية للفاضة، فالبقاء للفائز البذي يستولي على كل شيء كما يقول، وبدلا من المفهوم التقليدي للإنسان الاقتصادي حل مفهوم المستثمر حيث يعلن دوما أن نظام العولمة لا يعنيه توزيع الدخل بل توليده فقط. ويضاف إلي هذه النزعة القديمة، تناوله الصاخب بمبادئها بعد أن خلت للساحة لأمريكا من أعدائها الأيديولوجيين.

ولأن العولمة مصطلح جديد رقيق، فقد ألصقها بالفكرة القديمة، وقد لطمأن لنهاية الحرب الباردة، فالعولمة عنده ليست نسقا جديدا للعلاقات بين البشر، أو نموذجا مختلفا عما سبقه من نظم عالمية، بل هي مجرد وسيلة تكنولوجية، وهي مجموع الأدوات للاستلكية، لا يختلف عن سائر الوسائل السابقة إلا في الدرجة.

وهو لا يميز بين العالمية والعولمة، كما يتجلي ذلك في حديثه عن النزعة الدولية الأمريكية، أو للتكويل، ولذلك أحكم الوثائق بين العولمة وأمريكا دون أن يسي جهد في البحث والدراسة. ولهذا يسميها دائما (نظاما) جريا على ما ألفناه من تعاقب النظم العالمية التي تسيطر فيها دولة على دول أخرى، ومن ثم يتوزع العالم إلى مركز وأطراف، وينقسم إلى هيمنة وتبعية. فالاقتصاد العالمي أو الدولي هو بين دول قومية، وكل ما أسهب في بيانه في كتابه هو نظام اقتصادي بين دول قومية Inter-national

وهو النظام الذي ما يزال مسيطرا، وتكون فيه الدول مجموعة من اللاعبين المتنافسين المتصارعين، والمتحالفين.

أما العولمة Globalization في رأينا، فلها شأن آخر، وينبغي ألا نخلط بينها وبين العالمية أو للنظام العالمي الجديد الذي تعلقت جدته بانفراد أمريكا بالهيمنة.

كما لا ينبغي أيضا ألا ننحرف إلى الاعتقاد المتحمس بأن ما يوجد الآن هو للعولمة، وقد استقرت معالمها، واكتملت عناصرها.

فالعولمة هي الوضع الذي تهيمن فيه القوانين الاقتصادية على السلطة السياسية دون أن تضمن سريانها دولة ما، ويختلف هذا تماما عن الأمركة لأن أمريكا نفسها في طريقها، ليس في القريب العاجل، إلى زوال مع ذبول كل سلطات الدولة على امتداد العالم كله.

وترجع العولمة، إن حدثت بتمامها، إلى سيطرة الشركات المتعدية الجنسيات أو للقوميات Trans-National وليس للشركات المتعدية للجنسيات Multinational لأن الأخيرة لها مقارها ومراكزها في دولها، وما زالت ترتبط بقوانينها ومصالحها.

ولكن، إذا ما تكاثرت، وتعمقت الشركات المتعدية الجنسيات، فإنها تؤدي إلى اختراق للعولمي لما هو قومي مما يسلم إلى تحولات فاحشة في دور الشركات القومية أو متعددة القوميات، فضلا عن مؤسسات الدولة للراهنه، وسيؤثر هذا بدوره على سائر المجالات.

ولئن لم تستكمل العولمة الاقتصادية مؤسساتها بعد، فإن الأدوات للعولمية التكنولوجية تواصل نفوذها وتأثيرها في الجوانب الثقافية رغم ما يبرز في مواجهتها من نتوءات للمقاومة التي تتمثل في جيوب النزاعات العرقية والدينية.

ومتى استطاع الاقتصاد العالمي، بالمعنى الذي أسلفناه، استكمال انتشاره وتغلظه بالشركات المتعدية للقوميات، فإن الأدوات العولمية، المتاحة اليوم، تكون قد مهدت المسبيل لحقبة للعولمة الحقيقية على كافة المستويات.

ولست علي يقين من تحقيق ذلك في المدى القريب، غير أنني علي ثقة أن كتاب فريدمان سيصبح كالنكته القديمة، وي طرح من أرفف المكتبات، لينوي علي أوصفة سور الأربكية.

الفصل التاسع

مرشد القارئ إلي ما يسمى بالخطاب الثقافي*

لا ينبغي أن يتبرم البعض بعقد مؤتمر وزارة الثقافة الأخير، أو بسخط علي جدول أعماله، أو قائمة مدعويه التي وضعتها لجنته التحضيرية، بل هو مؤتمر يجدر بالحمد والتقدير لأنه كان أولا مساوقا ومتجانسا مع الأمر الواقع لدعاوي المتقنين العرب والمصريين فيما يكتبونه ويذيعونه في الفضائيات.

وثانيا جري إعداداه علي نحو طبيعي خلال شهرين، فلم يكن من المتوقع من المتقنين أن يغيروا من آرائهم المعروفة، ويعملوا عنها إذا أمهلناهم متسعا أكثر من الوقت، فالنتيجة واحدة سواء في شهرين أو في علم.

ولم يكن من المستطاع أن يستوعب المؤتمر كل من له الحق في إعلان موقفه، وكان لابد من اختيار البعض دون الآخر فيما يسمى بالقائمة القصيرة ShortList لأن اللجنة التحضيرية مشكلة من بشر وليس من حاسبات إلكترونية تصنف المتقنين كما يصنع مكتب التنسيق للجامعات، وفقا لأعلى المجاميع.

ومن ثم فالدعوة لم تقم علي حكم تقدير أو تقليل لجدارة أعضاء الطائفة الواسعة من المتقنين، وربما لو استبدل ببعض أعضاء اللجنة غيرهم لتغيرت قائمة المدعوين.

* تأملات في مؤتمر وزارة الثقافة الذي عقد بالمجلس الأعلى للثقافة في يوليو ٢٠٠٣.

فالأمر كله طبيعي مقبول إذا اعتبرنا المشاركين عينة ممثلة لكل فصائل أصحاب الرأي. ولعل أمرا آخر مضافا يرفع الحرج عن منظمي المؤتمر، وهو أنه عقد في ظل وضع عالمي ومحلي طارئ لا يغيب عن فطنة القارئ ويتطلب حساسا وتقديرا خاصا.

إن، فالمؤتمر مناسبة محمودة وضرورية لنري أنفسنا علي حقيقتها في مرآة صافية. والمرأة مستوية وسليمة من العيوب، إلا أن ذلك لا ينسحب علي ما تعكسه من صور من يقف أمامها لأنها تكشف عن نقائصه أو مآثره. وقبل أن نتناول للصورة علينا أن ننفق أولا علي الالتزام بشرط منهجي غاب كثيرا عن خطابنا الثقافي.

وهذا الشرط هو ما نعلمه أبناينا في الفلسفة والمنطق بأن نميز بين مضمون الرأي لو (الحكم) وبين نوايا صاحبه وهو ما يعني استبعادا لما يسمي بالحجة الشخصية. فينصرف الأول إلي موضوعية النتائج التي تترتب علي صحة المضمون، بينما يقتصر الثاني علي الحكم الأخلاقي علي صاحب الرأي. وهذا هو ما لا يعيننا لأن للنوايا الفردية أو الأغراض الذاتية لا نهم في التحليل الأخير، ولا تؤثر في مجري الحوادث والوقائع التي يتوجه إليها الرأي. فهناك من المتقنين علي سبيل المثال من يؤدي دورا رائعا في الهجوم علي السلطة لرفع سعر بضاعته وتسويق نفسه عندما تفكر الدولة في إلغائه منصبا أو حظوة أو دورا أو شهرة. بل إن بعض من يهاجمون الحكومة بشراسة قد يتفق معها عمليا وتعاقدوا علي امتداد صحافتهم أو وسائل الإعلام التي ينتشرون فيها، أو يقدمون للمقابل للشيكات والجوائز والأمفار التي تغدقها عليهم دول أخرى غير أوطانهم، إلا أنهم قد يكتبون أو يقولون كلاما يستحق المناقشة، وأحيانا للتقدير.

وهناك بطبيعة الحال من لا يختار جمهوره الملتقي من هيئات السلطة، بل يعول فقط علي جماهير البسطاء من المتدينين لكي يحتل موقع النجم أو الزعيم الذي يسوقهم (ولا أقول يقودهم) بدغدغة عواطفهم، وإثارة حماسهم للمشبوب.

فليس المهم إذن نوايا أولئك أو هؤلاء، لو ما حققوه من مكاسب، وهي كثيرة جدا، بل المهم هو ماذا يقولون، وليس لماذا يقولون. فالمهم هو النتائج التي تعود علي الناس من مضمون الكلام فالنية أو الغرض أو السيرة الشخصية يجب ألا تشغلنا ونحن بصدد الشأن العام، الذي هو الساحة أو

الحلبة التي يعمل فيها المتقنون ويتنافسون. والتاريخ العام، كما نعلم، مفعم بمثل هذه الأمور، فربما استهدفت للنية لدى البعض شيئا، إلا أن للحدث يتخطى هذه النية إلى واقع موضوعي يتجاوز أصحاب الفوايا، وقد يعارضه أو يصلحله.

كيف نجدد الخطاب الثقافي؟

ولسنقف عند تجديد الخطاب الثقافي للتأمل والمناقشة، ماذا عصي أن يكون الخطاب الثقافي، وماذا نفهم من تجديده.

يلوح لي أن ما قصد بالخطاب الثقافي عنوان أو تسمية موجزة لما يشيع من سمات مشتركة، غالبية علي مجمل خطابات المتقنين. ولا يعني جملة الأنشطة الثقافية ومجالاتها. فالمقصود إذن هو المتقنون وليس الثقافة لأنها المجموع الكلي والرصيد الكامل لكل الصور للمرهفة المنعكسة علي المرايا المصقولة لكل وسائل التعبير والإبداع، وهذا إذا اجتزلنا من دلالاتها العامة ما يستوعب أنشطة وزارات التعليم والإعلام والثقافة. وبالتالي ننصرف عن دلالة الثقافة العامة التي تضم كل ما يفرق الفاعليات الإنسانية عن الطبيعة والحيوان. والمتقف ليس صفة تضاف إلي الفرد بقدر ما هو الدور الذي يقوم به. وهو دور لا يتحدد إلا في نطاق السياسة العامة للوطن من حيث اكتشافه للمشكلات الرئيسية لبلده، وتحديد لمعالمتها وعناصرها، وأسلوب طرحها ووضعها، واقتراحه بحلولها، وذلك بعيدا عما يخص مصلحته الذاتية أو المهنية ويقترن ذلك بنقده للكوضاع للراهلة، وتقديمه للبدائل عبر حوار مع غيره من المتقنين، ومع هيئات السلطة التي تقوم بتنفيذ برامج معينة.

فهذا هو دوره الذي يفقده إذا ما تحول، في نظم تداول السلطة، إلي منفذ لبرامج السلطة الجديدة، لأنه حينئذ غير مطالب بالنقد والاقتراح كما كان مطلوباً منه عندما كان متقفا. ولكنه يحتفظ بدوره دوما إذا ما نأى عن تقلد المناصب التي تهيمن عليها السلطة في أية مرحلة من مراحل تداولها، ولا يعرّبه قط أن يتولي منصبا علي شريطة أن يخرج مؤقتا من زمرة المتقنين إلي هيئة المتنفذين، ثم ما يلبث أن يتخلي عن منصبه فيعود موفورا إلي جماعة المتقنين.

وقد يتبادر إلى الذهن سؤال يستكر ما أقول: وهل يفقد المثقف ثقافته أو يخلعها عنه عندما يتبوأ منصبا؟ طبعا لن يفقد ذلك الشخص صفته كمستثير واسع الاطلاع، ولكنه يتخلي عن دوره بوصفه مثقفا.

ولمزيد من الإيضاح يلزمنا أن نذكر أن مصطلح المثقف intellectual مستحدث لدينا وليس أصلا في تاريخنا لأنه مرتبط بازدهار الرأسمالية في الغرب، وغلبة المشروعات الحرة، وتحتصار وظائف الدولة الليبرالية التي أدت إلى تداول السلطة وتعددية الأحزاب وفاعلية السلطة التشريعية البرلمانية، وأهمية أصوات الناخبين للغة. وقد أدى ذلك إلى ظهور فئة المثقفين التي لا تكسب خبزها فقط من وظائف الدولة، وهؤلاء هم الذين يكشفون للناخب أوجه القصور في برامج السلطة القائمة، ويقدمون البدائل، وينيرون الطريق أمام المواطن ليحسن اختياره. فلمهم دور مستقل معترف به، وهذا ليس موجودا عندنا علي نحو كامل أو فاعل، فمعظم المؤسسات التي تخرج نوي الثقافة والاستشارة تابعة للدولة، بل هي أيضا جهة عملهم وكسب عيشهم.

كما أن معنى المصطلح الأجنبي لقتن في اللغة العربية عندما ترجم لأول مرة بالثقافة وهو ما أفني إلى ذلك الالتباس، بينما في اللغات الأخرى أوصاف كثيرة لمن هو مستثير أو متحضر، أو واسع الاطلاع، أو ذو ثقافة عميقة بخلاف ما يقصدونه بالمثقف كدور وليس صفة. ولا ريب أن المثقف كدور لابد أن يكون من بين أدواته الاطلاع الواسع العميق فهذا شرط ضروري، ولكنه ليس شرطا كافيا لتسميته مثقفا بالمعنى المقصود في بلد المنشأ في الغرب الرأسمالي.

غير أن هذا يحول دون أن يمارس من نطلق عليهم المثقفين عندنا دور المثقف الحقيقي دون أن يكون دورا كاملا وهو ما نتبين آثاره السيئة في كثير من الشؤون. فالمثقف لدينا يحاول جاهدا، في كثير من الأحيان، أن يقوم بدوره، غير أن طبيعة السلطة هي التي تعوقه عن أداء دوره علي نحو غير ملفوض. ولا أدل علي ذلك من أن للكثير من النواب المنتخبين موظفون يتبعون الوزراء الذين عليهم - نظريا - مراقبتهم واستجوابهم! وكان دستور ٢٣ يفرض استقالتهم قبل ترشيح أنفسهم. كما نجد أن معظم الصحفيين والكتاب معينون من الحكومة، كما أن أساتذة الجامعات يمكن نقلهم إلى وظائف في المصالح الحكومية المختلفة عند هبوب أية بادرة من رياح المعارضة.

نعود ثانية إلى خطاب المتقنين الذي أطلق عليه المؤتمر "الخطاب التتقني" فنتساءل هل يمكن تجميع أو حشد المتقنين حول خطاب واحد؟.

يفترض هذا المطلب، لاذي لا شك في نبل مقصده، أن المتقنين فئة متجانسة من الموظفين أو التكنوقراط المهنيين للتوجيه إلى تنفيذ برنامج أو خطة بعينها، وكان هنالك جهة ما، هيئة ما، قوة ما، سياسة ما... إلخ تهيمن عليهم ويعترفون مقدما بأنهم خاضعون لها ولتوجهاتها واستراتيجيتها، ولعل صياغة التوصيات الختامية للمؤتمر تنشي بذلك حيث توجهت معظمها إلى السلطات صاحبة الحق في النقص أو الإبرام.

وأغلب الظن أن هذا ينبغي بأننا قد درجنا وألفنا استخدام المصطلحات التي صكت في بلد المنشأ بمذلولات مختلفة، ليس بابتكار دلالات أو إضافات جديدة، بل باستخدام المصطلح الولد بديلا عن مذلول متهاك قديم لمصطلح تراثي آخر نشأ ونشط في سياق تاريخي مغاير عما يجري الآن من سياق جديد لم يعد يطبق الانغلاق على نفسه في حدود مكانية معينة، بعد أن اجتاحت العالم كله متغيرات فاعلة متفاعلة بعضها مع البعض الآخر، ويستحيل الفرار منها والاعتصام بلجوة، أو فجوة، أو ربوة عالية.

نحن إذا في حاجة إلى العودة إلى البديهيات الملجبة لتعيد الصياغة، وننتق على الدلالة، ليس لأننا لقل نكاه من الآخرين، بل لأننا نتعامل مع المفهومات والآراء والمصطلحات كما نتعامل مع ولجة لمحل ملح استهلاكية ننتقي منها ما نشاء لنصطنعه حسبما يلائمنا ولرناح إليه، فلا يكلفنا تبعة أو عتقا.

فإذا كان وجود المتقف مشروطا بدوره في مجتمع تعددي يسمح بتداول السلطة والتأثير في المواطنين - الناخبين، أي يعمل في سياق مشجع لحرية العمل للحزبي. إذا كان الأمر كذلك، فكيف ننالض خطابه بين مجموعة من الائتماءات إلى نظم لا تسمح بهذا السياق؟ وهل يمكن أن نخرج من المناقشة أو الحوار بانفاق على شيء مشترك يمكن عمله؟.

فلكسي نوثر في الواقع علينا أن نولجيه، ولا نتعامل مع واقع مستعار موهوم يجمع أجزاء متفرقة متباينة في كتلة هلامية.

بعبارة صريحة، هل يجمع المتحدثين بالعربية سياق واحد، وواقع واحد ومشكلات واحدة؟ في مكان ما يتهم المطالب بالأحزاب بالخيانة (من تحزب خان)، وفي أماكن أخرى تكتلات برلمانية لا تعترف بالأحزاب، وفي معظم المواقع لا يصرح بالأحزاب، ولا يسمح بتداول السلطة.

كسيف نوحده الخطاب بين المثقفين العرب، وكيف يتم تجديده ونحن نواجه مشكلات مختلفة أشد الاختلاف؟

ثمة تعبير شهير ابتذل من كثرة الاستعمال، وهو الفرار إلى الأمام، يصدق، مع الأسف، تماما علينا. فحين نفر من مواجهة الواقع الذي ينتسب إلي كل بلد علي حدة لكي نركض بعيدا في أوامم للوحدة والتمائل. فنجعل من الهدف الذي نتمناه في المستقبل البعيد شرط تحقيقه هو نفسه، وهذا هو ما يسمي بالدور المنطقي أو للدائرة الشريرة. إذن علينا أن نبدأ بالواقع الراهن الذي نملكه ونسعي إلى أن نستطيع به، ونمتد بإمكانياته حتي تشبك مع واقع الإخوة الآخرين، فربما صنعت عري وثيقة تتطلب دعما وترسيخا بفضل برامج المثقفين واقتراحاتهم، ومن قبل ذلك، لانتقاداتهم.

الانتماء للوطن

لماذا نخل من الاعتراف أو الحديث عن الوطن، لا أقصد ما يسمي بالوطن العربي فهذا هدف بعيد وليس واقعا نحياه بالفعل ويملك كل منا دوره فيه بوصفه مواطنا كامل الأهلية.

إن الاعتراف بالانتماء للوطن يعصمنا من عمليات الإقصاء والاستبعاد، دينيا أو عرقيا. فالإكتفاء بالعربي يعطي إقصاء للكردي والتركمانى والنوبى والأمازيغي... إلخ. ويستبعد الإسلامى أصحاب الديانات الأخرى من وطنهم ليصبحوا غرباء.

إن ما يطلبه المصري من الاعتراف أو إعلان الانتماء لمصر وطنا هو عين ما يطلبه لغير المصري بالانتماء لوطنه. لم يطالب المتحدثون بالألمانية في ألمانيا والنمسا وسويسرا وشمال إيطاليا وشرق فرنسا بالوحدة الألمانية. ولم يطالب المتحدثون بالفرنسية في فرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج وسويسرا بالوحدة للفرنسية، كما لم يطالب الماليزيون والإندونيسيون بالوحدة لاشتراكهم في لغة واحدة، كما لم يطالب سكان أمريكا اللاتينية بالوحدة الإسبانية، ولا المتحدثون بالتركية في آسيا الوسطى والصغرى بالانضمام إلى دولة واحدة.. إلخ.

وربما يقال: لنا تاريخ مشترك، لكن الواقع أن هذا لم يحدث قط بل نشبت للحروب واستمر للقتال وتوزع المتحدثون بالعربية بين الخلافات

المتحاربة في زمن واحد: للعباسية في بغداد، الأموية في الأندلس، والفاطمية في أفريقيا ومصر واليمن فضلا عن الدويلات التي تستعصي علي الحصر. ويكشف لنا التاريخ عن تعدد السلطات بين الخليج والمحيط. وإذا كان ثمة وحدة فهي وحدة الأسرة الحاكمة وآخرها بني عثمان، وأستترك، عفوا، ليست آخرها. ولقد سميت بعض الأقاليم والبلدان باسم العائلة التي ملكت كل شيء، ولم يكن ثمة لوطان أو وطن واحد، بل أسرة حاكمة ورعليا، هذا هو التاريخ الفعلي وعلمنا أن نذكره، كما ينبغي أن نعترف بأن لنا الآن أوطانا يجدر بنا الولاء لها وحل مشاكلها. إن للوحدة المنشودة والمتاحة التي تزداد وثاقا وشمولا هي الثقافة المشتركة، وليس هناك ما يدعو إلي القلق بشأنها أو الخشية عليها.

وعلمنا أن نؤكدنا وننميها ولكن دون إغراق للجهد للضائع لإقامة وحدة سياسية.

والوطن، كما نعلم، مفهوم حديث، إلا إذا استثنينا مصر فهي أول دولة مركزية في التاريخ. وقد نشأ الوطن مع للرأسمالية التي كان من مصلحتها إقامة للدولة القومية المكتفية بذاتها، والمنافسة لغيرها.

والوطن ليس مجرد بقعة جغرافية، بل هو محل لإقامة المواطنين (وليس الرعليا) للذين يتمتعون بحق المشاركة للحررة في اتخاذ القرارات لحل المشكلات عبر الحوار والانتخابات.

أحلام اليقظة

لماذا لا نوضع أمام كل مشترك في المؤتمر لافتة تحدد وطنه الذي يقيم فيه، وتكتب جنسيته إذا كان طريدا من وطنه؟ فهذا يكون الحوار مثمرا وحقيقيا بدلا من الضباب للكتيف الذي يغلف للحضور، ويوهم بالوحدة والتمثل. ويتوجب علينا أن نستبدل بأحلام اليقظة مناقشة البرامج للفعالية والإمكانات الحقيقية المتاحة لخروج كل وطن من أزمتة للخاصة. ورغم أننا نتحدث كثيرا عن الخصوصية والهوية إلا أننا ننزوها عمليا في الهواء الذي نتنقه للشبورة!

ولا يفوتني هنا أن أطمئن للمثقف العربي الراهن علي نجوميته واتساع جمهوره معجبيه، فمن يخسر نجوميته التي يستثمرها علي امتداد جماهير الأوطان العربية لأن قراء مجلداته، ومستمعي ندواته، ومشاهدي فضائياته

سيظلون مفتونين بتنديده لكل السلطات العربية وأشعار هجائه للغرب والامبريالية والصليبية... إلخ.

بيد أنه يحسن صنعا إذا ما حاول أن يستكشف مشكلات وطنه الحقيقية، وقدم لها الحلول عوضا عن اللدب والشجب!

أما ما يشغلني حقا ويثير حنقي فهو ما يطلق عليه تجديد الخطاب الديني ولنسأل بادئ ذي بدء هل هناك خطاب ديني للمثقف؟

إن خطاب المثقف هو البيان أو المانيفستو الذي ارتضاه لمساهمة في تسيير شئون الوطن بمناي عن وضعه الشخصي كمهني أو صاحب مصلحة، أو سليل عرق معين، أو مؤمن بدين بعينه، أي فقط بوصفه مواطنا مهوما بالشأن العام الذي يشارك فيه الجميع بحصص متساوية. فعندئذ تتعين محاور التصنيف بين المثقفين على أساس الموقف الخاص المختار من قضايا الوطن المشتركة بين الجميع على قدم المساواة.

لما إذا أدرجنا ما يسمي بالخطاب الديني في معالجة الشأن العام، فقد فرضنا محور تصنيف مختلفا لا يصلح للتمييز بين المثقفين. وبهذا نكون قد فرقنا بين المواطنين بحسب حظوظهم من البعد أو القرب من نقطة بدء السباق. بل الأخطر من هذا هو ما يؤدي إليه حظر واستبعاد لبعض المواطنين وحرمانهم من حق المشاركة في الحوار فيما يهمهم من شئون وطنهم الواحد الذي ينتمون إليه بنفس القدر من الامتيازات أو التبعات على السواء.

ولا يعني هذا استبعاد الدين ووضعه على الرف كما يروق للبعض عندما يملأ قمه وتنتفخ أوداجه، بل يعني أن يوصل الدين تأثيره وهيمته على المؤمن إذا ما استفتاه دوما في كل شئون حياته بوصفه فردا يحاسبه الله تعالى في اليوم الآخر، يثيبه أو يعاقبه، أو يغفر له. كما لا يعني ذلك التقليل من شأن الدين بتحويله إلى نصوص تملأ في مكانتها أية نصوص قانونية أو قواعد عملية نعلم جميعا كيف نشأت وتطورت وتبدلت بمقتضى وصاية خاصة أو حصانة.

وتسفر العبارة الاستكارية وضع الدين على الرف عن تصور معيب للدين والإيمان، لأن الدين في نظر هؤلاء المستكرين سيكف عن نفوذه لو لم تقم على إعماله وتنفيذه أجهزة سياسية ذات سلطة شاملة. فهذه نظرة إدارية غليظة تجعل من الدين لائحة بالأوامر والنواهي ينصاع لها المؤمن

وغير المؤمنين في ظل نظم رقابية وأجهزة شرعية يخشى المواطن بطشها. وقد يلتصم القريبى والجائزة من لقايمين عليها لأنهم وحدهم المفوضون بإجراء الثواب والعقاب بديلاً عن الله سبحانه وتعالى.

ويتحدث أصحابنا عن المرجعية التي هي الإيمان في نظرهم. ولكن ليس الإيمان هو الذي وفر في القلب والضمير، ولا يمكن شق قلوب المواطنين وتفشي ضمائرهم سياسياً للكشف عنه؟ ولا أحسب أن هناك وسيلة عملية أو دستورية لتطبيق ذلك الكشف عن المرجعية، وجعله شرطاً مسبقاً لازماً من شروط حق الانتخاب أو للترشيح، اللهم إلا إذا اعتمدنا التقارير والوشايات والبلابات للوسيلة المثلى لإقصاء البعض أو حرمانهم من حقوقهم السياسية وانزال العقاب بهم.

ولابد من الاعتراف بأن أصحاب هذا التوجه يلقون ترحيباً هائلاً ساحقاً من القاعدة العريضة من الجماهير، وربما كان ذلك هو المبرر لخشية بعض الأنظمة من الاحتكام إلى صناديق الاقتراع في الوقت الحاضر.

غير أن هذه الأنظمة نفسها هي التي ساهمت عمداً، أو غباء في تشكيل هذا الجيش الاحتياطي الذي ينتظر القادة ذوي الأيدي المتوضأة كما يصفون أنفسهم في الدعاية الانتخابية؛ أقول ساهمت في تكاثرهم عندما حصلت للتعليم، والإعلام داخل دائرة التلقين والتبرير، وحظرت على المواطنين للتدرب والمران على أساليب الحوار والمعارضة والمصارحة، فأصبحت للجماهير فريسة سهلة للغزو، أو حشو لضميرهم التي سبق أن أفرغها التعليم والإعلام من كل قدرة على التصدي والمواجهة واستقلال الرأي.

وتهب علينا الآن صيحات تجديد الخطاب الديني التي أظن أنها لا تعني في نهاية الأمر سوى تطويع الدين لأهداف سابقة للتجهيز في لجان للنخبة الحاكمة.

إن التاريخ الحقيقي يبدأ من الخروج من نادي الخطاب الثقافي ليمضي إلى ميدان الوطن. وهو طريق ذو اتجاهين؛ من الجماهير والمتقنين إلى السلطة، ومن السلطة إلى الجماهير حيث يلتقيان فيما اتفقا عليه معا في ثأب الحوار، رغم تعدد الاجتهادات، في خدمة وطن واحد مشترك، مفتوح على العروبة والإنسانية في كل تجلياتها.

الفصل العاشر

آن الأوان للنزول من السندرة إلى الأرض!

كلما اتسعت المسافة بين النظام الحاكم ومعارضيه في بلد ما، تقلصت بطبيعة الحال حدود التسامح والحرية. وكلما أدرك النظام أنه لا يحظى بالموافقة عليه والرضا به لسدي معظم المواطنين، وتيقن من افتقاده للاستقرار، انكشفت مساحة الديمقراطية والحوار الذي يرحب بالتعددية والمشاركة في اتخاذ القرار. فعندئذ تقوم السلطة بطمس هذه المسافة أو الخلاف بين النظام وال جماهير بحيث لا يبدو سوي الإجماع والاتفاق بينهما في كتلة متجانسة واحدة، ومن ثم يصبح المعارضون حالات إجرامية، وليسوا مواقف سياسية، يتعامل معها القانون للجناي ومن قبله أجهزة الأمن والمخابرات، أو يعزلون في معتقلات تقوم بدور الحجر الصحي الذي يحول دون عدوي الآخرين، وبدور الأمثلة والعبرة لغيرهم من المواطنين.

والإجراء الأخير ليس أمرا جديدا للنظم الاستبدادية، ولكن الجديد هو عملية الطمس التي استحدثتها مهدة لهزيمة ٦٧. فقد أقام النظام ستارا كثيفا من الشعارات شديدة الطموح مثل الحرية، والاشتراكية والوحدة العربية، وشكل من هذا الستار نميجا لواقع وهمي بديل عن الواقع الفعلي الذي انصرفت الجماهير عن التعامل معه قائمة مزهوة بذلك الخيال الذي تجسد في الإعلام والفنون، والأغاني، والأناشيد، والمقررات القومية والبيانات التاريخية، فكل بيانات للقائد لابد أن تكون تاريخية!

وعندما استيقظ المفكرون والمثقفون على انهيار الآمال وانقشاع الأوهام، كانت ردود أفعالهم ملائمة لقدراتهم وعاداتهم المألوفة التي لم تجرب من قبل ممارسة الفعل السياسي أو تقدير الواقع الموضوعي. فجاءت استجاباتهم علي صعيد نوع زائف من المثالية العقلية، فأقبلوا جميعا علي نقد الفكر أو العقل العربي، وزاوجوا بين ما يسمي بالأصالة والمعاصرة،

ونشطوا إلى تجديد الفكر العربي، والدعوة إلى الأخذ بأساليب العلم ووسائل التكنولوجيا لصياغة الدولة العصرية، أو العودة إلى القيم الروحية للدينية الأصيلة.

ولا ينبغي أن نلقي اللوم على هؤلاء المفكرين والمنقنين، لأنهم، بالرغم منهم، ألفوا التعامل مع واقع وهمي بديل نسجته السلطة ليكون ستارا يحجب أو يطمس المعاقبة بين الحاكم وسلائر المواطنين.

ومن ثم استعان المنقنون بتقنيات نفسية وعقلية معينة عندما تبين لهم الإخفاق في تحقيق للمواطنة الفعلية والحفاظ عليها، أو على الأقل تحديدها وتعريفها. فحولوا بأسهم واستملاهم إلى قناع يتكرر تحت تسميات ذات جرس أسر لعلها توحى بمقاومة أو جسرة دون أن تحمل مضمونا حقيقيا للمقاومة أو الجسرة. فلم يعد المفكر يبحث في نطاق الوضع للممكن أو الواقعي وماذا يتطلبه الالتزام لإزائه، بل عمد إلى تحويل فشله وتقصيده إلى سموات الشعارات التي لا تكلف صاحبها شيئا بقدر ما تفيد في صرف الانتباه عن المسؤولية المباشرة، فيخرج للمفكر من ساحة المعركة أو ميدان السياسة أمنا موفورا، وقد أفلح في إطلاق سحب الدخان الكلامية لتأمين الفرار.

ورغم التنوعات الهائلة العدد في طرح المازق لدى أصحاب المثالية الزائفة، إلا أنهم يشتركون جميعا، مع تفاوت في درجة العمق أو السطحية، وتفضيل أجهزة اصطلاحية معينة؛ يشتركون في اختزالهم للطريق الطويل بين الوسائط والمجالات المحددة من جهة، وبين الأهداف المعلنة من جهة أخرى: فهم يقفزون مباشرة إلى المثل والأهداف العليا. وعلينا أن نعلم معا بأن للخلاف الحقيقي لا ينبغي أن يكون دائرا حول هذه المثل والقيم العليا، بل ينبغي أن يبدأ الخلاف عند التحديد النوعي للمشكلات للقائمة، والخطوات المؤدية إلى حلها تحقيقا لهذه المثل والأهداف في نطاق أوضاع وشروط معينة. فهناك تعدد الاجتهادات والبرامج، بينما ما يواجهنا من هذه المثاليات الزائفة، في معظم الأحيان، هو التفكير للقيم علي الدخول في دور منطقي تتحول فيه أو تنتقل النتيجة (أي للمطالب والأهداف) إلى المقدمة (أي للشروط والوسائل التي تحققها)!

المثالية الزائفة

ومهما يكن من أمر المثالية الزائفة، فإنها يمكن أن تصنف إلى أنماط رئيسية ثلاثة، وهي التي جاءت استجابة لهزيمة يونيه، فمنها ما يمكن تسميته بالمثالي، ومنها ما يطلق عليه المشروعات الحضارية للنهضوية، ومنها نزعات للتنادي بالعودة إلى جادة القيم الدينية الأصيلة. فأما طوائف النقد المثالي فتظل جميعا من مرصد بعيد للنظر إلى وقائع المأزق لتختزلها إلي بعد ولحد ييسر لها عملية التحليل والتفسير، ومن ثم العلاج. فهناك من ينطلق من افتراض وجود عقل عربي ويمضي متحمسا في تعقب مراحل تكوينه وبيان عناصر تركيبه.

ولا يمكن أن نتوقع من هذا الافتراض أن يؤدي إلى نتائج متماثلة في كل الزمان، لأن هذا العقل المزعوم أقرب ما يكون كيانا مبتغيزيا تنبأين من حوله شتى للتصورات. ولا أحسب أن هذا الافتراض شيء مفيد لأنه أمر تعسفي مفروض علي وقائع التاريخ وأحداثه، وليست هناك بنية عقلية مستمرة للأمة، أو منهج واحد ثابت للتفكير. وأقصى ما يمكن أن نفترض وجوده هو صبغة سائدة للثقافة ما تلبث أن تتغير من عصر إلى عصر عبر المراحل المختلفة للممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وربما أفضى ذلك للزعم بوجود عقل عربي إلى التسليم بكل الآراء العنصرية للسبئية السبعة.

ومن ألوان النقد المثالي للتناول المسطح للمشكلات وردها إلى عامل وحيد يختار من بين عوامل متعددة، ويجري تكريسه تفسيراً لكل صور الانحراف أو الإخفاق مثل القول بغياب الفكر العلمي، أو الضمير الخلقى، أو التسليح بالتكنولوجيا، وهو نقد لا يبذل أي جهد في التحليل الشامل للسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فيكفيه الوعظ والتفريع. وقد يلضم إلى هذا النوع لليسير من النقد تفسير كل تغير أو انحراف بكونه ظاهرة عالمية جريا على نمط تفسير التدهور الاقتصادي بالمتغيرات الدولية.

ولا بأس أحيانا بهذا للتفسير، ولكن بشرط ألا يعطى أن ما يحدث لدينا هو نتيجة لحدوثه في الخارج، فالأصح هو أن ما يحدث في الخارج إنما هو نتيجة لمتغيرات معينة إذا ما نشأت لدينا فلا بد أن يقع ما يماثل نتائجها في

الخارج. فالمتغيرات المتماثلة تحدث نتائج متماثلة إذا ما تشابه السياق الذي تعمل فيه، وليست المسألة زحفا خارجيا وقدرا عالميا لا مرد له.

أما المشروعات الحضارية والنهضوية، فهي تنطلق جميعا من شعور عميق بالإحباط القومي الذي نشأ عن الوعي بالهزيمة والعجز عن إعادة البناء. وكان لابد لهذا الشعور أن يشق قنوات متعددة من النقد الذاتي تصب جميعا في هدف مشترك هو استعادة ما يسمى بالهوية عن طريق إعادة رسم حدودها وتقييم معالمها. وتتراوح المشروعات الحضارية والنهضوية في هذا الصدد، بين قطبين علي متصل واحد، هما ما يسمى بالتحديث من جهة، والإلحاح علي ما يسمى بالخصوصية من جهة أخرى. والمتصل الواحد الذي يجمع تلك المشروعات هو ما يسمى في علم النفس الاجتماعي بتغيير الاتجاهات إزاء مجالات الواقع المتعددة. فهي تعني جميعا بالجوانب النفسية والعقلية، وتلح علي إبراز أهمية الأفكار والمثل العليا، ولا شأن لها بالبنية أو القاعدة الموضوعية التي تؤلف الأساس الاقتصادي الاجتماعي للأمة. ولا تولف للمعطيات التاريخية إلا بوصفها واجبات متحفية ينتقي منها المفكر ما يؤكد به تلك السمات النفسية والعقلية التي تتخذ معيارا لرسم ملامح الهوية للمنوه عندها عند كل مشروع من تلك المشروعات.

فهي تتفق إذن في تأمين المعافة البعيدة، والانفصال عن أية شبهة في الدعوة إلي تغيير جذري في بنية المجتمع فهذه في نظرهم مسألة مبنكلة لا ينبغي التورط في تناولها، وحسبها نقل تبعات المعركة أو هموم البناء إلي مجال الفكر والسلوك الفردي في أغلب الأحيان.

مفهوم الهوية

ولا ريب أن مفهوم للنهضة أو الحضارة أو الهوية سواء أهاب بالتحديث الليبرالي، أو أشاد بالجوانب المنتقاة من عصر ذهبي قديم، أو موهوم، هو مفهوم آمن لا يعرض صاحبه للمساءلة من جهات الضبط والتحقق، بل إنه يخلق علي أصحابه رداء المهابة والتوقير. فهو لا يولجها المشكلات الفعلية التي يعانيها المواطنون بأن ينازلها في مجالها وحقلها الأصلي في الاقتصاد والسياسة، بل يلوذ أصحابه بالمجال العقلي والنفسي الذي يتخذون منه التعريفات المستعارة (وليست للواقعية الفعلية) للمشكلات

بحيث تظل أيديهم نظيفة ناعمة، ونائية عن المواجهة المباشرة للواقع. وعلى هذا الوجه تقوم شعارات النهضة والهوية والحضارة بوظيفة المخالب أو الأفعنة التي تذود عنهم غبار المعارك الحقيقية في الساحة الموضوعية المادية بأوضاعها ومشاكلها وتبعاتها.

ويعبر هذا النوع من الوعي المستعار عن الوضع الواقعي للانكسار أو الركود أو العجز عن إعادة إنتاج الذات المادية للأمة. ففي غيبة الإنتاج الحقيقي يتقهقر الوعي ليصبح مستهلكا لصيغ جاهزة من المعليات الثقافية. فالمواطن لم يعد يملك ماضيه لأنه قد فر من يديه إلى غير رجعة، كما لا يملك حاضره لأن الحاضر يملكه الأقوياء خارج الحدود، ومن هنا عليه إما أن يستهلك ما هو جاهز في الماضي، أي التراث، وهو ما لم ننتجه بأنفسنا بل أنتجه الأملاف، وإما أن يستهلك ما يفد علينا من الخارج، وهو جاهز لم يصنعه بنفسه.

وفي الحالين، بنأي أصحاب المشروعات الحضارية والنهضوية عن مخاطرة الإنتاج مؤثرين السلامة والعافية باستهلاك ما أنتجه الغير، السلف أو الغرب، مستخدمين في ذلك تسميات مثيرة جذابة.

النظريات الفاسدة

ولئن كنا لا ننحس باللائمة كثيرا على كتاب ما بعد ٦٧ لأنهم كانوا يكتبون في ظل سلطة غاشمة، وتلويح بأن لا صوت يعلو على صوت المعركة، فإننا لا نجد ما نعز به كتاب اليوم في استجاباتهم لدواعي الخذلان والإحباط سواء في دوائر السياسة أو الاقتصاد.

فثمة مندوحة للمراجعة ووضع البرامج بدلا من أن نكون دمي تحركها مصطلحات الكتاب الأمريكيين.

فنحن اليوم نصنع على أفضل وجه ما يطلبونه منا لتبرير نظريتهم، وبدلا من كوننا ضحايا فإننا نجعل من أنفسنا جناة، أو نتوحيح لهم الذرائع لبيان صحة تحليلاتهم وتفسيراتهم المختلفة، واستحقاقنا للعقاب.

ويبدو أننا استمرنا أن نخوض المعارك البديلة وقتنا بأسلحة الألفاظ والمصطلحات التي عادة ما تكون أسلحة فاسدة تترد إلي صدورنا وليس إلي أفواهنا وألسنتنا التي تشدقنا بولسطنها.

فأما نظرية صدام الحضارات، وهي نظرية فاسدة علمياً، فتمضي إلى تحقيقها بتقسيم العالم إلى مؤمنين وكفرة يقبع كل منهم في فسطاط ليناصب العداء للآخر.

ونتحدث عن أمة إسلامية بالمعنى الميسمي، بينما للمعنى الأصلي الصحيح جماعة المؤمنين بالإسلام سواء في إندونيسيا أو أمريكا أو فرنسا، فلكل وطنه ونظام حكمه وجيشه وإلا كان المسلم الأمريكي جاسوساً ضد بلده!

ونكثر الحديث عن المسيحية للصهيونية في أمريكا ونجعلها برنامج الإدارة الأمريكية واستراتيجيتها، ثم نقارن بين الإسلام، وهو الدين السماوي والدعوة الإنسانية الشاملة، بينه وبين الغرب.

لقد حاول الأمريكيون تصليح عدو جديد، فسارعنا إلى تقديمه لهم جاهزاً بأكثر مما يطلبونه منا.

أما المصطلح الذي شاع وغلب على كل الكتابات والندوات والإذاعات مرئية ومسموعة فهو "الآخر".

ولا أدري كيف تسرب ذلك المفهوم من فلسفة سارتر الوجودية ليتربع على عرش التحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والفلسفية، بل والغنية كما حدث في السينما عندما.. بيد أني أعتقد أن انسلاخه من الفكر الوجودي الذي يتحدث عن الأفراد وانتقله إلى هذه المجالات شديدة الاتساع، أعتقد أنه أمر يؤدي إلى التخليط والتشويش حيث لا يميز مجالاً عن آخر ولا يمكن أن يكون أداة تحليل أو تصوير. وأعتقد أنه، إذا ما أُتيح لي أن أستعير عبارة ماركس، أهيون المثقفين العرب، فهم أولاً يتعاطونه وهم يعود على المصاطب الأنيقة للندوات والمؤتمرات حيث الامتناع عن الفكر والعمل المثمر، والاستئناس إلى راحة التخدير وطمأنينة الدماغ، فكل شيء قد تم تصنيفه. ولا يعني هذا التعاطي للسكون والصمت، بل على النقيض من ذلك، تؤدي قعدة التعاطي إلى الصخب والشغب، فهذا هو ما يحدث اليوم على الساحة الفكرية. فهمة المثقفين الآن هي إحداث الشغب بين الألفاظ والمصطلحات مثل: إسلام- غرب، إسلامي- علماني، عربي مسلم- مسيحي صهيوني، منبسط ليهزلي- مقاوم استشهادي... إلخ.

ولنأخذ مثالا واحداً مما ينثال علينا من صفة الآخر. وقبل ذلك علينا أن نذكر بأن استخدام وصف الآخر وإطلاقه على مجموعة كبيرة من أمة

مفردات كانت إنما يفترض ابتداء أن هذه للمجموعة أي الآخر، متجلمة فيما بينها ولا يوجد أي اختلاف بين مكوناتها فكلها متشابهة متمثلة وتعامل في مجموعها كفرد واحد هو الآخر.

ولننضم إلى الآخر الذي هو الغرب عند معظم من يستخدمون المصطلح، هل هو شيء واحد؟ هل هو فريق متحد واحد؟ هل مصالحه واحدة؟ هل تتماثل مكوناته؟ هل هو حزب واحد؟ دين واحد؟ طائفة واحدة؟ بالطبع لا، فالحربان العالميتان كانتا بين بعض مكوناته.

وإذا ما تأملنا مسألة للعراق، أين احتشدت أكثر الجماهير ضد حرب العراق؟ ألوس في الغرب؟ أين تظاهر الشباب ضد العولمة وسقط من بينهم قتلى؟ هل اتفق الغرب معا في مجلس الأمن عند مناقشة غزو العراق؟ أين نشأت الماركسية؟ وثمة أسئلة أخرى كثيرة لا يتسع المقام لبيانها.

فكرة الآخر

إن صمويل هنتجتون هو أبرز الفالطين مثلنا بفكرة الآخر حيث مقولته الشهيرة، الغرب والباقي (أي الآخر) West and the rest، وكل ما ذكره تمييزا للغرب إنما يعود كله دون استثناء إلى صعود الرأسمالية وما أدت إليه من ديمقراطية وتطور العلم والتكنولوجيا ومن ثم غزو العالم لفتح الأسواق والامتلاء على المولد الخام والأيدي العاملة الرخيصة، وقبل ذلك نشأة الأوطان الحديثة أي للدول القومية والمناضلة بينها.

إن السر في تقدم الغرب وتخلفنا هو الشروط الموقية لنشأة للرأسمالية وصعود للبرجوازية التي كنا في الشرق أحد روادها، ولكننا عندما لو شكنا أن نصنع مثله حالت دوننا عوامل موضوعية كثيرة.

كلمة السر

ففي مصر، علي مصيل المثل، بدأت تبرز طبقة وسطى (أي البرجوازية) لازدهار نشاط رأس المال التجاري في القرون ١٦، ١٧، ١٨، وإعادة بناء شبكة التجارة الدولية التي تربط بين عالم المحيط الهندي بعالم البحر المتوسط عبر البحر الأحمر ومصر. كما أخذ رأس المال للتجاري يلعب دورا بارزا في تنجيز الزراعة (أي جعلها تجارية) والاستثمار في الصناعة، وتطوير للعمل المنزلي، وظهور درجة من تقسيم العمل. وفي

إطار هذه التطورات ازدهرت صناعة السكر في مصر تلبية للطلب الأوربي لها، وكذلك المنسوجات المصرية في أسواق فرنسا وهولندا وإسبانيا. وفي منتصف القرن الثامن عشر انقطعت مسيرة التطور لأسباب داخلية وخارجية منها سطوة المماليك في مصر الذين كانوا يتطلعون إلي دعم سلطتهم عسكريا لتحقيق قدر من الاستقلال عن الدولة العثمانية، أو ضمان بقاء السلطة في أيديهم علي الأقل، ولهذا أنقلوا التجارة والصناعة بالمكوس والضرائب، وشجعوا للتجار الأوربيين علي غزو السوق المحلية ومنافسة الإنتاج المحلي، وذلك نظير ما يدفعونه لهم.

وقد طالب الاقتصادي الكبير طلعت حرب في وقت مبكر من القرن العشرين بأداة فاعلة من أجل تراكم رأس المال الوطني وتوظيفه من خلال بنك وطني يلبي الاحتياجات الاقتصادية بعد أن زاحمت البضائع المستوردة المنتجات المحلية. كما طالب بعدم قصر إنفاق المدخرات المصرية علي شراء الأرض الزراعية والعقارات، ونادي بالتصنيع وعدم الاعتماد علي المحصول الواحد وهو القطن. كما كان يدرك أن الاستقلال السياسي لا بد أن يصاحبه الاستقلال الاقتصادي.

ولقد استطاع طلعت حرب بوصفه طليعة للرأسمالية الوطنية في ظل احتلال أجنبي، وملكية فاسدة أن يقيم مشروعات احتضنت كل مجالات الإبداع المصري، ومنها السينما والمسرح.

ولم يكن من الممكن للاحتلال البريطاني أن يتيح للرأسمالية المصرية فرصة الازدهار والمنافسة، فبحي طلعت حرب عام ١٩٤١ عن إدارته لبنك مصر وأحل مكانه صديق الإنجليز اللوفي حافظ عفيفي الذي أصبح رئيسا للديوان الملكي، وهذه دلالة رمزية واضحة علي أن العدو الحقيقي للاستعمار والملك هو للرأسمالية الوطنية.

وجاءت حركة الجيش لتمارس تجاربها المتضاربة حتي بلغت أخيرا مرحلة رأسمالية الدولة بمفاسدها المعروفة تحت اسم الاشتراكية العربية، أو السليمة، أو الحقبة! فقضت علي التطور الطبيعي للرأسمالية الوطنية. وعندما جاء السادات وارتبط بالمصالح الأمريكية أجهز علي آخر أمل للرأسمالية الوطنية التي أحل مكانها شركات التوكيلات والعمولات فيما يسمى بالانفتاح الذي أدي تلقائيا إلى ظهور فئة من رجال الأعمال المتخصصين في

استنزاف أموال البنوك والهروب بها خارج مصر، أو المكوث بها للحصول على العملات.

ما للحل أو ما للعمل إذن؟

ينبغي أن نقلل استهلاك الطاقة الكهربائية في الصراخ في الميكروفونات، وإسالة أنهار المداد في إعداد الخطابات والبيانات التي يمكن إيجازها في العبارة الشعبية الطريفة: شيلوه من فوق لأموته (ارفعوه من فوق وإلا قتلته!) والمقصود هو الآخر للعين الذي هو الغرب.

وبدلاً من ذلك علينا أن ندرس لماذا سبقنا، واستعمرنا؟ والإجابة هي أنه استطاع أن يقيم رؤساليته الوطنية، التي أدت إلى أن ينشئ كل إقليم من الأقاليم دولته للقومية، أي وطنه الذي يستوعب أمته، وأن يطور علمه وتكنولوجياه، وأن يرفع من قيمة المعصالية أو الفردية، ويسمح بالتعددية، وتداول السلطة، ومن ثم تزدهر جميع الآراء ومنها نقد الرأسمالية نفسها، وترويضها لحساب المواطنين وليس الإحسان للرعايا.

الفصل الحادى عشر

النقد الثقافى والماركسية

أولاً: الماركسية: إعادة ترتيب

لا نقصد بإعادة الترتيب ما يصلحنا اليوم كثيراً مما يسمى بإعادة القراءة أو القراءة الجديدة، لأن تلك الأخيرة تقضى إلى استخلاص دلالات جديدة من نصوص أو رسالة سابقة يقوم بها القارئ لللاحق بمفاتيح شفرته الجديدة التي تنتمى، بطبيعة الحال، إلى اهتمامات ثقافته للراثة ومطالبها. وربما تصلح القراءة الجديدة، بل لعلها تكون ضرورية بالنسبة لمجاليين رئيسيين هما اللاهوت والفن.

ففى اللاهوت، حيث يقر المؤمن بأن النص صالح لكل مكان وزمان، يلغى على مفكر علم للكلام أو اللاهوت أن يعيد قراءة النص بمعنى أن يعيد تفسيره في ضوء متطلبات فكرية أو عملية لم تكن مطروحة في زمان النص الأول، ليتسنى له موقف معين بهدف للتوفيق مع النص، أو تبرير توجهات متعارضة إزاءه.

وكذلك الفن، لأن العمل الفنى بمثابة وجود جديد، أو واقعة جديدة مثل غيرها من الوقائع، فتنى من شأنها أن تبعث إشعاعات متجددة بقدر تأثيرها فى الناس، وبقدر ما تأثيره من متعة أو استيعاب لدى المتلقين عبر عصور متعاقبة، هذه الإشعاعات هي التي يحققها العمل الفنى في ثنائيا فائض الدلالة الذي يربو ويتركم وفقاً لضروب للتشوق والنقد.

وللماركسية ليست لاهوتاً أو فناً، وبالتالي ليست في حاجة إلى إعادة قراءة بقدر ما هي في حاجة إلى إعادة ترتيب، أي تصنيف لعناصرها المختلفة.

ويبدو أن التسمية "ماركسية" لها وضع أكاديمي ونضالي خاص، مما يجعلها تسمية مروعة تثير بعض الحيرة والاضطراب. فهي تنتمى إلى

شخص تاريخي توفي ١٨٨٣، وهي أعمال واجتهادات لعبقرية فذة استطاع قبل وفاته في ذلك التاريخ للمحدد أن يطور، ويعدل ويغير الكثير من آرائه. ولقد قدر لمجمل هذه الممارسات والمؤلفات بعد وفاته أن تستقل قليلا أو كثيرا عن أوضاعها ومواقفها المحددة بالزمان والمكان. واغتربت عند بعض أنصارها أو خصومها على السواء، في صنفقة واحدة لا تميز فيها بين مجالات أو مستويات. وقد يتحول ذلك الاغتراب إلي البحث عن محور أو مركز يعاد نمج الاجتهادات والممارسات حوله لتبدو غزارتها وتنوعها وتعدد مجالاتها وكأنها تنويعات على لحن أساسي. أو كثرة من الألفة والشواهد التي تقصص عن المقصد الأصلي لماركس، على نحو ما يكشفه لنا القارئ الجديد، مثلما صنع ألتوسير في محاولة إثباته للبنية العلمية، في فكر ماركس بأسره.

وتتباين الأحكام على صحة القراءة الجديدة بقدر موقع القارئ الجديد من الحزب الشيوعي، فإذا ما كان عضوا بارزا كانت قراءته إثراء للماركسية. وإذا ما كان خارج الحزب ألبنت قراءته بوصفها مراجعة للماركسية أو ردة عنها.

فضلا عن القراءات غير الماركسية التي يتداولها خصومها، التي يكون بعضها سطوحيا سماعيا مثلما صنع هتلر في كتابه "كفاحي" وتبعه في ذلك كثير من كتاب العالم الثالث، حيث يجعلون من الماركسية فكرا متأمرا على تخريب العالم وثقافته لصالح لليهود أو دعوة للإباحية والاحاد! ومهما يكن من أمر، فليس من الإنصاف أن تستوعب الماركسية بكاملها داخل نظرية علمية، أو يقال أنها منهج فحسب، أو حسبها أن تعامل كمذهب فلسفي.

ولا ريب أن ماركس ورفيق نضاله إنجلز قد تحدثا في كل ذلك، وفي أكثر منه، ولا يعجز أي ماركسي عن العثور على نص من نصوصهما للاستشهاد به في أي مجال أو موقف، فهنا ينبغي أن نتساءل: بآية مقاييس أو معايير نلتزم عندما نختلف حول تقدير جدارة للنص الماركسي، أو صحته أو ملاءمته للمجال أو للموقف الذي يكون الاختلاف بصده؟

هل نأخذ بمعيار العلم، أم بميزان الفلسفة، أم بمقاييس الفن... إلخ؟ إذا طمستنا الفروق بين معايير المجالات المختلفة، فإننا نضمّر افتراضا معيبا، هو أن للماركسية دين من الأديان، وعلينا إما نقبل كل نصوص

ماركس ومعه إنجلز، مع التحوط باستبعاد ما نسخه كل منهما من نصوص سابقة قبل أن يتوفاهما الله في تاريخ معلوم قدره الله ليكتمل به الدين، وتتم السعادة، أو ننكر ما جاءت به الماركسية في كل مجال وحسبنا القول: لكم دينكم ولنا دين!

ولا أحسب أن أحدا من الماركسيين يقبل هذا الافتراض أو ذلك. وليس الهدف من اقتراحنا بتصنيف التراث الماركسي أو إعادة ترتيب محتواه إعادة تقدير أو تقويم له، بل المساهمة في افتتاح اللحظة أو المرحلة التالية للعمل أو البحث فيما يتعلق بهذا التراث العظيم.

ويعتمد هذا التصنيف على رفض هيمنة معايير مجال معين على سائر المجالات، لأن التراث الماركسي لا يمكن أن نفترض انتسابه إلى مجال واحد أو مستوي بعينه لمجرد أن شخصا واحدا هو الذي أنجزه. ولكل مجال هدفه الخاص وأسلوبه النوعي، وهذا هو ما يتيح لنا تمييز مجال عن آخر في نطاق المشروع للعام لصاحب التراث.

ويعني هذا منذ البداية، أن نستبعد الزعم بأن الفلسفة علم كلي ولا تختلف عن سائر العلوم إلا باتساع موضوع البحث، ويظل المنهج على هذا النحو واحدا في المجالين، ولا يحفزنا إلى هذا الاستبعاد دوافع التخصص الأكاديمي الضيق، بل تحديدنا لشروط التحقق من صدق فروضنا العلمية وقبولها للتراكم المعرفي، أو إمكان تجاوز للنتائج العلمية واندماجها في اكتشافات علمية لاحقة.

فلا يكفي أن نطلق على أية افتراضات أو دعاوي نظرية مصطلح العلم لأن أصحابها يقدرون العلم أو يصفون مزاعمهم بأنها علمية، ولكن ينبغي أن تخضع أقوالهم لمعايير المنهج العلمي وإلا فندرجت تحت مجال آخر. كما لا يعني، في المقابل، انحسار مفهوم العلم عنها، بأنها أني أو أرقى من العلم، لأن لمجالاتها التي تنتمي إليها هدفها وأسلوبها، كما أن لها مشروعيتها الخاصة التي تحدد لنا إقرارها أو إنكارها.

ومن ثم، فليس من المبرر أن نسلم بتصنيف ماركس وإنجلز لأعمالهما، لأن محاور تصنيفهما مؤسسة على مقاييس عصرهما الذي ولي. ولذلك فتصنيفنا كذلك لا يدعي صحته المطلقة، لأنه أيضا مستمد من مقاييس عصرنا لراهن، فمن المعروف أن ماركس قد رفض علم الاجتماع الذي

المتحرجه أوجيبت كونت لأنه في نظره محض إيديولوجية بورجوازية، ولم يعترف بعلم إنساني سوي للتاريخ.

فأما الفلسفة، فهي نظرة كلية شاملة وموقف أو اتجاه عام، وهي ليست وعاء يضم كافة العلوم الطبيعية والإنسانية الذي يمكن أن تفرغه للتخصصات. وليست حزمة من المعارف التي لا تلبث أن يفرط عقدها إلي علوم محددة، ولكن يظل لها موضوعاتها الخاصة مثل الوجود والمعرفة والقيم والواقع والإنسان... إلخ التي لا تصلح أن تكون موضوعا لعلوم متخصصة.

ونتشأ العمومية أو الكلية والشمول من جهتين: جهة الموضوع العام نفسه، أو أسلوب تناول الموضوعات أو التجارب الجزئية التي يمكن أن تكون موضوعا لعلوم متخصصة، ولكن الفلسفة تتطرق منها لتؤلف تجريدا وشمولا أوسع وأعم، في نطاق نسق (أي مذهب) معين.

فهمة الفلسفة هي استيعاب أو استرداد ما هو عيني واقعي مباشر ولكن عن طريق ما هو مجرد، وكلي، وعام.

والنسق أو المذهب الفلسفي لا يظل مطلقا علي نفسه، بل ثمة أفق متحرك أمام الفيلسوف هو الذي تتحدد للمشكلات الفلسفية وفقا لحركته. فالمشروعية الفلسفية للمشكلات تتحول وتتجدد دوما، والمشكلة، أية مشكلة، تصير مشكلة فلسفية لأن طائفة من الأسئلة مترال تتجمع وتتشابك ملحة في طلب للجواب أو الحل.

ولا ريب أن هذه الأسئلة تعبير عن حاجات ومطالب عملية وفكرية حثت عليها أو أنتجت أوضاع ثقافية مادية وروحية جديدة. بينما تنزع المشروعية للفلسفية عن موضوعات أخرى كانت فلسفية في الزمن القديم لاندرجها اليوم في موضوعات العلم الطبيعي أو الإنساني.

وتصوغ الفلسفة آراءها فيما يشبه الافتراضات للواسعة، وليس الفروض، لأنها لا تقبل التحقق من صحتها أو كذبها موضوعيا لاتساع قضاياها. فكل عبارة عامة لاتتعلق مباشرة بتخصص معين أو علم بعينه هي عبارة فلسفية مهما يبدو من سذاجتها أو ألفتها، وهذا هو ما يسمى بالتفلسف الشائع أو الدارج الذي نصطنعه جميعا. غير أن الفلسفة الرفيعة المستوى تلترزم بشرطين آخرين فضلا عن عمومية العبارات أو الأحكام، هما: الاتساق أي عدم للتناقض في تلك القضايا، والنسقية أي قبول القضايا

للانتماج مع غيرها في نمق أي مذهب، يحدد علاقات معينة بين عناصره ووجداته. والفلسفة منحازة، غير أن العلاقة بين الوعي الفلسفي والواقع المباشر ليست علاقة شفافة، لأنها تطرح مشكلاتها في نطاق أعم فئات التصنيف، أي المقولات مثل الكون، والوجود والمعرفة وغيرها، كما أن هذا الطرح قد اكتسب استقلالا نسبيا عبر تاريخ طويل من إثارة المشكلات، واقتراح إجاباتها وحلولها، على الوجه الذي أتاح لها أن تصنف في مذاهب وازعات وحقب فلسفية.

فالمذهب الفلسفي إذن نظرية شاملة تتطوي على منطق عام صالح للتجريد والتركيب للنمق. وعلى هذا النحو، لمذاهبها رغم عدم اعتراف أصحابها بذلك تمثل نوعا من الأنساق الاستنباطية (أي الأكسيوماطيقية)، مثل الرياضيات إلى حد ما، وخاصة الهندسة، لها مقدماتها العامة التي تترتب عليها نتائج متعددة في فروعها المختلفة. وبذلك تتميز الفلسفة عن العلوم الطبيعية والإنسانية، ولم يكن لنا أن نزع بذلك إلا بعد أن حققت العلوم الطبيعية استقلالها الخاص عن الفلسفة منذ منتصف القرن قبل الماضي على وجه التقريب، ومن ثم تصنف المادية الجدلية في عداد المذاهب الفلسفية بحيث لا تكون نظرية علمية لو منهجا عاما.

وهنا يمكن للنظر في قضية قلب ماركس لهيجل، فأعتقد أن ما صنعه ماركس هو استخلاص منطق الجدلي من هيجل، ولكن ليس بالمعنى الذي يستعمل فيه هيجل مصطلح المنطق لأنه عنده أكثر من المنطق، فهو يعده علماء، كما أنه لا يفصل فيه بين المنطق، والمحتوي المعرفي، والمذهب.

أما ما أعنيه بالمنطق فهو أشد الجوانب النظرية تجريدا، وأكثر قواعد الاستدلال عمومية ولكن دون محتوى معين، فهو إطار فارغ يختلف هدفه عن هدف المنهج. فبينما يهدف المنطق إلى طريقة العرض والبرهان، يستهدف المنهج الاكتشاف لأنه خطوات لها مسار معين يؤدي إلى محتوى معرفي لم يكن متضمنا في المقدمات.

أما ما يسمى بالمنهج الفلسفي، كالجدل الهيجلي، أو التحليلي، أو الفئومولوجي، أو البنيوي، فليس منهجا خالصا، بل هو منحي approach، تختلط فيه الخطوات والمسار والنتائج الأخيرة (أي المنهج)، بوجهة النظر المسبقة التي يصرح بها منذ البداية، وهي التي يعلنها

المذهب الفلسفي في مقدمات نسقه الاستنباطي الذي يتخفي في إهاب التقرير المعرفي، وللعرض الوقتي.

فما يسمى بالمنهج الفلسفي هو طريقة التعامل مع مفردات النسق الاستنباطي ومفاهيمه الخاصة وتحديد العلاقات بينها، وبالتالي يختلف عن المنطق الذي هو أكثر القوالب تجريدا وشمولا وعمومية، لأنه إطار فارغ معد للاحتلاء سواء في الفلسفة أو العلم أو الحياة اليومية بوصفه أنماطا للاستدلال وقواعد للتحويل من المقدمات إلى النتائج.

فما أخذ ماركس من هيجل هو المنطق الهيجلي الذي يصنع قطيعة كاملة مع منطق أرسطو.

وحينئذ يتيسر لنا تصحيح التفسير المشهور بأن ماركس قد أخذ عن هيجل النواة العقلية ونزعها عن الغلاف الوهمي، وهو الذي فسرنا للتفسير بأنها فكرة الجدلية أي العملية دون فاعل أو ذات بحسب تعبيره. فلو أخذنا هذه العبارة علي وجهها المباشرة فقد تدخلنا في بنوية وضعية بما تتطوي عليه من محتوى معرفي محدد، ولعل الأفضل أن نفسر ذلك علي أنه المنطق، لأنه مجرد، ولأنه يستبعد للذات أو الفاعل بحكم التعريف الذي أسلفناه.

أما العلم، سواء في الطبيعة أو الإنسان، فيختلف عن الفلسفة في أنه المشروع أو المجال للوحيد الذي يتيح الاتفاق في وجهات النظر إلي موضوع الدراسة عن طريق الاتفاق فيما يوديه الباحثون المختلفون من إجراءات. فهو الاتفاق علي الطريقة التي تتلخص بها الخلافات كي تحسمها كلما كان ذلك متيسرا. فهو إذن منهج ينتج محتوى معرفيا وشرطه إمكان تحقق الموضوعية التي يصبح تعريفها الإجرائي: ما يمكن الاشتراك في إنجازه أو ملوك نفس الطريق لبلوغ نتائجه، أي هي ما يؤسس خلال العمل للمتنفق عليه بين الباحثين، وهذا هو ما نجد في النموذج الناجح للعلوم الطبيعية المنضبطة. غير أن العلوم الإنسانية أو الاجتماعية - والمعني واحد - تحاول أن تبلغ نجاح العلوم للمنضبطة، ولا أقول احتذاءها، في بلوغ الموضوعية العلمية، ولن يتم ذلك إلا بتوفر شرطين:

١- التساوق أو السواء الملهي بمعنى إمكان رد المناهج المختلفة حاليا في العلوم الاجتماعية، وقابليتها للترجمة إلي خطوات وإجراءات يمكن

أن يؤديها أي باحث مهما أنكر المتحي أو الإطار للنظري المرجعي الذي يقترح تلك المناهج المختلفة.

٢- التكافؤ الفيلسفي الذي يعني الاتفاق علي التعريفات الإجرائية للمؤشرات الخاصة indicators بالمفاهيم المستخدمة، بحيث يمكن أن ننسبها إلي مقام مشترك يتيح المقارنة الدقيقة علي أساس للقياس بنفس الوحدات. وعلي هذا الوجه ينتج المنهج نتائج نظرية يمكن أن يتجاوز بعضها البعض بحيث ينتقل العلم من مرحلة إلي أخرى، ولا تتحول نظريته إلي عقائد أو مذاهب تفتقرن بأسماء أصحابها، وروادها الأوائل.

وهنا يمكن القول بأن ما قدمه ماركس في كشف سر الإنتاج للرأسمالي من خلال فائض القيمة هو نظرية علمية تخضع لمعايير العلم، وبالتالي ليست فلسفة، وليست مذهبا عاما، كما يؤثر بعض الماركسيين إطلاقه علي الماركسية، فهو قول أشبه بشعار "الإسلام هو الحل" من جهة للتعميم الفضفاض الذي يضم كل شيء ولا يميز أي شيء.

ينبغي إذن أن نفرق في التراث الماركسي بين ما هو علمي وما هو فلسفي، فالفلسفة بطيئة النمو لأنها شديدة العمومية، بينما للعلم سريع التطور وتتقلب معارفه من فترة لأخرى، وتتجاوز نظرياته بعضها البعض، وتفتح الطريق أمام تغيرات أكثر استيعابا وصدقا. ودمج الفلسفة بالعلم فيما يسمى الفلسفة العلمية مخاطرة بالفلسفة والعلم معا، فالفلسفة حينئذ تفرض علي العلم أن يتريث في تطوره بحيث تلائم خطواته قضبان الفلسفة الحديدية حتي لا يخرج عن الخط المرسوم الذي وضع تصميمه في مرحلة سابقة، وحسب العلم في الفلسفة العلمية أن ينصرف إلي مجموعة من الاجتهادات والتأويلات التي تدور حول للنصوص الأصلية للموتى العظام.

فالتوحد أو المزج بين دوري الفلسفة واللعلم لابد أن ينزلق بالتراث الفلسفي إلي التحول إلي لاهوت عصري. فالفلسفة العلمية تلتق بين وظيفتين متباينتين تلفيقا قد يسودي في نهاية الأمر إلي أن تبطل الواحدة مفعول الأخرى. فهي تحاول الاحتفاظ بوظيفة الفلسفة كجمال يمكن أن يستمر ويدوم مادامت إطارا شاملا من الافتراضات للوسعة، والتوجهات النظرية التي لا تستوجب تحققا مباشرا يكشف في المدى القصير صحتها أو بطلانها، كما تستدرج برداء العلم وتتشبث بطابعه التقريبي المتطور الذي يسمح لنظريته

وقوانينه أن تتجاوز بعضها بعضا لكي تبلغ صيغا أدق تفسيراً، أو لوسع احتواء لحالات متعددة متجددة.

وهي بذلك تقصد الأمرين معاً، فهي بوصفها فلسفة تعجز عن تقديم تجريد وتعميم مشروع لأنها أثقلت خطوها، وضيق من شمولها بتعلقها بصحة نظرية أو نظريات علمية معينة نجحت أو راجت في عصرها، أو بارتئانها بقوللين محددة، أو للزامها للصارم بأدوات وقواعد منهجية كانت صالحة في عصرها.

ويقدم لنا تاريخ الفلسفة مثالا علي ذلك بفساد المشروع الكانطي في نقد العقل الخالص بقيامه علي مبادئ فيزياء نيوتن التي تقوضت دعائمها بضربات للنسبية العامة للمكان والزمان المطلقين. ولا يعني هذا أن النموذج النيوتوني للطبيعة قد أعلن إفلاسه تماما، بل يعني أن النظرية للنسبية قد تجاوزته، أي أنه صالح كحالة محدودة من حالات تطبيق النسبية، وإذا حاول الخروج إلي أبعد من ذلك يكون باطلا. وهكذا الحال في التحليل العلمي للرأسمالية عند ماركس، يصدق علي حال الرأسمالية وأوضاعها التي عاصرها، ولكنه لم يعد صالحا لما تطورت إليه للرأسمالية بعد ذلك. وما دمنا قد اعترفنا بعلمية النظرية فلا بد من الإقرار بقابليتها للتجاوز، وإلا جعلنا منها فلسفة أو لاهوتا.

ولأن الفلسفة العلمية تستعير لنفسها صفة العلم، فقد فرضت عليه أن يكف عن اكتشاف الجديد، وعلي العلماء أن يصوغوا نتائجهم بحيث تتسق مع تأكيدات الجهات العليا. وثمة نص موجز محكم لماركس في مقدمته للطبعة الثانية للمجلد الأول لرأس المال، قد يلقي ضوءا علي ما أود للدفاع عنه:

"بعد النقاط المادي بالتفصيل، وتحليل الأشكال المختلفة للتطور، وتتبع ارتباطاتها الداخلية، فهذا وحده يمكن للحركة الفعلية أن توصف علي نحو ملائم، وإذا ما نجحنا في ذلك، أي إذا انعكست حياة موضوع بحثنا بشكل مثالي في المرأة، فإن الأمر يبدو وكأننا كنا نملك من قبل مجرد بناء قبلي".
يتبين من هذا النص مستويان:

الأول: هو مستوي منهج البحث والثاني مستوي طريقة العرض، وهذا الأخير هو الذي يوهم بوجود نموذج جاهز وسابق للمعرفة والبحث وصالح بالتالي لكل مكان وزمان، وهنا تبدأ الدوجماتيكية الجامدة ويشرع الخلط بين

الفلسفة والعلم، وتنشط للقراءات الجديدة لكي توصل نظريته العلمية، ولا أقول فلسفته، حياتها مع المعطيات الجديدة التي لم تعد ثلاثتها، بدلا من تجاوزها. أما المادية للتاريخية، فليست بديلا لعلم الاجتماع أو أية علوم اجتماعية أخرى لأنها لمشاج من فلسفة وجود تجعل الصراع طباعه الأصلي بين الإنسان والإنسان في مرحلة ما قبل للتاريخ الإنساني حيث المجتمعات الطباقية، وبين الإنسان والطبيعة عندما يبدأ التاريخ للإنسان بإلغاء الطبقات، ونظرية معرفة والقيمة، أي مادية، يمدق الوجود فيها الوعي ويقف مستقلا عنه، وفلسفة تاريخ تحدد له مساراً حلزونياً جديلاً، بل ويخلق في نهاية الأمر دائرة بدأت بالشيوعية البدائية وتنتهي بالشيوعية. ولكنها أي للمادية التاريخية، تحمل في جوفها افتراضات واسعة يمكن أن يغزل منها فروض علمية لعلم الاجتماع والتاريخ.

ولا يزعم للتصنيف أو إعادة ترتيب ما يخص الفلسفة وما ينسب للعلم أنهما منفصلان لا شأن للواحد منهما بالآخر.

فالفلسفة دورها الخاص بالنسبة للعلم من حيث نقد هي دائم له، وطرح لمشكلات جديدة. كما أن العلم يؤثر في تطوير الفلسفة في المدى للبعد، لأنه بفكراته الثورية يقضي إلى إعادة للنظر في طرح للمشكلات الفلسفية، على النحو الذي يكون فيه عاملاً حاسماً في تقسيم تاريخ للفلسفة إلى عصور متميزة.

وتبقى كلمة فيما يختص بالإيديولوجية، فليست الإيديولوجية مجالا مستقلاً بين مجالات الفلسفة والعلم، فهي للوسط أو للسباق الذي يحيا فيه منتج الفلسفة أو العلم أو أية ممارسة أخرى، وتفيد في تفسيرنا لللاحقة لهذه المجالات والممارسات بعد إنجازها، كما أنها حافز يسبق أو يساوق الفعل الإنساني للمبدع في كافة تحليلاته.

وأغلب للظن أن أفضل مجال لدرستها هو علم اجتماع للمعرفة حيث تدع للبحث وفقاً لأدوات العلم ومعاييرها، بدلا من تنصيبها أقنوماً، أو كيلاً، أو حتى مشبهاً مراوغاً تقام له للدنات والمؤتمرات، ويملاً للكثير من الصفحات والمجلدات.

ثانيا: ماركس واللاهوت الإنساني

ليس حديثنا اليوم فقرة من فقرات برامج الاحتفال بسقوط الاتحاد السوفييتي، لأن ماركس الذي يعيننا هنا ليس هو بعينه الذي صدرته السلطات السوفيتية علي نحو ما صودر أرسطو لحساب الكنيسة في العصور الوسطي، وكان الحرق علي الصليب جزاء من يقترب جريمة مخالفته مثلما حدث لبطرس الشهير بالمقتول في تاريخ الفلسفة.

فلقد كان الاتحاد السوفييتي رأسمالية دولة فاشية ذات شعارات اشتراكية، وكانت تحكمه فئة من البورجوازية البيروقراطية التي تملك اتخاذ القرار في استخدام أدوات الإنتاج لصالحها المباشر، ولو ظل ماركس حيا لأدانه السوفييت بالارتداد عن الاشتراكية العلمية، كما صنع لينين مع كاوتسكي قائد الدولة الثنائية الذي أصبح اسمه رسميا للمرتد كاوتسكي) لاحظ للمصطلح اللاهوتي).

ولكننا نستلّف ما يدّناه في حديثنا السابق "الماركسية: إعادة ترتيب" لنكشف بعض ما يترتب علي الخلط بين اللاهوت والفلسفة والعلم في درس التاريخ. فلا شأن لنا بماركسية الاتحاد السوفييتي، كما لا شأن في تقديرنا للديموقراطية بسقوط ما يسمى بالديموقراطيات الشعبية، كما لا علاقة للإسلام بنجاح أو إخفاق للجمهورية الإسلامية في إيران أو أفغانستان أو موريتانيا والسودان، والقياس مع الفارق للهائل طببيعة الحال.

١- العقل والمنطق

ليس العقل كيانا، أو عضوا، أو حاسة، والاستخدام للغوي هو الذي يغرينا بهذا الاعتقاد، فالإنسان في عمليات الاتصال والتواصل داخل جماعته يستخدم ألفاظ للغة التي تطورت عن الإيماءات والإشارات والصيحات. ونظمت نسقها الخاص للتعبير والتخاطب، كما حدث ما يمثل ذلك في سائر أنظمته ونساقه الثقافية أو الحضارية التي يرتب بها جوانب حياته في الأمرة أو الاقتصاد أو السلطة أو غيرها. وفيها تتحول وحدات التعامل الاجتماعية إلي مفردات للتداول والتواصل التي تحدد بدورها أسلوب التفاعل الاجتماعي.

فالإنسان يختلف عن الحيوان في تواصله مع أفراد نوعه باللغة التي هي منظومة علامات أو رموز، علي حين أن الحيوان في تواصله يستخدم

أفعالا حسية قريبة الصلة بما يريد أن يبلغه لأفراد قطيعه أو سربه عن طريق الحركات أو الرائحة أو الصيحات، وليس في وسعه أن يتعامل مع أشياء الطبيعة أو يعبر عنها في غيابها. بينما يستخدم الإنسان الكلمات - أو الإيماءات - وهي نوع من التمثلات، أي إعادة الحضور أو استعادة المثل، أي للتعامل مع الغياب بما يستحضره من أدوات الاتصال الرئيسية لدى الإنسان. ولكل مجال أو فاعلية إنسانية في زمن معين أو مجتمع بعينه الإطار الخاص للتواصل الذي يتطور ويتبدل بدرجة أو بأخرى.

وتتراتب أو تتصاعد تلك الأطر التواصلية في درجة عموميتها حتى تصل إلى أكثر الأطر عمومية وتجريدا، وهو إطار الاستدلالات المنطقية الفارغة من المحتوى. والقابل من ثم للتطبيق على كل مجال وفاعلية بموجب اتساعها، وشمولها، وتجريدها، وهي تعني الانتقال من مقدمة إلى نتيجة تلزم عنها.

وهذه للعملية، بما تتطلبه من شروط وقواعد وتعريفات هي التي نسميها عقلا. ولأنها لا تتطور أو تتغير إلا عبر حقبة زمنية متباعدة جدا، رسخ الاعتقاد بأن لها منتجا هو العقل الذي لا بد أن يكون واحدا، وثابتا، ولزليا، بينما هو الإطار أو النمق أو النظام الذي يتبوأ قمة أطر للتواصل بين البشر بوصفه أعم القواعد أو القيود الملزمة لعضوية الإنسان الصحيحة في مجتمعه، وإلا عد مجنونا وأقرب إلى الحيوان. فهو إذن، كما يتجلي في منطق، أدنى إلى طبيعة اللغة، ولذلك يواصل للباحثون في الفلسفة والمنطق والرياضيات جهودهم المضنية في صوغ تعاليمه التي لا تكف عن التوسع والشمول.

ولذلك نجد تطورا في رموز للمنطق وقواعده كما نتبى عند أرسطو، ولينبتمس، وكناط، وهيجل، وأخيرا المنطق الرمزي، أي الرياضي. فالعقل إذن اسم يطلق على مجموعة من الأنشطة والوظائف لأنه أعم قواعد للتداول والتواصل، وليس شيئا فسي ذاته، أو جوهر بعينه. وليس هو كما قال ديكارت أعدل الأشياء قسمة بين البشر. واللغة المعتادة، أي اللغة الطبيعية، أو الشفهية هي التي أدت إلى هذا الخلط، لأن هذا هو شأنها دائما لمحدودية قواعدها في الإعراب والتصريف. ولعل وصفنا لأمر من الأمور بأنه غير معقول يكشف عن صحة ما ذهبنا إليه عندما نصف بذلك كل ما يخرج عن القواعد المألوفة التي يلتزم بها الجميع في أي مجال من المجالات.

فقوانين العقل، إن صح أن له قوانين، هي قواعد أو معايير يمكن أن تطبق أو تخرق، وليست قوانين علمية تصف وتفسر، بل هي قوانين تشريعية تبيح أو تحظر.

وتتطور قواعد شفرة العقل بوصفه أعم أطر التواصل وفقا لما يغلب علي معيار الثقافة، أي أسلوب للحياة الإنساني، من صبغة أو نزعة مركزية تحدد للمنظور الشامل لعلاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقات البشر فيما بينهم. ويبدو هذا، علي سبيل المثال، في سيادة النظرة الإحيائية animism قديما بحيث يضافي الروح أو النفس علي كل كائنات الطبيعة، أو في غلبة النظرة البيولوجية التي تميز بين للفرد والنوع والجنس في كل الأشياء كما نجدها واضحة بارزة في منطق أرسطو، وكذلك في تعقد النزعة الحيوية vitalism التي تفاضل بين الكائنات بحسب نزوع كل منها إلي كماله الخاص، ومن ثم يسمو كمال للنوع الذي يشمل الأفراد علي كمال الفرد أو الشخص.

ويبدو هذا جليا لدي هيجل في الصيرورة وتوحيده بين الشمول والعينية، كما تأثر كلاط بالنزعة الميكانيكية التي سيطرت في عهده، ونجد في الفكر الإسلامي عند الفارابي وابن سينا وغيرها هيمنة النظرة السلطوية التراتبية التي تقسم للكائنات إلي رؤساء وتابعين...إلخ.

فثمة إطار مرجعي يمثل الأفق البعيد الذي يحدد قواعد العقل أو ما يمكن أن يترادف مع للمنطق بوجه أو بآخر. ولذلك نتوقع دوما تطور العقل وفقا لتطور الإطار المرجعي العام الذي لا يظهر نفسه صراحة أمام الفكر والسلوك الإنساني الواقعي. ويمتفرق هذا التطور غير الملحوظ، زمانا طويلا بحيث لا يبدو كتغير مباغت إلا علي مستوي للتنظير الفلسفي والمنطقي. غير أن البشر العاديين يظلون في حياتهم اليومية وتصرفاتهم المعتادة علي ولاء للأساليب للمنطقية السابقة علي التطور الجديد حتي يأنه أحفادهم بدرجات متفاوتة. والمنطق المسائد الآن هو المنطق للرمزي أي الرياضي الذي يستجيب لمطالب للتنظير العلمي الحديث، وهو بذلك أوسع وأقدر من أنواع المنطق الأخرى التي عجزت عن فصل المحتوي المادي للمعرفي عن الصورة للمنطقية المجردة، وأصبحت تلك الأنواع السابقة من المنطق حالات محدودة من حالات تطبيقه. فالمنطق الأرسطي، علي سبيل المثال، يُستوعب كله داخل حساب الفئة في المنطق الرياضي، وبذلك تيسر

لهذا المنطق أن يوسع من قاعدة الاستدلال بإضافته لحساب الفئات، حساب الدالات، وحساب القضايا، وحساب العلاقات، وهو ما يزال يتطور ويمتد. وعسي أن يصلح ما تقدم توطئة ومدخلا للحديث عن العلم والجدل لدي ماركس.

٢- الجدل والعلم

عندما يقول ماركس أو إنجلز أن التصور المادي للعالم يعني ببساطة تصور للطبيعة علي نحو ما هي عليه دون أية إضافة غريبة عنها، فإما أنه يعني شيئا محددا، أو قد لا يقصد شيئا علي الإطلاق. فتعبرها علي أن ماركس يقدم تفسيراً أو تصوراً conception (أي مجموعة من المفاهيم المترابطة) يحاول أن يفهم الطبيعة بمقتضاه دون أن يفترض كائنات زائدة عنها، هو قول لا يضيف شيئا ولا يعبر إلا عن نيته ورغبته في ألا تكون مفاهيمه التي يفترضها قد انطوت علي ما هو أكثر من الطبيعة، وذلك لأنها رغبة بشارك فيها للناس جميعا دون استثناء، كما لا تفرق باحثا عن آخر، ولا تصف طريقة معينة من طرق البحث لأن أصحابها جميعا يتمنون ذلك، ولكنهم يختلفون في تصوراتهم وفروضهم التي يقرحونها، ولابد من تحديد القواعد والمعايير المنهجية التي تتحقق بموجبها.

يبقي إذن أن ماركس يعني بعبارته شيئا محددا يميزه عن غيره، وهو أن تصوره المادي يعكس الطبيعة بدقة وإحكام، وأن نظريته هي المعادل أو النظير الفكري للواقع الموضوعي.

غير أن ذلك يفترض أنه قد عرف مقدما وقبل البحث ما هو الواقع الموضوعي، ثم قارن بين هذا الواقع الذي يعرفه سلفا وبين تصوره المادي فوجد أن ما يعرفه من قبل هو بعينه ما تصوره في نظريته، وإلا لما أصدر هذا الحكم القاطع بأن التصور المادي الخاص به، هو تصور للطبيعة كما تكون عليه. ولكن كيف يتيسر لكائن ما أن يجمع بين علم الله الكلي الشامل، وبين اجتهاد الإنسان في محاولاته لبلوغ قدر من العلم؟

ألا نطوي تلك النظرة علي نزعة صوفية لاهوتية تملك اليقين الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟

وربما يشرح الماركسيون تلك العبارة بأنها تؤكد فحسب أن للتصورات المادية تشير إلي أمور ذات وجود موضوعي خارجي مستقل عن الإدراك

أو الوعي. حقا، هناك الموضوعات المستقلة عن تصوراتنا، ولكن من أدرانا بأن تصوراتنا عنها صحيحة؟

قد يكون الرد سريعا وبسيطاً: "حقيقة حلوي البودنج في اللثامها"، وهي عبارة ماركسية مشهورة، وكأنهم بهذه للوصفة البسيطة قد حلوا مشكلة المعرفة العلمية علي نحو نهائي قاطع.

إذن، إذا كان الأمر كذلك، فحقيقة الشمس هي ما نراه من قرصها المتحرك في السماء، وحقيقة النجوم هي تلك للمصابيح الخافتة التي تنير قبة السماء، وحقيقة الرأسمالي هي منقذ للعامل من البطالة... إلخ.

فالعالم لا يقوم علي هذا المعيار للمزاج البسيط لأن موضوعات المعرفة ليست من هذا النوع الذي تحسم فيه الحواس والجوارح، ولا بد أن نتعامل مع مقياس البودنج هذا علي أنه محض دعاية لا تليق بالعلم أو الفلسفة، وذلك لأننا لا نفهم شيئاً من إدعاء مطابقة الواقع لأننا لا نملك مسبقاً، أو ليس لدينا ما يحسم نهائياً فيما يكون هو الواقع، لنعود ونقارن أو نطابق بينه وبين فكرتنا عنه.

وقد وقع نيوتن في هذا الخطأ نفسه، ليس في إجراءاته العلمية ونتائجها النظرية، بل في تصويره أو فلسفته عن العلم عندما قال: أنا لا أصطنع الفروض وذلك لأنه كان مقتنعا آنذاك أن مفهومات نسقه أو نمونجه العلمي مستمدة مباشرة من للواقع أو خبرته للصيقة به، أو هي مستعارة من التجربة. ولقد عرفنا فيما بعد أن مفهوماته لم تكن مجرد تجريد من خبرة حسية، بل هي ابتكار عقلي نجح إلي حين، حتي جاء أينشتاين فأثبت أنه من الممكن لنا باستخدام مبادئ ومفهومات أساسية شديدة الاختلاف عن مبادئ ومفهومات نيوتن، أن ننصف المدي الرحيب الذي يشمل معطيات الخبرة، لإصافاً بفوق كل حد إذا ما قورن بما قدمته لنا مبادئ نيوتن ومفهوماته.

وقد ترتب علي الاعتقاد بتطابق المفهومات العلمية مع الخبرة، لنزلاق بعض الفلاسفة إلي استخلاص نتائجها بحيث أصبحت هذه المفهومات تعبيراً عن بنية الواقع نفسه أو ماهيته أو جوهره، بل وبنية العقل أيضاً التي تقوم علي ضرورة باطنة لا تتخلف. فكان القانون العلمي الذي يصوغه العالم في مرحلة من مراحل تطور العلم، باطن في الطبيعة نفسها بمقتضي ضرورة أرادها الله للعالم المخلوق علي هذا النحو، كما نجد مثل ذلك لدي المعتزلة في علم الكلام، أو أن القانون مفروض علي للعالم وفقاً لمشيئة الله التي

توجهه كيف أراد كما زعم الأشاعرة، بل إن نيوتن نفسه كان يعتقد ذلك الرأي في كتابه "المبادئ الرياضية للفلسفة الطبيعية".

وسواء كانت النظرة إلى القانون أو المفهوم العلمي علي هذا النحو أو ذلك، فقد كانت نظرة متعجلة إلى تطور العلم جعلت من مرحلة من مراحل تطوره ختاماً نهائياً للمعرفة، وتحولت فيه الاجتهادات الإنسانية، في المعرفة إلى ألقانيم مقسمة.

ويكشف تطور المعرفة العلمية، وخاصة في الفيزياء النظرية بعد الثورة العلمية الثانية، أن علم الطبيعة (الفيزياء) ليس هو الطبيعة، وأن ثمة مضافة بين الطبيعة والباحث في الطبيعة هي التي تسمح له أن يضيف فاعليته الخاصة في البحث عن طريق افتراض نموذج أو بنية خاصة تري وفقها الوقائع. وتقدر أهمية ذلك النموذج أو تلك البنية باستيعابها لما هو مشاهد من تفاصيل عديدة حتي يأتي عالم آخر فيقترح بنية أو نموذجاً أكثر استيعاباً من السابق الذي برزت وقائع جديدة لاتقبل احتواءها داخله، وهكذا إلى غير نهاية منظورة.

فثمة مستويان، لكل منهما لغته الخاصة في التعبير عنه: مستوي الإدراك الحسي، وملئمة اللغة الشبئية أو اللغة الطبيعية التي نتداولها في حياتنا اليومية، ومستوي التصور الذي يهدف إلى التحليل والتفسير، ويعتمد علي مفهومات أو تصورات ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة تجعل منها نسقاً أو نموذجاً أو بنية. ولغته هي ما يمكن تسميته بما وراء اللغة (ميتالغة) أو اللغة الشارحة، ولأن هذه اللغة الأخيرة تستخدم في كثير من الأحيان ألفاظاً من اللغة الشبئية، فإنها عرضة للخلط بين المستويين، مستوي الأشياء، ومستوي معرفة الأشياء، فكانها نوع من المجاز الأبي الذي لا يحمل قيمته الجمالية أو الفنية إلا إذا اندرجت مفرداته في نسق جديد وعلاقات جديدة بينها.

لذلك ينبغي لنا عند الحديث عن المعرفة العلمية أن نميز بين عالمين: الأول عالم الحس، أي عالم الأشياء والمعطيات الحسية، والثاني هو الصورة أو النسق العلمي المعرفي للخاص بكل فرع من فروع العلم. فالذي تعنيه الفيزياء مثلاً بوقوع حادث ليس هو العملية الفردية الفعلية للقياس التي تتضمن دائماً عناصر عارضة وغير جوهرية، بل تعني في الفيزياء مجرد عملية نظرية بقبينية (أي بقبينية بالنسبة للعلاقات المحددة بين عناصر

للتسق)، وهي بهذه الطريقة تستبدل بعالم الحس المعطى لنا مباشرة عن طريق أعضاء الحس أو أدوات القياس التي تدعم أعضاء الحس، تستبدل بعالم الحس هذا عالم آخر هو صورة للعالم الخاصة بالفيزياء أو في الفيزياء. وهو بناء نظري تصوري، كما أنه بناء تحكمي إلى درجة معينة، ومبتكر بهدف تجنب طريق اللاتيقن الذي ينطوي عليه كل قياس فعلي، ومن أجل إمكان قيام علاقة متبادلة بين المفاهيم العلمية.

ويترتب علي ذلك أن يكون لكل مقدار فيزيائي مقيس معني مزدوج، الأول هو ما يعطيه القياس مباشرة، أي ما يخضع للمشاهد الحسية، والثاني هو ما يكون مترجما في صورة العالم الخاصة بالفيزياء. ولا تشمل تلك الصورة المقادير التي تخضع للملاحظة فحسب، بل تنطوي علي مكونات ليس فيها سوي دلالة غير مباشرة لعالم الحس، وهي ما تسمى بالمفترضات constructs) وافق مجمع اللغة بالقاهرة علي اقتراحنا بهذه الترجمة في الدورة الثانية والخمسين ٨٥-١٩٨٦) وهي التي لاتخضع بذاتها للملاحظة والتجريب المباشر، ولكنها ضرورية لتفسير الوقائع والمعطيات المشاهدة مثل الجاذبية والأثير وغيرهما.

وإن يخضع المعني الأول للغة الشبئية أي لغة التعبير عن الأشياء، بينما يتبع الثاني للغة للشارحة، أي لغة التصور والتفكير في الأشياء.

وقد نضرب مثلا يوضح اللغة الشبئية واللغة للشارحة في رؤيتنا للون الأزرق في السماء أو المحيط، فهذه لغة شبئية، أما اللغة للشارحة، أي للغة العلمية، فتتكر وجود ذلك اللون علي نحو ما تشاهده كيفيا وتحيله إلي أطوال موجية معينة.

ولقد صنع ماركس ما يشبه هذا إلي درجة كبيرة في تحليله للنظام الرأسمالي وتصوره لمرحل تطور المجتمع عندما افترض نمط الإنتاج، والقوي المنتجة وعلاقات الإنتاج، والبنية، والبنية العليا، وفائض القيمة وغيرها فهي مسائل لاتخضع للمشاهدة المباشرة، ولكنها تشكل نموذجنا يفسر كثيرا من الوقائع التاريخية بجلاء وبساطة. ولقد اعترف ماركس في مقدمته لرأس المال بأن أدوات المنهجية في تحليل التاريخ التي تقابل، كما يقول، الأجهزة المعملية في العلوم للطبيعية، هي التجريد، ولكنه ما لبث أن قال في مواضع أخرى كثيرة إن ما افترضه هو اكتشاف للماهية والجوهر والعلاقات الباطنة للضرورية وهو ما لا نوافقه عليه.

ويعني هذا في نهاية الأمر أن العلم لا يقدم صورة الطبيعة دون إضافة غريبة، بل هو نفسه إضافة غريبة عن الطبيعة. فلكي يعرفها، أو بعبارة أخرى، لكي يسلك الإنسان فيها طريقه بنجاح، لابد أن يفرض عليها تصورات له الخاصة التي تتفاوت في درجة استيعابها ونجاحها، ولكن دون أن يزعم أن ما يقدمه من تصورات هي الطبيعة نفسها، بل هو مدي علمه بها الذي هو فاعلية إنسانية تنمو وتزكو إلى غير حدود. أما إذا اعتقد أنه يقول كلمته النهائية وأنه صوت الطبيعة ومرآتها فإنه ما يلبث أن يتحول إلى ضرب من اللاهوت أو الميتافيزيقا، ولذلك نجد أن ما يستمر من العلم هو المنهج الذي ينتج نماذج وأطرا متفاوتة، وليس المحتوى المعرفي بقوانينه ونظرياته.

ورغم أن ماركس قد رفض الميتافيزيقا إلا أنه استبدل بها ميتافيزيقا أخرى، فما رفضه من الميتافيزيقا متابعا بذلك هيغل، تصور للعالم مشقتا مفرقا متعددًا، وساكنا مستقرا، وتصور الأشياء تامة ثابتة ومستقل الواحد فيها عن الآخر. بينما يري ماركس للعالم علي نقيض ذلك، ويطلق علي نظريته الخاصة عن العالم المنهج الجدلي كما صنع هيغل من قبل، مع اختلاف بينهما في البداية أو الأولوية. فجعلها ماركس المادة، وانطلق هيغل من للفكرة. فالتناقض الباطن للمحايث للأشياء هو طبيعتها وماهيتها ومصدر تطورها بحيث يجعل من الأشياء عمليات في صيرورة. ويقوم المنهج الجدلي عند ماركس إلى جانب التناقض علي قانون تراكم التغيرات الكمية يؤدي إلى تحول كمي، وقانون نفي النفي.

وهو لا يجعل منها خطوات تؤدي إلى المعرفة بقدر ما هي وصف للوجود (أي المادة التي هي في حركة) سواء في الطبيعة أو للتاريخ الإنساني. وبضربة واحدة وحد ماركس بين طريقة فهمنا للأشياء، وأسلوب وجود تلك الأشياء.

أي أنه صاغ نظرية الوجود (الأنطولوجيا) ونظرية المعرفة (الابستمولوجيا) وكذلك المنطق في نسيج واحد. فكل ما هو واقعي هو عقلي وكل ما هو عقلي هو واقعي أيضا كما يقول هيغل، علي أن نترجمها في الماركسية إلى: كل ما هو موجود في الواقع يطابق تصور ماركس عن الواقع، وتصور ماركس عن الواقع يطابق ما هو موجود في الواقع!

وأظن أن العبارة الشهيرة: التصور المادي للعالم هو ببساطة تصور الطبيعة على ما هي عليه دون إضافة غريبة عنها هي تنويع على نفس النغمة.

فقوانين الفكر الإنساني تتطابق مع قوانين الطبيعة وليس غير قوانين للجدل أصلح لهذا لأنها تقدم لنا الضمان الذي يشبه ضمان الصدق الإلهي عند ديكرت الذي يكفل له ألا تكذب وقائع العالم مبادئ الفكر لديه. إلا أن ديكرت رغم طموحه وغروره الماثور عنه، كان على غير يقين من للتطابق بين المجالين، ولذلك للتمس ذلك اليقين من صدق الله الذي لا يخدع عباده. غير أن ماركس يقينه للجدلي الراسخ استرد ذلك الضمان الذي اغتصبه إله ديكرت من قبل وأحل مكانه (التناقض) ذلك الإله الصانع عند أفلاطون، والمحرك الأول، عند أرسطو. بل إن انجلز يزيد عليه في كتابه ضد دهرنج فيقول أن التناقض أيضا باعث الحياة، أي للخلاق.

وكان لابد للتناقض في هذا التصور للجدلي المهيمن على الوجود والمعرفة والحياة، أن يتجاوز دلالته المطلقة المعروفة ليمس كل شيء ويكرس كتسمية تطلق على أي اختلاف، أو تضاد، أو تميز، بينما كان للمنطق التقليدي الذي نستخدمه في استدالاتنا وتفكيرنا قبل الهداية الجدلية، مقصورا على وصف أحكامنا على الوجود، ولم يكن صفة للوجود نفسه، فيكون للتناقض بين قضيتين إذا اختلفنا في الكم وكيف معا فلا تصدقان معا ولا تكذبان معا في نفس الوقت، وبنفس الاعتبار.

ويعني التناقض ببساطة افتقاد الاتساق، والغريب في الأمر أن هيغل وهو يعرض منطق أو جدله كان يقدمه بطريقة أراد لها الاتساق بالمعنى المنطقي للمألوف حتي لا يتهمه قراؤه بالخرف والتخليط. غير أنه لم يكن في الحقيقة يقدم منطقاً بقدر ما كان يقدم آراء علمية وفلسفية، وكان يستخدم أمثلة من الأحياء والكيمياء وغيرهما، فلم يقترح منطقاً صورياً كما ينبغي أن يكون للمنطق، بل اقترح محتوى وقائعا منظورا إليه بطريقة مخالفة لطرق أرسطو وكانط.

والواقع أن الجدل ليس موجودا على نحو قبلي في التاريخ أو للطبيعة لأن الإنسان هو الذي يصف الأشياء والوقائع والعلاقات بينها على أنها مع، أو ضد، أو نقيض، أو مختلفة، وهو الذي يغير في هذه الأشياء والعلاقات بينها.

فكانه هو الذي يضفي الجدل علي عالمه وليس لنا أن نعود فنقرر أن العالم جبلي في جوهره وماهيته.

واقـد احتفظ هيجل بالحدود، أي للمصطلحات والمقولات، والتي استخدمها المنطق التقليدي سواء عند أرسطو أو كانط، ولكنه حولها من طرفها إلي للطرف المضاد أو المقابل وليس النقيض دائما، أو بعبارة أخرى نقل طرفي أية ثنائية معروفة في الفلسفة الواحد إلي الآخر: فلكم يؤدي إلي التكيف، والماهية إلي الوجود والشكل إلي المضمون والعلة إلي المعلول والذات إلي الموضوع، إلي آخر كل الثنائيات علي أن يقبل لتجاه التحول عكس مساره.

فالثورة الحقيقية في الفكر تقوم علي إعادة النظر في كل هذه الحدود القديمة التي تلقاها هيجل بالقبول، وإنكارها واستخدام منظور مختلف له حدوده الخاصة ومفاهيمه، وليس مجرد قلب لما هو معترف به، فالحقيقي يصبح زائفا والزائف حقيقيا، وللخطأ حقا نسبيا، والكم كيفا، والشكل مضمونا، والظاهر جوهرًا، وهكذا.. ومعني هذا أن جدل هيجل ومعه ماركس لم يغير من الإشكالية القديمة للمنطق القديم، بل قدم أفكارا كان من الممكن عرضها بالمنطق المعتاد، ولو حذفنا كلمة تنقض واستبدلنا بها اختلاف أو تعارض أو عدم تطبيق لما فقدنا كثيرا في المحتوي للمادي المعرفي الذي قدمه كل منهما. بينما استطاع المنطق للرزي أن يغير من قواعد الاستدلال ويوسع من مجال تطبيقاتها. وقد قاوم استخدامه فلاسفة السوفييت أول الأمر بوصفه منطقا مثاليا بورجوازيا ثم عدلوا عن ذلك واندفعوا إلي دراسته والإسهام في تطويره، مما يدل علي أن الجدل لم يكن منطقا بديلا وإلا لكان فيه الغناء عن ذلك المنطق المشبوه الجديد. أما ما جاء به هيجل أو ماركس من جديد فليس هو المنطق، أو المنهج بل أفكار وآراء مذهبية رفيعة المستوى يقبل للكثير منها للتدفق في نهر المعرفة الإنسانية الذي ترفده مساهمات غيرهما من المفكرين.

٣ - التاريخ

لا مفر من الاعتراف بأن التاريخ الذي حدث بالفعل ليس هو بعينه ما دونه المؤرخون، فما تزال الدراسات التاريخية تحمل طابعا أسطوريا بدرجة أو بأخرى. فالتاريخ الفعلي شبكة من التفاصيل والوقائع المتعددة مثلما

نحياها اليوم في عصرنا الراهن، ولكن عند تسجيله وتكوينه أو تفسيره يتم اختيار ناظم أو محور يضم تلك التفاصيل والوقائع في نسق أو بنية أو مراحل معينة... إلخ وهي التي تولف دلالة تلك الوقائع علي نحو ما يرتضيها المؤرخ أو الباحث. ولذلك تصنف تلك الممارسات الإنسانية أو تقسم إلي جوهر أو مفتاح رئيسي، وإلي أعراض أو تجليات تدور من حوله. ويتم الاختيار من بين تلك الوقائع والحوادث وكذلك الشخصيات ما يصلح جوهرًا أصليًا أو نواة، أو بنية أساسية ما يثبت أن يصاغ غيرها حولها بوصفها أعراضًا أو مظاهر أو نتائج.

وتعامل الحوادث للتاريخية كما لو كانت برادة حديد مبعثرة لا تستعيد انتظامها في دائرة المجال المغناطيسي (إلا بقضيب ممغنط هو للمحور أو للجوهر المختار، أو للبنية المصطفاة التي يعدها كل مؤرخ أو باحث حقيقة موضوعية فرضت نفسها عليه، ومن ثم يعاد للنظر، أو تراجع العلاقات بين هذه وتلك من الوقائع وفقًا لكل تصنيف.

بعبارة أخرى يمكن للقول بأن الماضي البشري يصاغ بأسره كما تحكي الأسطورة التي توزع الأدوار الرئيسية والثانوية كما يراها الباحث. وتكتسب مصداقيتها بكثرة التكرار والإلحاح، فذلك ييسر فهم شتات الوقائع والتفاصيل، كما يسلم إلي التعامل الهين للمريح معها.

ولاريب أن هذه للمحاولات التفسيرية لا تتكافأ جميعها في إتاحة للفهم الناجح لمسار التاريخ، لأنها تتفاضل فيما بينها بحسب المنهج المتبع، والمنحي للنظري المستخدم في التفسير.

ويتبع التفسير العلمي ما يسمى بالمنهج الفرضي - الاستنباطي، فثمة فروض تعد مبادئ منظمة للمعرفة المشتتة تجمع عديداً من الوقائع والمعطيات في نسق واحد يجعلها معقولة أو مفهومة intelligible. أي أن الوقائع والمعطيات للمنطقة بالبحث تحتل مواقعها من هذا النسق دون أن تخلف متبقيات خارجه. أما التبرير فهو للتصنف في إلحام ما يخرج عن ذلك التعميم للنسقي بحيث تنفرط وحدته وتبرز منه زوائد متعددة. وربما يتخذ للتبرير، من الناحية المنطقية، هيئة ما يسمى بالدور المنطقي، متي كانت أدلته وشواهد التي يحاول أن يثبت بها صحة مقدماته لا تقوم أو توجد إلا بفترض صحة تلك المقدمات.

٤- نهاية التاريخ

يتميز الإنسان عن الحيوان لدى ماركس في أنه لا يكتفي بإعادة إنتاج نوعه كما يفعل الحيوان، بل يعيد إنتاج الطبيعة التي يغير منها في نفس الوقت الذي يتغير معها.

فهذا الإنتاج هو الذي يلبي به الإنسان حاجته، ولكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني أسلوب أو نمط إنتاج معين له وجهان: الأول هو القوي المنتجة التي تتألف من أدوات الإنتاج والخبرة البشرية في ابتكارها واستخدامها. والثاني علاقات الإنتاج التي تنشأ بين البشر أثناء الإنتاج، وتتحدد فيها علاقات الملكية لأدوات الإنتاج، فالقوة التي تملكها هي الطبقة المائدة القائمة بالاستغلال، والأخرى هي الطبقة الخاضعة للاستغلال.

ولا مخلص للبشر في الإنتاج الاجتماعي لوجودهم من أن يدخلوا في علاقات محددة تكون مستقلة عن إرادتهم، وهي علاقات الإنتاج المائتمة لمرحلة معينة من تطور قواهم المادية للإنتاج. وتتألف كلية علاقات الإنتاج البنية الاقتصادية للمجتمع والأساس الحقيقي الذي ترتفع عليه بنية عليا قانونية وسياسية، وتتطابق معها أشكال محددة من الوعي الاجتماعي. ويشترط أسلوب إنتاج الحياة المادية عملية الحياة الاجتماعية والسياسية والعقلية بوجه عام، فليس وعي الناس هو الذي يعين وجودهم، بل وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم. وعند مرحلة معينة من التطور، تتعارض قوتي الإنتاج للمجتمع مع علاقات الإنتاج القائمة.

وتتقلب هذه العلاقات من أشكال لتطور القوي المنتجة لتصبح أغلالا لها، وحينئذ يبدأ عهد من الثورة الاجتماعية، فتغيرات الأساس الاقتصادي تؤدي عاجلا أو آجلا إلى تحول للبنية العليا الهائلة بأسرها. ولا بد دائما عند دراسة مثل هذه التحولات أن نميز بين التحول المادي للأوضاع أو الشروط الاقتصادية للإنتاج، الذي يمكن أن يتحدد بموجب دقة العلم الطبيعي، وبين الأشكال القانونية، أو السياسية، أو الدينية، أو الفنية، أو الفلسفية، وبالقضاب الأشكال الأيديولوجية التي يصبح للبشر بمقتضاها واعين بهذا التعارض أو الصراع الذي قد يحصونه بالقتال (من مقدمة مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي).

وما دلم المجتمع منقسما إلى طبقات متعادية فلا يمكن أن تكون له أيديولوجية واحدة، بل لكل طبقة أيديولوجيتها، وإذا ما كانت الأيديولوجية

تحمّل طابعاً طبقياً محتوماً، فإنه يؤدي بها إلى تحريف الواقع، أو الحقيقة حتى ثلاث مصلحتها الطبقة إما بحجب الحقيقة الموضوعية أو تشويهها أو إضفاء للخلود والأزلية على أفكار الطبقة المعبرة عن مصالحها. بيد أن الأيديولوجيات الطبقة لا تنكأاً جميعاً في تعبيرها أو تشويهها للواقع والحقيقة، فإذا ما كانت الطبقة تؤدي دوراً تقدماً من التطور الاجتماعي أي عندما تكون طبقة صاعدة لم تحكم بعد، فإنها لأبد واقفة في صف الواقع الموضوعي حيث تقرب الأيديولوجيتها من الحقيقة وتدنو من التعبير عنها. ولكن متى استنفدت الطبقة دورها النقدي واشتكت مصلحتها في صراع مع مجري التطور، فإن وعيها يغدو وعياً زائفاً، وتشرع في تحريف الواقع والحقيقة حتى يلائمها مصلحتها الطبقة المنهارة.

أما الماركسية، وهي الأيديولوجية الطبقة العاملة، فهي الأيديولوجية علمية وصداقة حتى النهاية لأن الطبقة العاملة هي التي مقتضى على النظام الطبقي الذي يشوه الحقيقة، ومن ثم فإن قدرة الأيديولوجية الماركسية على التعبير عن الحقيقة الموضوعية باقية إلى الأبد في كل مراحل تطورها.

وأغلب الظن أن لهذه التصورات جدواها التي لا تنكر في بيان نسبة المعرفة ومحاولة تفسيرها. إلا أن الماركسية قد حلت مشكلة النسبية بطريقة غير نسبية لما تتطوي عليه من نزعة إطلاعية تشي بها أحياناً، وتصرح بها تماماً في نهاية الأمر. فما تشي به هو أن ثمة مساراً محدداً للتاريخ وله اتجاه واحد صحيح وغيره خطأ والخراف وهو ذلك الذي تسلكه الطبقة الصاعدة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع قبل أن تبلغ السلطة والسيادة.

أما ما تصرّح به من نزعة إطلاعية فهو محطة الوصول النهائية التي تهزم عندها اللبولوجية على يد الطبقة العاملة التي تقيم دكتاتورية البروليتاريا التي تحطم النظام الطبقي للأبد مفسحة السبيل أمام الاشتراكية ثم الشيوعية. ويظل السؤال مثاراً، لماذا قدر للطبقة العاملة أن تنتهي المجتمع الطبقي للأبد؟ ولماذا لا يستأنف الجدل مسيرته ويخلق لها نقباً جديداً؟

وعلى أية حال، فالأيديولوجية الطبقة العاملة هي الماركسية، وهي العلم الموضوعي الصحيح لأنها تعبر عن اتجاه التاريخ الوحيد. ولكن لماذا تعبر الأيديولوجية الطبقة العاملة عن المسار الصحيح للتاريخ؟ لأن للنسق الماركسي لفهم التاريخ هو الذي عين مراحل تطور التاريخ على هذا النحو،

صنفا، ولماذا تكون الماركسية صحيحة؟ لأنها أيديولوجية الطبقة العاملة، ليس هذا دورا منطقيا سافرا، لقد اختارت الماركسية أيديولوجية الطبقة العاملة لأنها الأيديولوجية التي لن يتجاوزها التاريخ في نظرها، أما أيديولوجيات الطبقات الصاعدة السابقة فقد تجاوزها للتاريخ عندما تحولت إلى طبقات منهارة تقف ضد حركة التاريخ الذي تحدد طريقه، وتعينت محطات توقفه. فأيديولوجية الطبقة العاملة هي آخر الأيديولوجيات لأن الأيديولوجية نتاج لمجتمع تتنازع فيه الطبقات، وعندما تقوم الشيوعية فلن تكون هناك طبقات وبالتالي تختفي الأيديولوجيات.

ولكن هل يعني هذا أن الماركسية مستحقة؟ هذا لم يصرح به أحد من الماركسيين، حقا سينقضي دورها بوصفها أيديولوجية ولكنها ستبقى.. هل تبقى كمنظريه علمية؟ كلا بطبيعة الحال لأن للنظرية العلمية تقبل التجاوز وليس هناك نظرية علمية صادقة على الدوام، هل هي فلسفة؟ ربما أشك في ذلك بصعب منطقها، لأن الفلسفة شكل من أشكال الأيديولوجية وسلاح طبقي، وليست مهمتها تفسير العالم، كما صنع للفلسفة من قبل، بل تغيير العالم كما تنص الملاحظة الأخيرة من الملاحظات عن فويرباخ، وإذا ما تم تغيير المجتمع وتحويله إلى مجتمع شيوعي لا طبقي فإنها لا تجد ما تغيره، إلا إذا فهمنا من تغيير العالم تطوير القوي المنتجة دون وجود علاقات إنتاج. كما هو الحال في الشيوعية، أو صراع، أي استخدام العلم والتكنولوجيا ونشر للفنون في مجتمع مستقر متوافق على الدوام، تنطبق فيه حالة القوي للمنتجة مع علاقات الإنتاج. ولابد أن تكون الفلسفة في هذا للنظام فلسفة للسكينة والسلام والحياد، ولا أعتقد أن الماركسية بوصفها نظرية جدلية قائمة على التناقض والصراع يمكن أن تحتفظ بدور ما في هذا للمجتمع الشيوعي الذي تؤكد مقدمه الضروري المحتوم حيث يختفي المثلث الجدلي الماثور، ويذول الوعي، بعد أن أصبحت الشيوعية هي الإيجاب باعتبارها نغيا للوعي كما يقول ماركس في مخطوطاته لعام ١٨٤٤.

إن فال الماركسية تكشف تاريخ الصراع الإنساني، وتطلع بهذا الكشف أو الوعي إلى التعجيل ببلوغ ملكوت الإنسان الحر، أو ملكوت الإنسان الإله الذي تحرر من كل صور الاغتراب، وصعد من مراحل ما قبل التاريخ الإنساني إلى التاريخ الإنساني الحق حيث الشيوعية، لغز التاريخ وقد تم حله كما يقول ماركس!

ولكن لماذا يصف ماركس المراحل السابقة علي الشيوعية بأنها لا تمثل التاريخ الإنساني؟ عم يتحدث إذن في تلك المراحل؟ إن الفرق بين تلك المراحل والشيوعية هو فرق في وضع إنساني استغلالي وآخر لا استغلال فيه. وإلا لكان الإنسان عدده هو للكائن الملائكي الذي لا يستغل أحدا، بينما الإنسان كما عرفه من قبل هو مجموع علاقاته الاجتماعية التي لا بد أن تكون جدلية وبالتالي تقوم علي التناقض والصراع الإنساني، فلا بد أن نستخلص منها أنه قد أوقف منهجه الجدلي عند حلول الشيوعية لأن الصراع مع الطبيعة لا يستحق أن يوصف بالجدل لأنه أمر يشترك فيه الإنسان والحيوان الذي يستهلك الطبيعة. كما أن أسلوب الإنتاج يقف في الشيوعية علي مساق واحدة هي القوي المنتجة، لأن علاقات الإنتاج هي التي تتحدد بملكية أدوات الإنتاج. وإذا ما طبقنا قواعد القياس المنطقية لوجدنا ما يسمى بمغالطة الحد الرابع، أي أن كلمة إنسان في تفسيره للمادي التاريخي ليست بمعنى واحد، فإنسان الأولي تعني الإنسان في التاريخ، أما إنسان الثانية في للنظام الشيوعي فتعني مفهومًا خلقيا، أو هو ما ينبغي أن يكون عليه الإنسان بعد أن يتخلص من النقص الخلقى الذي يتردي فيه عندما يشارك في الاستغلال. إذن فالتاريخ الإنسان الإنساني ضرب من المجاز الأدبي.

فإذا ما أهملنا المجاز، وجدنا ردة خطيرة إلي مفهوم الإنسان الأصلي المبرأ من الرغبة في استغلال غيره، ذلك للكائن للنيل، للفرد، للحر، المبدع الذي يكون نموه الحر شرطًا للنمو الحر لرفاقه من بني الإنسان. وربما كان هذا الحديث للشعري والافتراض المسبق للإنسان الأصلي مستعارا من الأيديولوجية البرجوازية التي يناصبها ماركس العداء.

ولا ريب أن توكف ماركس عند الشيوعية بعد أن وصفها علي هذا النحو يضعه إلي جانب المفكرين الذين أعلنوا صراحة نهاية للتاريخ ماداموا قد تنبأوا بمرحلة ختامية سعيدة لا تذكر مطلقا بصراع لا ندري إلي أي مدى يقودنا.

وهو لا يعلن نهاية للتاريخ، ولكن يبشر ببداية للتاريخ الإنساني، ولكن أي تاريخ هذا، إنه مجرد استمرار وتراكم، وكما يقول أنجلز أن "التاريخ مثل المعرفة لا يمكن أن يكتمل في حالة مثالية كاملة للإنسانية"، فهذا النوع من التاريخ الذي يبدأ من الشيوعية يمثل تاريخ الإنسان في الجنة الذي

يوصل اكتمال حالة المثالية بتحقيق رغبته السابقة التي ليس لها حدود ويكون الخلود كغيبلا بتلبيتها.

وقد بدأ ماركس تصويره المادي للتاريخ بنقده للحالة الراهنة في عصره وانطلق منها إلى الكشف عن المراحل السابقة لها حتي بلغ نقطة البداية في الشيوعية البدائية ثم عاد فختتم دراسته للرأسمالية بنبوءته لقيام الشيوعية وبداية التاريخ الإنساني، وأكمل بذلك دورة كاملة.

ويمكن أن نتبين في تصور ماركس للتاريخ وتقسيمه إلى ما قبل التاريخ الإنساني الحق شيئا يقربه من اللاهوت وإن كان إنسانيا علمانيا، لأن المسرح هو الأرض، ولكن للزمان سيكشف عن التقلب بين المراحل الصدمة وفقا لحلقات اللولب الجدلية، فيعود الإنسان في الشيوعية إلى ذاته (قارن الروح المطلق عند هيجل) وينقضي الصراع بين الوجود والماهية، والحرية والضرورة، والفرد والنوع،... لا طبقات، لا استغلال، لا دولة، بلإيجاز، فردوس ولعيم خالد!

فالإنسان بدأ في حالته البدائية، حالة الطهارة الأولى في الشيوعية البدائية، قبل أن يسقط في الخطيئة ويخترط في المجتمع الطبقي الذي يقوم علي الصراع والاستغلال عبر مراحل العبودية والإقطاع والرأسمالية. وفي المرحلة الأخيرة تقوم الطبقة العاملة بدور المخلص الفلادي التي تحرر الإنسان بمعاناتها من عبودية الوثنية للسلعية وتقضي علي مملكة للشتر والشيطان (للاصراع والاستغلال) ليعود إلى الشيوعية في نهاية المطاف. فالشيوعية هي المبدأ والمعاد، وتكتمل بها الدورة حيث تضفي عليها كل السعوت المثالية بعد أن مهدت تضحيات الطبقة العاملة الطريق إليها، تلك الطبقات التي فوضها التاريخ لحمل الرسالة، ولنطق بكلمته (للوغوس) كما تجلت في أيديولوجيتها الموضوعية، العلمية، الصحيحة الموحى بها من الروح القدس!

وعلي أبواب الجنة علق شعار: لكل حاجته وليس ثمة شرطة أو محاكم أو جيش تهدد أحدا في الحصول علي حاجته وتحقيق رغبته، فهذه الهيئات هي أجهزة قمع للدولة التي زالت إلى الأبد.

وتري الماركسية أن التاريخ جنلي ويتخذ مساراً محدداً فالإنسان يصنعون تاريخهم الخاص ولكنهم لا يصنعونه اعتباطاً في أوضاع

يختارونها بأنفسهم، ولكن في أوضاع أو شروط معينة مباشرة وموروثة من الماضي (١٨ برومير).

وما دامت الطبقة خاضعة لقوانين الجدل وكذلك الإنسان والمجتمع لأنها قوانين كلية ضرورية، فإن هناك دائما اتجاها واحدا صحيحا لمسار التاريخ. ولأن الماركسية تدرك الواقع علي نحو ما هو عليه، فهي إذن تتوحد مع أنصارها في ذلك الاتجاه الصحيح لدخل العالم الذي يتحرك بهم في نفس الطريق الذي يسرون فيه، بينما يمضي غيرهم في الطريق نفسه ولكن في الاتجاه المخالف الخاطئ.

فكان هناك "اتفاق جنتلمان" بين الإنسان الجدلي والطبيعة؛ يعرف الإنسان قوانين الطبيعة وتتكيف الطبيعة مع غايات الإنسان التي هي جزء من الطبيعة نفسها.

ولا يخفي ما ينطوي عليه هذا التصور من دراما لاهوتية يمثل فيها الإنسان والطبيعة معا أدوات مقرررة أو مكتوبة من قبل في ماهية الطبيعة وماهية الإنسان التي قدرها للجدل الذي أعد للمؤمنين به والمجاهدين في سبيله جنة الخلد للشيعوية لا يمسمهم فيها نصب أو لغوب من صراع أو استغلال.

وقد تقترب للسوريالية من الماركسية في هذا الصدد. فالسوريالية تعني فوق الواقع وهي تلك المرحلة التي لم تبلغها بعد، وفيها سوف يتمازج الواقع واللاواقع في تلك الشبكة فوق الواقع، واللوعي واللاوعي بعد أن اغتصب مبدأ الواقع واللوعي نصيب اللاواقع واللاوعي فشوهت حقيقة الإنسان، ولابد لاستعادة التوازن الحقيقي من تغليب جانب اللاوعي علي جانب الوعي في المرحلة للراهنة حتي تبلغ في النهاية توازنا واستقرارا.

فعلي هذا الوجه نقد ماركس للمراحل السابقة للشيعوية، المذاهب التي تغلب أفكار البنية العليا علي علاقات الإنتاج المادية في البنية أو القاعدة في تحديدها للعوامل الحاسمة في تغيير الوضع الجائر للإنسان، ومن ثم توجه باهتمامه إلي علاقات الإنتاج المادية فيما قبل التاريخ الإنساني، ثم ما لبث أن جعل للبنية للفوقية للروحانية في المجتمع الشيوعي النصيب الأوفى تعويضا للمؤمنين للمجاهدين عن حرمانهم في الدنيا (أي البنية الأدنى) من السقود والإبداع الحر الذي كان أسيرا للوعي للزائف والأيديولوجية الحاجبية للحقيقة الموضوعية.

ففسى كل هذا تتكشف الجوانب اللاهوتية في تاريخ ماركس وخاصة في تقسيمه للتاريخ إلى تاريخ يحتله النزاع والشقاق وآخر إنساني يعود بالإنسان إلى جوهره الحقيقي وبرامته الأصلية وتمسود الحرية والمحبة وإشباع الحاجات جميعا. فكان للمراحل الأولى هي عالم للنفس والخطيئة والثانية هي عالم السمو والطهارة، أو هما المدينة الأرضية والمدينة السماوية شرط أن يستبدل بما هو إلهي ما يوصف بأنه الإنسان الإنساني الذي ليس هو الإنسان الحالي.

والواقع أن ماركس قد عاش في عصر كثر فيه القديسون والأنبياء من المفكرين والفلاسفة. ففضلا عن أصحاب الليوتوبيات والاشتراكيات الخيالية الذين صب عليهم سخريته، كان هناك أوجيست كونت الذي تحدث عن المراحل الثلاث اللاهوتية والميتافيزيقية والوضعية وجعل الأخيرة ختاما نهائيا يتجلي فيها مجد العقل والإنسان حيث أعلن فيها دين الإنسانية. ولكنه أخفق في التفسير به لأن الناس لا يحبون أن يستبدلون دينا بدين. أما اللاهوت الذي يستخفي في العلم ويتخذ هيئة للتدبير العلمي المدعوم بتفسيرات صلبة كثيرة لوقائع التاريخ، فإنه يقدم بها معجزاته الخاصة التي تسحر وتبهر وسرعان ما تعتق كنظرية علمية لا تقبل التجاوز، أي خاتم العقائد التي لا يسعنا إزاءها سوى القبول، ثم التلويل، إن عجزت عن تفسير الوقائع الجديدة. وليس من قبيل المصادفات أن الماركسية قد حدث معها ما حدث للديانات السابقة عليها من نشأة طوائف أو كنائس متعددة خرجت عن التأويل السوفييتي وطردت من الحزب، وباعت بالحرمان الكنسي بعد اتهامها بالردة أو المراجعة، أو لتحريف وكلها مصطلحات لاهوتية صريحة.

وأصبح الحديث في الماركسية أقرب إلى علم الكلام أو اللاهوت الذي يبدأ المتحدثون بنص من النصوص المقدسة ثم يسترسلون في حديثهم كما يشاؤون معللين ومؤولين: في الفلسفة أو الاقتصاد، أو الاجتماع، أو الفن، وقد اتخذ كل منهم عدته من نص يلائم موقفه، أو يقنع بالشرح على المتن.

الفصل الثاني عشر

بعض تمارين النقد الثقافي في الفلسفة

تمرين أول

العقل في اللغة هو القيد والحبس، ومنه المعقل والاعتقال، والعقل، ويرادفه الحجر وهو الكنف والحصن، والنهي من النهي أي الأمر بالامتناع. ويرتبط به الاعتقاد والعقيدة من العقد الذي يحيط بالرقة، وكذلك العقدة، وأيضا اعتناق الرأي، إحكام الشد بالعنق.

ويتصل به المسبب والعلّة، فالسبب هو الحبل الذي يربط بين الأجزاء ويصل الأشياء بعضها ببعض، والعلّة هي المرض الذي يلزم للفراش، وقد تنشأ العلّة أيضا عن الحياة البيولوجية، أو التكرار المطرد، والانتظام في الوقوع، فكلية عل، عللا، أو علا تفيد شرب الماء تباعا، أي تكرارا.

وعلي أية حال، فإن هذه الأصول للحسية التي تجرد منها مصطلح المعقل والطية وما يقاربهما من ألفاظ تؤكد ما ذهبنا إليه لمكانة العقل من حيث بعده عما هو طبيعي، ودنوه مما هو ثقافي. فهو، إذن، وظيفة معيارية تعبّر عن لشركة والربطة العامة بين البشر، وهذا من شأن الثقافة أصالة وامتنازا.

فهو، وما يشترك معه من مصطلحات أخرى، ينبئ عن قواعد وشروط لابد أن يلتزم بها عضو الجماعة لكي يجدر بعضويتها، ولا يترك متحررا من التقيد بها، وإلا أصبح خليعا منحل الصلة بجماعته، وفلذا الأهلية، بل لا يعترف به إنسانا يستوجب التكليف والمعاولة.

المعقولة والوعي

وربما لم يكن فيما قدمنا جديدا كاشفا، إلا إذا قدمنا علي خطوة تالية، وهي التي تعنينا في شئون الفكر والنظر. وتتمثل تلك الخطوة في أسلوب

هذا العقل في إجراء فعله في تلك الشئون، وهنا يبرز مفهوم الوعي، وقد ينبغي لنا أن نعرض بين يديه أصله اللغوي، أو أرومته الثقافية بعبارة أدق. فالوعي والاستيعاب يرجعان في جنورهما للغوية إلى الجمع والضم في وعاء واحد. فوعي، يعني، وعيا تعني الجمع في وعاء، وتشير، إذن، في تجريدها وتعميمها تصعيذا من أصلها الحسي: الحفظ، والفهم، والقبول أو التسليم والافتتاح. أما الاستيعاب فمن عبا التي تستخدم في التهيئة، والإعداد، والترتيب، وللتجهيز (للحرب مثلا)، وكذلك من وعب يعب وعبا، أي أخذه أجمع ولم يدع منه شيئا، وأوعب القوم أي خرجوا كلهم إلى الغزو، واستوعب أي أخذ الشيء كله، ومنها استوعب الحديث أي تلقاه واستوفاه... إلى آخر هذه المشتقات والاستعمالات.

نخرج من كل ذلك بأن إجراء العقل يعني أولا إضفاء للكلية والشمول. كما يدل ثانيا على افتراض مسبق بأن ثمة ما هو أولي أو قبلي، أي يسلم به قبل مسازلة التجربة أو الخبرة. فكان هناك ما يشبه للجهاز أو العدة التي يستعين بها الإنسان فيما يعرض له من جديد في شئون العمل والنظر. ومعنى هذا أننا لا ينبغي أن نستبعد من إجراء العقل أية محاولات للاستيعاب أو للوعي تكون سابقة على استخدامنا للحديث لمصطلح العقل، والعقلي والمنطقي، وعلي هذا يدخل في تقديرنا كل ما اتصل بالأساطير. فتاريخ المجتمعات أو للثقافات يبدأ بالأساطير، وهي نشاطات وعي أو عقل بوصفها استجابات معرفية منتظمة، ولا يراد لها عند أصحابها أن تكون خرافات أو أكاذيب، فلها رموزها، وعلاقاتها، ونسقتها الخاص في ترتيبها. وتتفق جميعا، على اختلافها، على فرض شكل أو صورة إنسانية على كل ما يواجه للبشر من أحداث ووقائع، ويصبح هذا الشكل أو للصورة أو الإطار الذي يؤديه العقل هو نفسه شكل وصورة وإطار العالم أو للواقع الموضوعي الخارجي. ولا يعترف الإنسان، في كل العصور والثقافات، بما في هذا العالم أو للواقع، مبن شئون مختلفة، ولا يحكم على صدقها أو بطلانها إلا بقدر ما تحتل هذه الشئون موقعا معينا في نطاق هذا للشكل أو الإطار.

ويعتاد الإنسان في كل الأزمان والثقافات على الاعتقاد بالمطابقة بين رؤيته للعقلية للنسقية للعالم، وطبيعة للعالم نفسها، وهذا هو ما نطلق عليه، في الفكر الحديث، المعقولة، أي للقابلية للإنعان للعقل. وهي التي نجدها تتردد في مختلف المجالات للمعرفية كالفلسفة والعلم وغيرها، فهي التي

يفرضها للمفكر أو الباحث أو حتى رجل الشارع، على موضوعات اهتمامه لكي يسهل معرفتها والتعامل معها.

وتقوم المعقولية بدورها في جمع ما تشتت أو تفرق من معطيات أو وقائع أو حوادث، في نسق واحد يؤدي بتلك المتفرقات المناطة بالمشكلة أو الموضوع، إلي أن تتخذ مواقعها ومنازلها في هذا للنسق دون أن تخلف أية متبقيات خارجة لكسي يفى بشرط الاستيعاب. وهذا نفسه هو الذي ينتج للتعميمات، أو يكشف الأطراد، أي الانتظام في الوجود.

الأقليم الزمنية العقلية والعقلانية

وتسود كل ثقافة، وفقا لما أسلفنا من دلالتها للرحبة، صبغة غالبة لتحقيق المعقولية، غير أنه في العلاقات داخل بنية الثقافة، كما أشرنا من قبل، تتسلل المصالح والمطالب ومراتب الفئات والقوى المختلفة إلي تجديد مستويات التنصالح أو الاحتواء، والخصومة والصراع لمنزل أو مكانات للمعقوليات المتقلبة، وأنواعها وطرقها. فنجد داخل الثقافة للوحدة معقوليات مختلفة تنتمي إلي مراحل مختلفة من تطور الثقافات. فمنها ما يرتد إلي معقولية سابقة، ومنها أيضا من يستشرف معقولية مرحلة قادمة، وذلك بحسب المواقف المتباعدة إزاء الواقع.

والواقع الواحد ليس شيئا متجانسا متمثلا بالنسبة إلي الجميع، لأنه ليس لحظة ثابتة تشهد من موقع واحد ثابت. فمنه ما في سبيله إلي أن يزوي ويندثر، ومنه ما قد يبقى ويستمر، ومنه أيضا ما في طريقه إلي أن يبرز ويظهر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تصطرع مرصدا للرؤية لدي فئات وقوى المجتمع، فمنها من لا يسهه إلا مشاهدة المندثر، ومنها من يقف عند الوضع الراهن، ومنها من يستشرف الجديد للناهض ويحرص علي استدعائه واستعجال قدمه، وذلك من وجهة نظر مصالحه ومطالبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن هنا تتوزع الأقليم الزمنية للعقلية التي يقع كل من ينسب إليها بمعقوليته التي يحقق بها أمته وإيمانه العقلي، والمعني واحد في هذا الصدد. وهذه المستويات العقلية، أو مراحلها وأنواعها، توجد متوازية في الأمة للوحدة في العصر الواحد، وإن كان كل منها محسوبا علي مراحل تاريخية متفاوتة. ويترتب علي هذا غياب وجود العقل الواحد في العصر الواحد

والثقافة الواحدة، رغم تسلط أحد هذه العقول، أو تلك للمعقوليات علي سائرهما. فنجد لدينا اليوم في بلداننا العربية عقولا أو معقوليات أسطورية، أو محربة، أو لاهوتية، أو علمية في العصر الواحد الذي يضم أقاليم عقلية مختلفة علي امتداد الأمة الواحدة أو رقعتها المكانية.

أما العقلانية فمن المصطلحات للدائرة الضيقة، ولأنها أصبحت شائعة ويملك للجميع الإحابة بها، فقد أضحت تشير إلي مدلولات متعددة بقدر تعدد الداعين إليها. ولاريب أنها تاريخية، شأنها شأن المصطلحات جميعا التي يتداولها الناس في أزمان وثقافات مختلفة.

ولعل أبرز دلالاتها، وخاصة لدي من يستخدمها علي وجه الغموم دون إشارة إلي نزعة معينة أو الالتزام بها، هي الإحابة بالعقل، والالتزام بما يمليه عليه من قواعد ومعايير في الفكر والسلوك. فهي مصدر للمعرفة، ومعيار الحكم عليها في آن معاً. ويترتب علي هذا المدلول أن من يستخدم العقل عليه أن يرفض الوصاية علي أمور معرفته وممارسته بحيث لا يلجأ إلي أية سلطة أو قوة تعرض عليه الإذعان، وتحول بينه وبين الاقتناع بما يفكر أو يصنع بنفسه، بما يفضي إلي إقرار مسئوليته عما يختار. فهي إذن تنكر الامتثال لأمر أخري تحكمها قواعد مخالفة لما يهدي إليه العقل، وتتيح للإنسان رفض ألوان الوساطة المصطنعة بين مجالات للتداول للتغايرة بما من شأنه أن يحقق القدرة علي توجيه النقد إلي كل ما لا يخضع لفهم الإنسان والاقتناع به وتفسيره، وهذا دون مراعاة أمر مرغوب محمود.

وهذا يقفز سؤال: أية عقلانية نقصدها، وأية معايير نلتزم بها، وهي التي تخفي افتراضا متيقنا بأنها مسلم بها ومتفق حولها؟

ولا مفرء للإجابة عن ذلك السؤال، من مواصلة التقيب في دلالات العقلانية التي تقرب بنا من مسائل فلسفية وكلامية (أي لاهوتية) بعيدا عن دلالتها الشائعة.

والعقلانية، أو النزعة العقلية، أو للمذهب العقلي قديم، وترد أصوله للصريحة إلي مدارس إغريقية متعددة عند الإيلين والفيثاغوريين واتكساجوراس والفلاطون، ولكنها في تراثنا الإسلامي العربي تنتسب إلي المعتزلة، وبعدها لفظة الفارابي وابن سينا وأخيرا ابن رشد.

وعقب عصر النهضة الأوروبية، نجد أعلامها البارزة متمثلة في ديكرت أولا، ثم لينتنس وسبينوزا وكانط وهيجل.

فأما المعتزلة، فلجد عندهم، في نطق أصولهم الخمسة المعروفة، إلحاحا علي معيار العقل في أصل للعدل، والعدل عندهم هو ما يقتضيه العقل من الحكمة، أو صدور الفعل علي وجه للصواب والمصلحة، وربما كان العدل لديهم شاملا لكل أرائهم، ومتضمنا إياها.

والعقل في نظرهم هو أول مقتضيات التكليف، وأهم مظاهر للطف الإلهي، وهو للكاشف عن وجوه الحسن وللقبح في كل فعل، والحكم بالحسن أو القبح في الأفعال لا يرجع إلي أن الله سبحانه أراده (أي الحكم) علي هذا النحو، بل لأن الله أراده لما يحمله للفعل من صفات ذاتية فيه، أي لأنه حسن أو قبيح في ذاته.

أما في أوروبا وخاصة في فرنسا لدي ديكارتر فقد انبثقت العقلانية من المطلب الجديد لعصر النهضة، وهو مطلب المنهج للخليق بإعادة اكتشاف للعالم والإنسان، أي الأداة أو الأسلوب أو للطريقة التي بموجبها يتم إنتاج المعرفة الجديدة بعد أن أصاب المعرفة عقم للتثبت بمعلومات قديمة جري تكريسها وتقديسها، ولم يبق للإنسان سوي حفظها وشرحها والتعليق عليها. ويشبه هذا ما كان عليه نظام التعليم لدينا في الأزهر، وهو نموذج الجامعات الأوروبية من بعده في العصور الوسطى، فالنص أو المتن، أي الكتاب الأصلي المكرس للحفظ والنقل، يستولد منه شرح، وحاشية، وتعليق، وتقرير، ويغدو الكتاب أربعة كتب تصبح بحمد المتن الأصلي.

والعقل، إذا عدنا إلي ديكارتر، أعدل الأشياء قسمة بين البشر، ولهم هو حسن استخدمه بالمنهج الذي يعني لديه استخراج ما ينطوي عليه للعقل من أفكار فطرية يستولد منها المعارف جميعا.

ويبدو أننا في مصر قد ارتبطنا بالتراث الفرنسي، فاتخذنا من ديكارتر مصدرا ونموجا نحذيه ونستخدم مصطلحاته أحيانا كثيرة. ومن ثم كانت العقلانية التي ارتضيناها عنوانا علي ما ينبغي أن يكون عليه المنهج. فأصبحت العقلانية تعني التحسين والتبجيل للعقلين كما أثرها رفاعة الطهطاوي ترجمة بديلة للمنهج الذي انتشر مصطلحه في فرنسا إبان إقامته فيها.

ولعل للسببين أو المبررين لإيثار العقلانية في كتابات نهضتنا هما: الأول، التراث المعتزلي وكذلك للفلسفي الإسلامي بوجه عام، والسبب الآخر هو اقترابنا من التفكير الفرنسي أو النموذج الفرنسي، خاصة أن اتصالنا

بالغرب بدأ بفرنسا بالحملة الفرنسية أولا، ثم عزز ببعثات محمد علي ومن جاء بعده.

فالمسألة، إذن، سواء في أوروبا، أو في مصر بعد عدة قرون، قد تعلقت بالمنهج الذي اتفق فيه ديكرت مع بيكون الإنجليزي لأوليئته وضرورته إزاء سطوة محفوظ النصوص القديمة في العصور الوسطى. وضد سلطة الفكر الديني التي تسعى إلى استئناف مرحلة سابقة من مراحل التاريخ، أو الحفاظ على مصالح مناوئة لقوي التقدم للبازغة.

ولعل من الأفضل، هنا، أن نفرق بين المنطق والمنهج في مصاق مناقشتنا للعقلانية.

فالمنطق هو الذي تتحدد به قواعد الاستدلال التي هي مضمون العقل كما قدمنا، أما المنهج فهو الإجراءات والخطوات التي تمارس للوصول إلى اكتشاف جديد لم يكن في حوزتنا من قبل استخدام المنهج.

فالمنطق إذن هو ما يتبع لنا أن نعرض أدلتنا للغير، وأن نحاول إقناعهم بها، فهو إذن عرض وإقناع، أي بيان وبرهان معاً، وليس من وظيفته اكتشاف الجديد إلا بقدر المعاونة عليه، فهو بالتالي متضمن ومنطوق لدخل للمنهج. أي أن المنهج يفترض وجوده دخله بوصفه نمط استدلال، وليس خطوة للاكتشاف. ولقد أوشكت الحكاية القديمة أن تختفي، تلك التي كانت تقسم للمنهج إلى نوعين هما الاستنباطي والاستقرائي، حيث يعطي الأول استخلاص للنتائج التي تتطوي عليها المقدمات أو المبادئ أو الكليات أو الفروض الأولية. علي حين يشير الثاني إلى الاتجاه للمضاد للصاعد من التفاصيل والجزئيات إلى الكليات. والواقع أن الاستنباط والاستقراء ليسا منهجين بل هما نمطان من أنماط الاستدلال، ولقد رسخ، عبر الدرس أو التراث للفلسفي، الترادف أو التكاثر بين العقلانية والاستنباط، باعتبار أن العقل يحمل في جوفه المبادئ الكلية الأساسية، وعلي للعقل أن يستخرج منها ما يلزم عنها أو ما تتضمنه من تفاصيل أو جزئيات.

ويصلنا هذا إلى الاعتقاد أو للزعم بأن العقل، طالما كان واحداً مشتركاً بين البشر، فإن استخدمه علي أفضل وجه سيفضي بالضرورة إلى نتائج لا يختلف عليها الناس جميعاً، ومن ثم تتحقق الموضوعية تلقائياً بإلجاز الاتفاق بين الذين ثار الخلاف بينهم أول الأمر، وهذا هو ما يطالنا صريحاً معلناً

لدي ديكرات وليبلتس وكناط وهوجل وسائر العقلانيين، علي اختلاف نزعاتهم للميتافيزيقية.

مزلق العقلانية ومخاطرها

وعلي هذا الوجه، لا يتيسر لنا تجنب مزلق خطيرة في استخدام مصطلح العقلانية، وذلك لأنها تقترض منذ البداية أن ثمة أفكارا أو مبادئ أو تصورات أساسية صحيحة هي الأصل والمصدر الذي ينبغي أن نستمد منه ما يضممه من نتائج لابد أن يذعن لها الجميع باعتبارها حقائق يقينية، وإلا كانت آراؤنا ومواقفنا زائفة خاطئة.

فإذن، شرط صحة للعقلانية هو صحة مبادئها، وصحة مبادئها مردودة إلي عقلانياتها، أي أنها صحيحة لأن العقل يملئها علينا. ومن هنا، نتبين ما يسمى بالدور المنطقي في الاستدلال الذي يتوقف بمقتضاه ثبوت النتيجة علي ثبوت المقدمة، وثبوت المقدمة علي ثبوت النتيجة. كما تطل المصاهرة علي المطلوب برأسها إلي جورل تحصيل الحاصل! لأن معناها في نهاية الأمر أن نفرض مضمون المبادئ الأولى التي افترضناها وحظيت من قبل بالتأييد والافتتاح.

ويُخشى أيضا، إذا ما ألحنا علي أهمية العقلانية، أن يتولد الاعتقاد بأن ثمة مبادئ مفطورة فيما يسمى بالعقل، وهي التي تستمد مشروعيتها لزم بوجودها أو قيامها بالعقل لأنها لا تحتاج إلي التجربة أو الخبرة أو الممارسة في التحقق من صدقها وصلاحياتها، وهي التي يطلق عليها في الفلسفة للقضايا الأولية أو القبلية التي نسلم بصحتها قبل التجربة، ولا تتطلب حينئذ تدعيم صدقها بالممارسة لأنها أولية تسبقها (أي الممارسة) في الرتبة، سواء من جهة المنطق أو الوجود.

بيد أن الأمر لا يجري علي هذا النحو، فالأشياء جميعا تحدث في خضم أو سديم ثم يتناولها الإنسان، للمشروط بالزمان والمكان والمصلحة والعقلية، فمعيد تصنيفها وترتيبها وفقا لخائلت وأولويات ليست أصلا في الأشياء، ولكنها تنتمي إلي عالم الإنسان المصنوع المتغير. وعندما يتم للإنسان ذلك التضييد الذي يجريه علي منوال كلية أو شمولية، أي معقولة معينة، يكاد أن ينسي أنها من صنعيه، ويعتقد، من ثم، وييقن، أنها من خصال الأشياء نفسها، فيعيد ترجمة العالم أو الواقع حسب لغته الراهنة.

ولقد قال بعض فلاسفة العلم إن تاريخ العلم، وهو قمة شؤوننا العقلية، ليس سوى تاريخ مقاومة الوقائع للنماذج، أي الكليات والشموليات والمقولات، كما أوضحنا من قبل.

فالذين ينكرون للقول بإضفاء الكلية من عندنا، دفاعا عن الاعتقاد بأن ثمة موضوعية خارجية هناك، لا يختلفون عنا إلا فيما يشترطون لهذه الموضوعية أن تجري، وفقا لكليتهم ومقولاتهم هم أنفسهم التي يزعمونها، وما يقولونه بوصفهم ولقعيين علميين لا يعدو أن يكون نوعا من المثالية المستترة العديدة، بل والفاشية، رغم استنكارهم لشيطان المثالية، وأقصد بهم جمهرة صغيرة من الماركسيين.

وشأن العقلانية شأن النزعات الفلسفية أو الآراء والنظريات بوجه عام، قد تقوم بوظيفة ثورية في مرحلة، ولكنها قد لا تكون كذلك في مراحل أخرى.

فحين، مثلا، لانزال نتطلع إلى مراحل معينة في تاريخ الغرب، ولا نواصل النظر إلى مآلها فيما بعد. فقد قدم ديكارت عقلانية، انقلب عليها كائنات، وما لبث هيجل أيضا أن قوض ما جاء به كلائط، وهكذا تنقلب علينا العقلانيات التي ادعي كل منها بلوغه قمة المرتقي. كما أننا نبتهج بالمعتزلة في صعودهم، ولا نواصل تأمل صليهم في بغداد إيان محطة خلق القرآن. فالمصطلح من عمل البشر، ويجري عليه ما يجري عليهم من تغير وتقلبات، والوقوف عنده يلزمنا أن نصرح بأية دلالة، وأية معايير، وعدد من ممن استخدموه.

وقد يؤدي ذلك إلى الاختلاط والتباين والنزاع داخل الدائرة الخائفة للمصطلح الواحد، والأفضل منه أن نفترق من معين اللغة للفسيحة ما يحدد لنا بدقة ما نطلبه من المصطلح القديم الذي لبتلته كثرة الاستعمال لأهداف متعارضة. فلقد بدت للعقلانية مفتاحا عموميا لجميع الغرف، ووصفة مجربة لحل كل ما يحز بنا من مشكلات، بيلما للغة تفتح كنوزها للرحبة أمامنا لنختار منها، ونصوغ ما نشاء، لكي نطمئن إلى دقة ما نرمي إليه، ولجلوه أمام غيرنا، ليفهموا عنا بلوضح بيان.

والمنشود، إذن، هو تفكيك مصطلح أو مطلب العقلانية ليخضع عملة قابلة للتداول، وذلك بأن نصرح ونعلن الأهداف الحقيقية التي تغرينا باستخدام ذلك

المصطلح اليتيم وأن نضع مصطلحاً خاصاً لكل هدف منها، مستقلاً عن ذلك اللفظ المبذول للمطلوب.

فينبغي لنا، إذن، أن نصوب نحو مطالبنا مباشرة، وهي حرية البحث والحوار، ورفض الوصاية الفكرية، والمواجهة الجسورة لمشكلاتنا الحقيقية، وإعلاء كرامة المواطن.

وربما تيسر لنا إيجاز ذلك كله في الدعوة إلي نبذ مواجهة التحولات والمتغيرات الجديدة بوصفات جاهزة قديمة.

تمرين ثان: مستقبل الفلسفة في القرن الراهن

يحيط بالفلسفة في وطننا العربي الكثير من سوء الظن، كما يكتنفها قدر أكبر من الغموض والالتباس، ومن ثم تتباين المواقف منها.

- ومن أبرز تلك المواقف وأشدّها انتشاراً موقف الاستكثار والازدراء، فالهجوم أفضل من الدفاع، ونفض اليد من الوقوع في حبالها المعقدة، واعتذار حين يسير يأمن لصاحبه الانصراف عن الدعوة إلى المشاركة فيما تدعو إليه من حوال.

- وموقف آخر لا يقل عن سابقه في سوء طويته، هو إضفاء هالة من التوقير والاجلال لبعض مسكوكاتها الاصطلاحية المترجمة حديثاً إلى العربية، ويستخدمها البعض من مسطحي الفكر بوصفها نوعاً من السيم أو الرطانة التي يحسبون أنها تطيل من قاماتهم للقصيرة، وتعيرهم هوية زائفة بالانتماء إلى ما يشبه النحلة السرية المضلون بها علي غير أهلها وخلصتها من المترددين علي المقاهي والمنكيات، والمسودين لصفحات للنشر الدورية.

وهناك موقف من بعض من تلقى بعض دروسها في مصر أو في الخارج، وهو موقف قلة من الأكاديميين الذين رشحتهم في الدخول في هذا السلك الممتاز قدرتهم علي الحفظ والصم والاستظهار، ولم يشغلهم لضيق ذات الموهبة لديهم، ولهفتهم علي الشهرة ولفت الأنظار، استيعاب وظيفة للفلسفة، بل شغلهم نواتهم المنتخبة التي انتهزت حالة الجهل العلم، وغياب القضية القومية المشتركة لدي الجماهير للبسطاء، انتهزت ذلك لكي تثير صخباً وضجة عالية حول قضية زائفة، هي نق طيول الحرب علي الفكر العالمي، وإعلان الحاجة إلي فلسفة مصرية أو عربية، والعجيب في الأمر

لأننا لم نلتق منهم حتى اليوم موقفا فلسفيا محددا، وكان موقفهم هو مجرد الإعلان عن حاجتنا إلى فلسفة خاصة وكان هناك من يمنعهم من صنعها! وهذا هو اجتهداهم الوحيد الذي يشبه قول المهزوم لرفعه من فوقه وإلا قتلته! بينما الأولي فقط هؤلاء أن يصنعوا فلسفة إن كان ذلك في وسعهم.

فلم يطالب الفرنسيون قبل ديكارت بأن يصنعوا فلسفة فرنسية، كما لم يصنع الانجليز ذلك قبل بيكون، أو الألمان قبل ليبنتس، أو الهولنديون قبل سبيلوزا... إلخ.

فما نسبته فلسفة فرنسية هو ما قدمه الفرنسيون من فلسفة، والفلسفة البريطانية هي ما قدمها للفلاسفة البريطانيون وهكذا. وليس ثمة ما يمنعنا من التألف، كما أننا لا ننتظر من جهة ما الإذن بالبداية في عمل الفلسفة. والوهية ليست مطلبا بقدر ما هي وصف لما تقدمه وما نضيفه، وليست إعلانا لمن يأمن في نفسه القدرة على دخول مزبلة أو مناقصة في حلبة مجال عدته للميكروفونات ومداد المطابع.

- وعلى الطرف المقابل نجد موقفا متطفلا على بعض الآراء المجترأة أو الاصطلاحات المجازية لدى بعض الفلاسفة الغربيين. فيفرح بها البعض ويعلمها ويلوكها. ومن أبرز هذه المصطلحات الرنانة موت أو نهاية الفلسفة، وما يجري مجراها مثل موت أو نهاية الفن، والأندولوجيا، والتاريخ وغيرها من نظم الثقافة الإنسانية ومجالاتها.

- أما الموقف الخامس والأخير من الفلسفة فهو موقف مجتهد لا تشوبه مظنة سوء، ولا تقوم مشكلته في دوافع صاحبه أو ما يقدم في تمكنه من اللغة العربية أو الأجنبية التي ينقل عنها، بل تنشأ مشكلته من أن الفلسفة عبر خمسة وعشرين قرنا قد استحدثت استخداما بعينه لألفاظ معينة من اللغة المعتادة التي ظل لها معناها اللغوي المختلف عن الفلسفي. ولذلك نجد باحثين على مستوي رفيع، خارج مجال الفلسفة، يخطئون في دلالات تلك المصطلحات لأنهم يركنون إلى الدلالة المعجمية التي تختلف كثيرا أو قليلا عن الدلالات الفلسفية.

ولعل حالنا يختلف عن باحثي الغرب الذين أتيح لهم القدرة على التمييز منذ باكورة تعليمهم بين الداليتين المعجمية والفلسفية لأسباب تاريخية تربوية معلومة، ومن أهم هذه الأسباب تواصل التراكم المعرفي لديهم وهو ما نفتقده

بعد أن توافد الإبداع الفلسفي العربي منذ ابن رشد، وانتقل الإنتاج الفكري إلى حاضنة جديدة لا تكتب بالعربية، فلقطع الحوار الخلاق.

ما الفلسفة؟

وعلى أية حال، فأمر الفلسفة ليس من هذا كله، فهي ليست علما يقف على قدم المساواة مع سائر العلوم كالفيزياء والكيمياء أو علم النفس وعلم الاجتماع، لأنها لا تسلك منهج العلم الموضوعي الذي يتخذ الفروض سيلا إلى تحقيق نتائج بين من يستخدمون أدواته ليبلغوا اتفاقا حول ما كانوا يختلفون فيه. وليست تخصصا يعالج موضوعات بعينها دون غيرها، ولا يقربه إلا من ألقن وسائله وتقنيته.

غير أننا ينبغي أن نعترف بأن الفلسفة حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت تعني ذلك قبل الغلبة النهائية لتقسيم الأعمال والتخصصات، وتحديد مجالات المعرفة ومناطق نفوذها. فقد كان العلم من قبل تخصصه في أحضان الفلسفة، وكانت الفلسفة من قبل في ظلال الدين، وكان الدين في الماضي قرينا لنظم السلطة والرقابة والوصاية للقيمة.

كما ينبغي لنا أيضا الإقرار بأنها رغم استقلالها اليوم فهي ليست معزولة عن كل هذه الأمور، بل هي موثوقة الصلة بها، ولكن دون تبعية أو هيمنة لأن لها شأنا آخر.

للفلسفة نظرة شاملة تحيط بكل جوانب الفاعلية الإنسانية فكرا وسلوكا. وإذا كان في وسع العلوم أن تقول شيئا في جميع موضوعات المعرفة، فإنها تنف عند تخصصاتها لا تعدوها، كل عند موضوع معين، ولا بد أن نكون في حاجة إلى من يضم شتات هذه الموضوعات جميعا في وحدة أو في موضوع واحد، يتخطى به تفصيلات عناصره، ويعقد بينها الصلات ويسد الفجوات. فالعالم، أو الوجود، أو الحياة أو الواقع بكل جوانبه، والإنسان بكل ضروب نشاطه، لا يمكن أن يكون موضوعا لعلم من العلوم. كذلك للبحث في أصول تلك العلوم من افتراضات سابقة وأسس منهجية يسلم بها الباحث العلمي وقد لا يصرح بها في عمله، ليست من شأن للعلوم، فضلا عن الاستيقاق إلى ما يمكن أن نقضي إليه نتائج العلوم في المستقبل بالنسبة للإنسان وعالمه.

ومستظل الفلسفة بذلك - مهما نتقدم للعلوم والمعارف ومهما نتدخل للتكنولوجيا في كل شئون الإنسان - لها مهمتها الخاصة، ومسائلها وروايتها المستقلة. ولا يعني هذا أن تقتصر على التحليل، أو تنصب نفسها أساساً مطلقاً لكل العلوم. كما أنها ليست علماً من بين علوم ينافسها عندما يعرض للسلسلة نفسها من خلف وجهة أخرى. ولا نحسبها كذلك وعاء لشتات من المعرفة المتنوعة قد لا يخلف تخصص العلوم فيه شيئاً، أو حزمة من المعارف ما يلبث أن يفرط عقدها إلى مجموعة من العلوم المتخصصة. فهي إذن ليست أساساً للعلوم، أو بديلاً، أو منافساً، كما أنها ليست وصيفة للعلوم تنسقط قضاياها وتتعبها بالتحليل، بل هي موقف إنساني من العالم، ومن العصر والمجتمع يستوعب كل جوانب الإنسان.

وكل مشكلة تصلح أن تكون مادة للفلسفة، ولكن شريطة أن تدرس في كليتها وعموميتها، وعلى أساس مكانها من نسق متكامل في ضوء سائر التجارب والمطالب والأهداف الإنسانية. والفلسفة في كل هذا تجعل الناس على وعي بمسؤولياتهم الأساسية وآثارها المترتبة عليها.

وتصوغ الفلسفة آراءها تلك في افتراضات واسعة قد تصدر عن التأمل أو الحدس أو الاستدلال، ولكنها تتأسس على التجريد والشمول، غير أنها الافتراضات لا تقبل للتحقق المباشر فهي ليست فروضاً علمية، وربما اتخذت منها، أي الافتراضات، فروضاً تقبل للتحقق على امتداد طويل من الزمان، وعلى رقعة فسيحة من العلوم، فهذا تتضمن الفروض إلى العلم وتنسحب من الفلسفة التي لا تستغنى مهمتها التي يبقى لها إطارها الموجه المستوعب.

خلاصة القول إن للفلسفة أمر نزوله جميعاً عندما نعد إلى إصدار أحكام عامة لا تنسب إلى علم بعينه أو تخصص محدد، ولكنها تظل فلسفة رجل الشارع أو أحكام ما يسمى بالحس المشترك Commonsense، ولا نرقى إلى مستوي التداول والدرس والنقد إلا إذا انسقت أحكامها العامة فيما بينها، أي خلت من التناقض، وتماست أو تمازجت معاً في منظومة موحدة، أي إذا ألفت نسقاً System، وليس من قبيل المصادفة أن المذهب الفلسفي ترجمة لكلمة نسق باللغات الأجنبية.

لما مصطلحاتها المؤثرة وتصنيفاتها وفروعها، فهي من نتاج الممارسة المشتركة لهذا المنحى الإنساني في تناول المشكلات التي صقلها الحوار بين المذاهب المختلفة.

وبعبارة موجزة، لفلسفة نوع أصيل من النقد: أولا بمعنى رفع الوعي
إلى مستوى الواقع للعيش، وثانيا بمعنى كشف الإمكانيات، وتعيين الحدود
لهذا الوعي الإنساني.

سؤال العصر الفلسفي

يرفضي ذلك إلى أن الفلسفات في كل عصر تطرح سؤالاً رئيسياً أو
مؤسساً (أو إشكالية بالمعنى الاصطلاحي لها) يختلف عن سؤال العصر
السابق. والواقع الجديد للعصر هو الذي يثير هذا السؤال من خلال ساحته
الثقافية التي تبرز على سطحها منظومة رائدة.

- نشأت الفلسفة اليونانية في ظل الأسطورة، المنظومة الرائدة آنذاك،
وكان السؤال الرئيسي لها كيف نضرب للتعدد والتغير في الأشياء للرداءة إلى
الوحدة والثبات. فعندها نشأت الفلسفة بوصفها علماً للوجود.

- ثم كانت العصور الوسطى التي كان الدين منظومتها الرائدة فكان
سؤالها الرئيسي كيف نوفق بين العلم "الفلسفة أو الحكمة" وبين الدين، أو بين
النقل والعقل.

- أما في عصر النهضة، عصر إعادة اكتشاف العالم، وكان العلم مثل
الدين حفظاً وشرحاً على المتن، فطرحت الفلسفة الحديثة السؤال الجديد:
"ما المنهج الذي يؤدي إلى تأسيس العلم بالعالم لغزوه وفتحته".

والمنهج هو ممارسة قدرات الإنسان بمعزل عن المحفوظ والمنقول.
وتفرقت المذاهب الحديثة تنويعاً على لحن السؤال الرئيسي.

- أما في الفلسفة المعاصرة أي بعد هيجل، فقد طرحت العلوم الإنسانية
أو الاجتماعية بعض ثمارها، وأصبح الاهتمام بمشكلات المجتمع في ظل
المفارقة للبيئة التي صنعتها للرأسمالية، فقد قامت للرأسمالية أصلاً على
المشروع الفردي الحر، إلا أن المنافسة الدموية التي أصبحت وسيلتها
الأساسية سرعان ما أسلمت إلى ضياع الفرد وحقوقه وكبرياته، ولذلك كانت
العلوم الاجتماعية، المنظومة الرائدة للفلسفة المعاصرة التي أصبح سؤالها
المؤسس عن الواقع الإنساني وليس العالم الطبيعي: كيف نتمرد عليه وإلى
أي مسار في المستقبل نقود إليه الإنسان.

وأود أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى أن التحقيب السابق للفلسفة: هو
ما درجنا عليه كتقليد متبع في درس تاريخ الفلسفة، لكنه لا يبدو دقيقاً في

تسمية الفلسفة المعاصرة التي تعني على الفور الفلسفة الراهنة أو للحالية، ولكنها ليست كذلك، لأن فلسفة الحقبة الراهنة التي نشي بعلامح فلسفة القرن للواحد والعشرين لم تعد مسائلها الجوهرية هي نفسها مسألة ما نطلق عليه الفلسفة المعاصرة في تحقيقنا التقليدى.

ويتبين في حديثنا السابق عن معنى الفلسفة أنه يتحقق في للفلسفات جميعا بدرجات متفاوتة بدءاً من اليونانية ولانتهاء بما أسميناها بالمعاصرة مثل الماركسية والبرجماتية والوجودية. ويكشف ما قدمناه عن المذهبية أو النسقية عن افتراض معلن أو مضمحل في الفلسفة هو ما يمكن تسميته بالمعقولة التي يفترضها المفكر أو الباحث أو حتى رجل الشارع فيما يتعلق بفكره وسلوكه، وهي التي تقوم بدورها حينما تجمع ما تشتت أو تفرق من معطيات أو وقائع أو آراء في منظومة واحدة، تؤدي بتلك المنترقات للمناطة بالمشكلة أو الموضوع إلي أن تتخذ مواقعها ومنازلها في هذه المنظومة، دون أن تخلف أية متبقيات خارجها، فهذا وحده الذي يمكن أن يؤدي إلي التعميم والتجريد والانتظام، وهو ما يتطلبه للفهم في أي شأن من الشؤون.

غير أن للفلسفة المرشحة للقرن الواحد والعشرين تتكرر هذه المعقولة أو الشمولية أو الكلية، وتتكرر معها ما نسميه بالعقل الذي تصورناه من قبل حاسة أو أداة أو جهازاً، فهو على لفضل للوجود، إطار مهيم للتواصل والتداول الإتسالي، ولكنه أكثر عمومية وتجريداً، أو فراغا من المحتوي للمادي المعين لكي يكون قابلاً للتطبيق على كل مجال من مجالات التواصل والتبادل في كل جوانب الثقافة.

وربما أيسح لنا القول بأن هذا التصور للثقافة الإنسانية، بمعناها الذي يقابل الطبيعة، يعني في نهاية الأمر أنها، أي الثقافة، مجموعة من الاستعارات أو المجاز، بل إن اللغة بكل علاماتها أو دولها لا تؤدي إلي مدلولات محددة. وقد صبت للفلسفات السابقة اهتماماتها على المدلول الذي اعتقدت أنه على علاقة شغافة بالدال. ولكن الفلسفة الجديدة تترث عند لدال وتقف عنده، فتمة لإخلاف difference مستمر ينكمس فيه المدلول عن وعده بالوجود أو الحضور، ويرجى بلوغنا إياه كما يقول ديريدا فيلسوف التفكيك.

وأغلب الظن أن ما نعنيه بفلسفة القرن للحادي والعشرين هي التي نشاهد بعض قسمايتها اليوم فيما يقرن بما يسمى بما بعد الحداثة وما بعد البنيوية وما بعد النظرية، ويغلب عليها التواضع الشديد بإنكارها للمهمة المسابقة للفلسفة وهي تشييد صروح النسقات أو المذاهب التي توثق بين مجالات الفكر والسلوك في كلية شاملة.

فهي تسري في الكليات ولشموليات حكايات أو حواريات recits كبري كما يقول ليونار، وبذلك تكشف عن الأوهام التي عاشها الفكر الإنساني وهو يرسم أطرا محددة، ومحاور رئيسية، ومراكز، وأولويات، وترتبات هرمية، وتحطمت بذلك النظرة الأولمبية أو اللاهوتية التي تعرف كل شيء وحقيقة كل شيء.

وهي تستبعد الثقافة الفلسفية للتقليدية للذات والموضوع، بل إن الذات تفتت وانقسمت لديها.

كان لابد للحظة التاريخية لبشائر القرن الواحد والعشرين التي نجاها اليوم أن تؤدي مساحتها الثقافية إلى تفاعلات محدمة تبرز علي سطحها منظومة رائدة تثير إشكالية للفلسفة الجديدة.

فالوضع العالمي الراهن الذي تمثل منه أمريكا وأوروبا كقوت محركه وآلته يقدم بين أيدينا حلقات تثير الحيرة وتعصف بما استقرت عليه المذاهب والنظريات من تحليل وتفسير. ولأريب أنها لحظة متفردة ليس بوسعنا أن نسلوها في نسق تصوري قائم، أو نجعلها حلقات مطردا في مسار تاريخي معلوم. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى إعادة للنظر في مسلمتنا جميعا، ومن ثم ينبغي علينا أن نطرح الأسئلة السانجة التي تبرا من أية إجابات مسابقة جاهزة، فهذا هو شأن الأسئلة الفلسفية.

ومن هنا كانت المنظومة للرائدة التي كُثرت إشكالية للفلسفة الجديدة منظومتين هما اللغة والفن. فاللغة هي الرداء للتحتي لكل ما يصطلح الإنسان من أوهام، والأدب والفن هو الكاشف عن هذه الأوهام من ثديا ما يسمى بما بعد الحداثة. وبذلك أصبح للموضوع أو بالأحرى المجال الأثير لدي للفلسفة الجدد هو للنص، وبدلا من أن يكون الموضوع أو المجال الفلسفي: للعالم أو الله، أو الإنسان كما كنا في الدرس الفلسفي، أصبح عمل الفيلسوف الجديد تُشد تواضعا، أصبحت للفلسفة الجديدة نوعا مستحدثا من النقد أو

التحليل الثقافي الذي يستمد مادته من علوم وتجارب مختلفة متعددة ليجردها ويرفعها إلى تعميمات يمكن أن تصدق على مجالات مغايرة لما بدأ منها. وفقد الفيلسوف الجديد الحماس للدعوة لأي شيء، لأنه يعلم مسبقاً أن الصوت والصمت سواء، فهو شريك في تيار ما بعد الحداثة التي تعد استسلاماً لاكتشافها أن للمبدأ الوحيد الذي لا يعوق للتقدم، هو: كله ماشي anythinggoes على حد تعبير بول فايرلند.

ولكن، هل نستطيع الزعم بأن الفلسفة يمكن أن توصل تقدمها على هذا النحو؟ أكبر الظن أنه زعم يحدق به للشك من كل جانب.

تعرين ثالث: النبوءة في الفلسفة

ربما لطوي لفظ نبوءة بمعنى الإخبار عن شيء قبل وقوعه، على دلالة غيبية حيث يرتبط بالنبوءة، كما يقترن بما يغمغم به الكاهن أو العراف في الزمن القديم. فإذا ما نضونا عنه غلالته للدينونة والغيبية، استقر له دوره المعرفي الذي يفسر شساحة وسعة من المجالات المتنوعة التي تتباين أهدافها، وأساليب إجرائها، وتتفاوت فيما بينها في طرق تحصيل المعرفة.

ومادام العلم، بمعناه المعاصر، هو الذي يتفق الجميع، على اختلاف نزعاتهم، على ما يفضي إليه من تدبؤات، جاز لنا أن نقيس عليه سائر المجالات، ونقارنها به. فإلى جانب العلم، نجد أن بعض أسلافه القدامى لاتزال تنازعه في تحقيق أهدافه المعرفية مثل للتجيم والعرافة، والفراسة، والأسطورة، والسيمياء (أي علم أسرار الحروف) وهي ما يمكن أن نصفه الآن بالمضاد للعلم.

وهذا إلى جانبها ما لا ينافس العلم في ذلك الهدف مثل الدين والفلسفة والفن، وهو ما يمكن تسميته بالمختلف عن العلم.

فأما المجالات المضادة للعلم فتتفق معه في أهدافه لأنها كانت تنشده فهم ظواهر للطبيعة توطئة للتحكم فيها. غير أن أسلوبها في إثبات مزاعمها لم يكن مما يقبل للفصل في صحتها أو كذبها لدى الذين لا يشتغلون بها أو يؤمنون بصحتها، أي أنها افتقدت الموضوعية العلمية التي تعني ما يمكن الاشتراك في إنجازها وملوك للطريق نفسه لبلوغ نتائجه، أو هي ما يؤسس خلال العمل للمتنق عليه بين الباحثين مهما اختلفت عقائدهم أو ولاءاتهم. ومن ثم فهي، أي الموضوعية، تعني ما يتيح الاتفاق على الخطوات

والإجراءات التي تعالج بها الموضوعات أو المشكلات بحيث تؤدي إلى
الحسم أو الفصل بين ما هو صادق أو كاذب فيما ينشأ عنه الخلاف بين
الباحثين.

وبغضاب تلك الموضوعية لابد أن يقدم العلم على حساب أسلافه إذا ما
أقدموا على منازعته، مواصلاً نزع ملكية تلك المجالات، وإبطال نفوذها.
ويختلف الأمر عما هو مستقل أو مختلف عن العلم، كالدين والفلسفة
والفن، فهو لا يتفق مع العلم في هدفه الخاص، ولا منهجه الموضوعي،
وبالتالي فلا يناهسه أو يفرض علينا الاختيار بينه وبين العلم.
إلا أن تلك المجالات، رغم استقلالها، ليست منعزلة أو منقطعة الصلة
بالعلم، لأنها تحت عليه، وتستخدمه، ولكن على النحو الذي تختلف فيه عن
البحث العلمي للخالص في هدفه ومنهجه، فالدين، مثلاً، هداية وإرشاد،
والفن إبداع وإمتاع.

ومهما يستقدم العلم، فلن تجور حدوده على مناطق نفوذ تلك المجالات
المستقلة، ومن هنا تختلف صلة العلم بها عن صلته بما هو مضاد للعلم أي
أسلافه للقدمى.

وعود الفلسفة وآفاقها

لما الفلسفة، فربما تكون المجال الوحيد من مجالات الفكر الإنساني
الذي لا يكف عن طرح السؤال عن مهمته وتحديد تخومه، بل لا تزال
مشروعية قيامها ودورها محلاً للبحث والتفكير. ورغم أنها لم العلوم، كما هو
مألوف مشهور، أي أنها الرحم الذي تخلقت فيه لجنة العلوم التي ما لبثت أن
خرجت منها واستقلت عنها، رغم ذلك، فإن بعض الفلاسفات لا يزال يستمتع
بثمرات إرث قديم خلفته المجالات المضادة للعلم وهي التي كانت أسلافه،
فئة إهابة بالحدس، والأسطورة، والإيمان في الخيال.

فالفلسفة نظرة كلية شاملة، وموقف أو اتجاه عام، وهي ليست وعاء
مستوعباً للعلوم، أو حزمة من المعارف القديمة ما لبث أن تفرط عقدها إلى
مجموعة من العلوم المتخصصة، كما أنها ليست علماً بين العلوم، وإلا
حكمنا بإلغائها وحجب الاعتراف بها، إذا ما خطر للفلسفة أن تقدم باسمها
شيئاً من المعرفة الدقيقة، فلن يكون حظها أوفر مما يكسبه العطار في

مناقضته للصيدلي، وإن يكون موقفها أفضل من موقف حلاق الصحة من الطبيب!

ولكن يحسن بنا أن نحترف بأن الفلسفة كانت تقوم بكل ذلك، ولم يكن ثمة فارق بين أفضلي فيلسوف وعالم، حتى استقلت العلوم، علي نحو صريح، في منتصف القرن التاسع عشر فعندئذ استقلت الفلسفة بموضوعاتها الخاصة مثل الوجود، والمعرفة، والقيم، والواقع، والإنسان، وهي قضايا لا تصلح موضوعا للعلوم المتخصصة، وإذا كان في وسع العلوم أن تقول شيئا في كالة موضوعات المعرفة، فإنها تقف عند تخصصاتها لا تعدوها، كل عند موضوع معين، ولا بد أن نكون في حاجة إلي من يضم شتات تلك الموضوعات جميعا في وحدة أو موضوع واحد، يتخطي به تفصيلات عناصره، ويعقد بينها الصلات، ويسد الفجوات.

وليس من شأن العلوم أن تقيم الحدود أو تزيلها أمام تطلعات الإنسان نحو معرفة العالم الذي يحق به من كل جانب، كما لا تعين، بكل تخصصاتها، ما ينبغي للإنسان الفرد أن يتخذه من موقف أو قرار إزاء المشكلات، ولكن الفلسفة هي التي تضطلع بما لا شأن للعلم بإدائه.

ونيسر لنا للفلسفة استشراف الأهداف البعيدة للإنسانية، كما تحفزنا إلي المعاشاة في تحقيقها. والأوضاع المتجددة التي يواجهها الإنسان لا يمكن أن تنتظر حتي تفرغ للعلوم المختلفة من مسائلها لكي يتقدم لها الإنسان بالحل، فمهمة الفلسفة هي استيعاب أو استرداد ما هو عيني واقعي مباشر، ولكن عن طريق ما هو مجرد، وكلّي، وعام.

ولذلك تختلف الفلسفة، وتبتعد عن العلم بقدر ما تقترب من الدين في انطوائها علي الدعوة إلي ما ينبغي أن يكون. أو بعبارة أخرى: ماذا ينبغي أن أعرف، وماذا ينبغي أن أفعل، ويتضمن ذلك تصورا لما يكون عليه الواقع، وما يكون عليه للتاريخ.

ولا يظل النمق أو المذهب الفلسفي مغلقا علي نفسه، بل ثمة أفق متحرك أمام الفيلسوف هو الذي تتحدد المشكلات الفلسفية وفقا لحركته. فالمشروعية الفلسفية للمشكلات تتحول وتتجدد دوما. والمشكلة، أية مشكلة، تصير مشكلة فلسفة لأن طائفة من الأسئلة لا تزال تتجمع وتتصاك ملح في طلب الإجابة أو الحل، ولأريب أن هذه الأسئلة تعبّر عن حاجات ومطالب عملية وفكرية حثت عليها أو أنتجت أوضاع ثقافية، مادية وروحية جديدة.

بينما تلزع المشروعية عن موضوعات أخرى كانت فلسفية في الزمن السابق لاندراجها اليوم في موضوعات العلم الطبيعي أو الاجتماعي. وتصوغ الفلسفة آراءها فيما يشبه الافتراضات الواسعة، وليس الفروض، لأنها لاتقبل التحقق من صحتها أو كذبها موضوعيا، وذلك لاتساع موضوع الافتراضات للفلسفية، فكل عبارة عامة لا تتعلق مباشرة بتخصص معين أو علم بعينه، هي عبارة فلسفية مهما يبدو من سذاجتها أو الاعتقاد عليها، وهذا هو ما يسمى بالتفلسف الشائع أو الدارج الذي نزلوه جميعا دون وعي أو تصريح. غير أن الفلسفة الرفيعة المستوى التي تقبل الدرس والفحص تلتزم بشرطين آخرين فضلا عن عمومية العبارات أو الأحكام، وهما: الاتساق، أي الخلو من التناقض في تلك القضايا الفلسفية، والنسقية، أي قبول القضايا للاندماج مع غيرها في نسق، أي مذهب، هو الذي يحدد علاقات معينة بين عناصره ووحداته.

والفلسفة منحايزة، غير محايدة بخلاف العلم، فهي موقف إنساني من العالم، ومن العصر، والمجتمع، يستوعب كل جوانب الإنسان. وكل مشكلة تصلح أن تكون مادة للفلسفة، علي شريطة أن تدرس في شموليتها، وعلي أساس من نسق متكامل في ضوء سائر التجارب والمطالب والأهداف الإنسانية. وهناك من الفلسفات ما تبرر ولعها، أو تنحسر علي ماضٍ ذهب، أو تتمرد علي هذا وذلك لبتغاء بناء مستقبل جديد. وهي في تلك المواقف المتباينة تجعل للناس علي وعي بمسئولياتهم الأساسية، وأثارها المترتبة عليها. ولا يطلي ذلك القول بأن الحقيقة موزعة علي المشاع بين مختلف المذاهب الفلسفية، أو أن أحدها، علي الأقل، هو للمذهب الصحيح، لأن الحكم عليها ليس من نسيج الحكم علي القضايا العلمية التي تتيح إمكان التحقق من صحتها أو كذبها بمقتضي ما تطرحه من فروض.

تنبؤ مختلف

ولذلك يختلف التنبؤ في الفلسفة عن نظيره في العلم. فبعد للتنبؤ العلمي الوظيفة أو المهمة، أو الهدف الذي لابد أن يلجز إذا ما كان المشروع العلمي ناجحا صحيحا، فهو ليس عملية أو اجراء معينا يتطلب شروطا مضافة إلي شروط عمليات الوصف والتفسير العلمية، لأنه الحصاد الذي نترقبه من التفسير السابق. وهو إذن لا يعني سوي أن نصيرنا السابق

للظاهرة هو تفسير صادق صحيح. ففي الحالين، أي للتفسير والتنبؤ، لابد أن تتاح لنا نظرية أو قانون مثبت من قبل، كما يتجمع عدد من الوقائع التي يمكن أن نبدأ بها، فنستنتج من النظرية أو القانون، ومن الوقائع، واقعة جديدة بالنسبة لنا، وهي حدث لم يكن قد وقع من قبل، هذا بالنسبة لنا، أما بالنسبة لمنطق الاستدلال العلمي، فليس هناك فرق علي الإطلاق. فهذا الفرق يعتمد علي المصادفة فيما إذا جري الاستنتاج بحقيقة جديدة "قبل" الحادث، وذلك في حالة للتنبؤ، أو "بعد" وقوعه في حالة التفسير، وموجز القول أن التنبؤ العلمي هو تفسير مسقط علي المستقبل.

أما في الفلسفة، فلا نجد ذلك المتصل الواحد الذي يؤدي فيه تفسير الوقائع إلي التنبؤ بحدوثها، لأن للفلسفة لا تتعامل مع الوقائع المفردة وللوحدات التحليلية كما يصنع العلم، بل تتعامل مع مواقف تتشابه فيها العلاقات بينها، وتختلط بغيرها، والمواقف لا تتكرر لأنها تشكيلة مؤلفة من العناصر والعلاقات في مكان معين وزمان محدد، وتختلف فيها مواقع البشر وأفعالهم في مكان دون آخر، وزمان غير الزمان.

ولئن خضعت المفردات الوقائية والوحدات التحليلية في العلم للإطراد وانتظام الوقوع، فإن للمواقف بحكم تأليفها وتراكيبها المختلفة لا تلتزم ذلك الإطراد إذا ما تعاملنا معها ككلية شاملة، رغم انصياع ما انطوت عليه من مفردات أو وحدات لمعار قبل للتنبؤ إذا ما درسناها كلا علي حدة.

ومن هنا تختلف النبوءة المتوقعة من للفلسفة عن النبوءة العلمية، فهي بالأحرى ارتداد لأفاق جديدة واسعة، واستشراف للمستقبل لأنها تطل من شرفة عالية علي تفاصيل متناثرة في ساحة مترامية الأطراف.

من بين هذه النبوءات فكرة الكوسموبوليتانية أي المدينة (أي الدولة) الكونية كما حاول أن يطبقها الاسكندر الأكبر تلميذ أرسطو، وأوشكت علي التحقق، ولكن علي نحو آخر فيما يسمي بالعولمة، وفيما وصفه مارشال ماكلين بالقصرية العالمية.

كما يبدو أن الدولة في طريقها إلي الزوال كما تنبأ ماركس، ولكن علي خلاف ما اقترحه من تفسير بوصفها أدوات القمع وأجهزته للطبقة الرأسمالية، وبزوال الصراع الطبقي وتحقيق الشيوعية ينتهي دور الدولة. غير أنها إن تزول بزوال الرأسمالية، بل لمزيد من تسلط للرأسمالية في صورتها الجديدة للشركات متعدية للقوميات.

ومن هذه اللبوءات التي أوشكت علي التحقق الاتفاق علي لغة عالمية مشتركة، فقد تكبأ بها ليبنتس كلغة رياضية عامة مشتركة بصير للتفكير بمقتضاها نوعا من الحساب. كما قدم بيرس السيمبوطيقا بوصفها المنطق العام واللغة المشتركة لكل صنوف الفكر والسلوك، وما نحن اليوم نمارس شيئا قريباً منها عندما نستخدم الكمبيوتر بلغاته الرياضية المبسطة. وعندما ألف آدم سميث كتابه "ثروة الأمم" الذي أصبح به لباً للاقتصاد كان يعدّه امتداداً لدعوته وفلسفته الأخلاقية، فقد كان أساتذا للمنطق والأخلاق بجامعة جلاسجو. وقد أقامه علي تصور أخلاقي، فلم يعد البحث عن الربح عملاً أنانياً في نظره، بل مساهمة في تحقيق المصلحة العامة عن طريق اليد الخفية للنظام الطبيعي الذي يفضي إلي التآزر بين المصلحة الخاصة والعامة، وهو صاحب نظرية اقتصاد السوق القائم علي حرية التبادل والتجارة. ولذلك عارض سياسة القيود الجمركية من أجل التقدم، وهو ما نجده الآن متحققاً في اتفاقيات الجات التي ربما نعتبرها تحقيقاً لنبوءة الفيلسوف آدم سميث عام ١٧٦٦.

اليوتوبيا وعلم المستقبل (أو المستقبليات)

رسم كثير من الفلاسفة تخطيطاً لمدن أو أمكنة يحققون فيها تصوراتهم وآمالهم ومشروعاتهم من أجل حياة إنسانية أفضل. وأشهر تلك الليوتوبيات ما قدمه توماس مور عام ١٥١٦، ولقد تحقق منها الكثير مما تخيله. فقد أقامها مور علي قولين تفصح عن العقل الإنساني الحر دون عون أو إرشاد إلهي. وجعل ممارسة تحسين للنسل مستندة إلي فحوص تسبق الزواج، كما يسهل الحصول علي الطلاق، وفصل في التربية، والمسئولية الاجتماعية وانحراف الأحداث وعقاب الجناة. وكتب فرنسيس بيكون "أطلانطيس الجديدة" وتحدث عن دار سليمان للعلماء والباحثين، وقد كانت نبوءته أسرع إلي التحقق بقيام الجمعية الملكية للنسي تعد أول أكاديمية علمية ثم أعقبها الأكاديمية الفرنسية وتوالت بعدها الأكاديميات في سائر بلدان العالم.

وتتفق معظم الليوتوبيات ابتداء من جمهورية أفلاطون حتي "عالم شجاع جديد" لألكس همكسلي في أنها، إلي جانب توفير حياة مادية خالية من العوز والحاجة تقوم علي إقبال الناس علي التسليم بفلسفة سياسية موحدة بحيث

تصب عقولهم في قالب واحد. وإن كان ذلك متعذرا أو مستحيلا في الماضي، فقد أصبح متيسرا اليوم في جميع لقطار العالم بوسائل الإعلام والاتصال والسماعات المفتوحة لخلق اتساق في عادات الناس وتمييط أفكارهم وأفكارهم، وهذه نبوءة أخرى تكاد تتحقق، وتعد الأصوليات والحروب الأهلية للراثة جيوب المقاومة الأخيرة ضد هذه النبوءة!

وأغلب الظن أن علوم المستقبل هي نفسها فصل حديث من الليوتوبيا، والفارق بينهما أن الليوتوبيا التقليدية تفترض وجود مجتمع مستقر، وبيئة لا تتغير، كما أن كتاب المستقبلات من فلاسفة اليوم مزودون بقاعدة عريضة من المعلومات المتنوعة التي تيسر لهم كشف الطريق بأكثر مما كان يصنع السابقون.

فهي في نهاية الأمر ليوتوبيا قد تخلصت من القدر الذي كان يشوب الليوتوبيات القديمة مما يسمى بالخيال العلمي، وليس علي من بأس إذا اعتقدت أن هذا الصنف من الكتابات هو فرع جديد من فروع الفلسفة للراثة، أو هو ممارسة للدرس الفلسفي الذي يعمد إلي الربط بين نثار الشتات العظيم من المعلومات المتفرقة، والصحيحة علميا، ليستخلص منها تأليفا جديدا، وعلامتها الفلسفية هي أننا نجد تباينا واضحا، وتفاوتا بارزا في الرؤي المختلفة لدي المشتغلين بهذه المستقبلات.

تمرين رابع: الفلسفة في ألف ليلة وليلة

نتقدم بين يدي القارئ بإطار علم لحل باحثين من بعد يفرغون لملئه، أو مجرد مخطط أولي قد يحفزهم إلي إصلاحه أو مواصلة الاجتهاد بمقتضاه.

الفلسفة والدين

نتشارك موضوعات الدين بقضايا الفلسفة، غير أن العقيدة الدينية تهدف إلي مقاومة الإنسان للفناء بالتوحد مع الكل في الأبدية والخلود، مسلحا بالقوي المقدمة أمام المجهول، مذعنا للمشيئة الإلهية، ومسلما بالغيب، ومتربعا الحصاب في الآخرة بعيدا عن معايير الدنيا، ونظم ظواهرها الطبيعية والاجتماعية. ولا تعني عقائد الدين بتفسير الكون إلا بقدر ما تحدد للإنسان ما ينبغي أن يقوم به إزاء هذا الكون. وتعتمد نظرة الدين للكونية علي تعيين مراتب الأشياء والأفعال، فئمة ما هو مقدس وما هو دنس، وما

هو مباح وما هو محرم. ومتي عرف المؤمن ذلك التدرج أو التفاضل في المنزلة، كان التزامه إزاءها بمواقف محددة، قد يكون بينها الطقوس والشعائر، كما يكون بينها العلاقات والمعاملات. ويؤدي هذا التدرج الحتمي إلى قسمة عليها هي منبع القيم جميعا، ومصدر السلطة والالتزام، وأصل الوحدة في تجليات الكون. وعلى هذا، يكون للخلاص أو الفوز في الدنيا والآخرة محسوباً بمدى الامتثال للقيم الدينية، والأخذ بما تأمر به واجتناب ما تنهى عنه.

ولأن الدين موقف قيمي موحد، فإنه لا يجتزئ من الإنسان جانباً دون آخر، بل يصون توازن حياته، ولا بد أن يؤدي ترجيح قيمة على أخرى، أو تغليب جانب على جانب في الإنسان، إلى أن يستعاد توازن حياته عن طريق ما يفهم به الدين وجدان المؤمن من ملوحي وعزاء، وما يرتقبه من مشوبة وجزاء، تعويضاً عما لفقده أو عاناه في الانصراف عن بعض القيم، والإقبال على غيرها.

وبذلك، تعد التجربة الدينية للنفس الطمأنينة والسلام، والإيمان الديني نوع من الميثاق والالتزام، وليس أمراً مشروطاً بما يدلل عليه العقل أو تثبته التجربة. ولأنه صالح لكل زمان ومكان، فليس نسبياً محدداً بالزمان والمكان وليس قابلاً للتطور أو التجاوز. ويقوم على المحتمية وليس للحتمية كالعلم، لأن الأخيرة مشروطة بالمقدمات التي تؤدي إلى نتيجة بعينها، فإن لم تقع المقدمات انتفت النتيجة. على حين أن للمحتمية لا تشترط مقدمات معينة لحدوث النتيجة لأن النتائج موكولة بمشيئة الله مهما تكن المقدمات، وهذا هو ما نعنيه أحياناً بالقضاء والقدر.

وإذا ما كان الفعل الإنساني، كما يعالجه العلم على سبيل المثال، متصلاً بنتيجته، كما يقاس كذلك خارجياً، فإن الدين يمكن أن يقطع تلك الصلة بين الفعل ونتيجته عن طريق التوبة اللاحقة، والمغفرة الإلهية، أو مشيئة الله في كل الأحوال. ومن ثم، فلا يحاسب الفعل الواحد على نحو واحد أو متوالٍ مطرد أو على نحو يمكن التنبؤ به.

ويمكن أن نزع أن للدين منذ أقدم صوره، هو أول محاولة للتغلب على مسأله يقوم على تصورات عامة شاملة للكون والإنسان والزمان، وظل في المجتمعات الشرقية، قبل اليونان وبعدهم أيضاً، أساساً للتفلسف.

أما لدى اليونان، فقد تيسر لهم أن يميزوا بين الدين والفلسفة عندما أتيح لهم من ظروف حياتهم القائمة على الترحال والتجوال من مكان إلى آخر، فسيما نقيضه في مهلتهم: للرعي والتجارة والملاحة، ولقائهم بغيرهم من صنوف المجتمعات، وخاصة مصر بعقائدها وأفكارها المختلفة، فضلا عما نعموا به من تحرر من السلطة المركزية للدولة التي لم تتجاوز حدود المدينة، فقد استطاع الإغريق أن يفرقوا بين ما لسلطة العقل، وما لسلطة العقيدة مما حفزهم إلى فصل الدين عن الفلسفة. فأصبحت الفلسفة نتاج العقل الإنساني الفرد الذي يقبل المناقشة والحوار بوصفه اجتهدا خاصا، واحتفظ الدين بسلطانه المستمد من مصدر أعلي من الإنسان ولا يخضع للمناقشة العقلية، فالفرق إذن بين الدين والفلسفة فرق في المصدر الذي ينول إليه كل منهما.

أما في الشرق، فلأسباب مختلفة أبرزها السلطة المركزية الشاملة، ظل الدين موديا لمهمة الفلسفة أيضا، فحتى عندما تتغير النظرة الفلسفية إلى العالم لدى بعض الأفراد من حين إلى حين، كانت تتخذ رداء الدين. فعندما كانت تصدر هذه النظرة من فرد، فإنها ما تلبث أن تكتسب سلطانا شموليا ولا تعامل بوصفها اجتهدا شخصيا يقبل التنفيذ أو المناقشة. ولا يعني هذا توقف أو اختفاء الاجتهادات الفلسفية للشخصية، ولكنه يعني أنها تتخذ طريقا مأمونا تحت مظلة الدين، ومرعان ما تندمج فيما يسمى باللاهوت الذي يختلف من جماعة إلى أخرى، ومن مفسر إلى آخر. وفي ساحة ذلك اللاهوت أو علم الكلام في الإسلام، تظهر الاختلافات في تبرير العقيدة وتفسيرها، وتتجلى الاجتهادات الفلسفية في تصور الفعل الإنساني والمعبودة الإلهية، ولكن تحت مظلة مشتركة من الإيمان بالنص المقدس الذي يختلفون حول تفسيره تبريرا للسوق كل منهم للفلسفي.

بيد أن هذه الاجتهادات الفلسفية تشترك، بقدر متفاوت، في أنها تقدم سلاحا نظريا في الصراع على السلطة، ولكل فئة أو جماعة من فئات أو جماعات المناقشة على السلطان تبريرها الفلسفي - اللاهوتي لمطالبها المتعلقة بالسلطة، ولكن على نحو يتفاوت حظه من التصريح والإعلان.

وحدة الحكايات في وحدة جمهورها

برغم تعدد المصادر التي تُلغيت منها الحكايات، وتباين قصصها واختلاف ما تتداوله من حكايات أو حوادث، وتعدد رواياتها، برغم كل ذلك فإن جمهور المستمعين لها هو الذي صاغ وحتتها وألف بين نثرها المشتت، فأفاض عليها طابعاً مشتركاً برغم تفاوت الأسلوب اللغوي واختلاف الإقليم.

فالحكايات تروي علي مسمع من جمهور يؤثر في الراوي الذي يلتقط علي الفور ما يلذ له الجمهور أو ينفر منه فيستبعده أو يختزله، ويضيف إلي ما يزيد متعة المستمعين بما لتوح له من خيال أو موهبة.

والجمهور المستمع هو العامة البسطاء الذين يسرون عن أنفسهم بالتجمع في المقاهي أو أمام الدور بديلاً عن الملذبة والتعري بالقيان التي لا يطبق نفقتها سوي السادة أو الأثرياء من التجار.

ومن ثم، فإن نظرة الجمهور أو العامة لشئون العالم والمجتمع وآراءهم في ماهية الإنسان وغايته، وأحلامهم ومخاوفهم، هي التي تشكل جميعاً المهاد المشترك الذي تُولف فوقه الحكايات.

ويمكن القول بأن الحكايات الأصلية التي أخذت عنها (ألف ليلة وليلة) قد تعرضت لعملية تأميم أصبحت الحكايات بمقتضاها ملكاً مشاعاً للجمهور المستمع بخصائصه المشتركة في العراق وسوريا ومصر، وهو للجمهور الخاضع لعسف الحكم، واستغلالهم، وتقلب أهوائهم.

ويحيا هذا الجمهور في مجتمع حضري يغلب عليه للطابع التجاري، وربما يمكن أن نصفه بالبرجوازية ولكن نون قيم برجوازية تلك التي ستعود في فترة لاحقة في أوروبا؛ حيث يتفسخ للنظام الإقطاعي القديم وتبرز قيمة للفرد بما تقتزن به من قيم للحرية والمنافسة والمغامرة، وإعادة اكتشاف العالم، وإطلاق الطاقة الإنسانية في كل المجالات.

إلا أن جمهورنا كان تحت حاكم يستمد مبرر وجوده من الله، فهو ظل الله في الأرض، وخليفة رب العالمين، والإقرار به قدر لا منجاة منه، والخروج عليه كفر وعصيان لمشئته الله، بل هو أداة القدر التي تغدق علي امرئ لترفعه إلي أعلي منزلة أو تصادر أملكه فتزول به إلي هاربة الهلاك. وتعرض للرعية كلها، علي تفاوت مراتبها، لمتطلبات أوامره ونواهيها، فهو يد القدر وجلاد القضاء، ويسري سلطانه علي عالم الإنس

والجان، ويختم ممتلكاته جميعا بميسمه حتي نكة سروال جاريته التي كتب عليها أنا لك يا بن عم النبي (حكاية للتاجر أيوب وابنه غلام - جزء أول)، فتكسب الأشياء قداسته وحرمة.

الفلسفة المصرح بها في الحكايات

ولكن، أين نعتبر علي الفلسفة في الحكايات؟ ثمة مستويان، الأول هو ما تصرح به الحكايات من تصورات شاملة وردت علي لسان أبطالها، والثاني هو ما يمكن استخلاصه من داخل الحكايات نفسها، حيث ينبئ المؤلف أو المؤلفون من خلالها عن آرائهم العامة التي تحكم عمليات النسيج السردي، فنكشف عن رؤيتهم للفلسفة.

فأما للمستوي الأول المصرح به، فهو ما يتم في أغلب الأحيان في مواقف الامتحان واختبار قوة الحافظة، وهو ما نجده في معرض ما يسمى بتقليب الجوابي أو امتحان الإماء، أي لاختبار مهارتهن لتحديد أسعارهن وفقا لما أوتيت كل منهن من حسن الجواب أو قبح لهن من حفظ الحكم والأمثال والأقوال المأثورة، كما يصرح به أيضا فيما ينصح به بعض الوزراء ملوكهم ويتوسلون به إلي كسب رضائهم أو إغرائهم بعمل معين.

ومن أبرز الأمثلة علي هذا أو ذاك ما جاء في حكاية تودد الجارية (جزء أول). غير أننا نجد أن ما جاء علي لسانها هو من طبيعة ما تعرض له الحكايات بوجه عام من منتخبات ومقتطفات شعرية ونثرية من هنا وهناك، ولا تعبر عن وجهة نظر عامة متسقة، كما نجد مثلا آخر لذلك السلوع المصرح به، وإن كان أكثر عمقا ومعرفة، وهو ما جاء في امتحان وريخان بن الملك جليعاد (جزء رابع) فقد أمر الملك جهابذة العلماء، وأكصياء الفضلاء، ومهرة الحكام أن يقدموا إلي قصر الملك ليحضروا امتحان ولده. وتتوعد الأسئلة التي سألف عند بعضها مما يعبر عن رؤية فلسفية شاملة، وكان السؤال الأول: ما الدائم المطلق وما كونه، وما للدائم من كونه؟ وكانت إجابة للغلام: الله، لأنه أول بلا ابتداء وآخر بلا انتهاء، ولما كونه فالدنيا والآخرة، والدائم من كونه هو نعيم الآخرة.

وكان السؤال الثاني: من أين علمت أن أحد الكونين هو الدنيا، والثاني هو الآخرة؟ قال الغلام: لأن الدنيا خلقت ولم يكن من شيء كائن قال أمرها إلي الكون الأول، غير أنها عرض سريع للزوال مستوجب الجزاء علي

الأعمال، وذلك يستدعي إعادة للفاني، فالآخرة هي الكون الثاني. وبسأل الغلام: كيف يرضى الدنيا والآخرة معا؟ فيجيب بعد استعماله الأليجوريا بأن الإنسان يكون قد أرضى الدنيا بما ناله من خصب الأرض وأرضى الآخرة بما يصرف من حياته في طلبها. ويرد علي السؤال الخاص بالجسد والروح بأليجوريا أخرى يكون فيها الأعمى مثالا للجسد الذي لا يبصر إلا بالنفس، والمقعد مثال للنفس التي لا حركة لها إلا بالجسد. ويطلب منه الإخبار عن الثلاثة المختلفة العلم والرأي والذهن، وعن الذي يجمع بينها. فيقول الغلام: للعلم من التعظم والرأي من التجارب والذهن من التفكير، وثابتهم واجتماعهم في العقل. ويطلب منه أن يخبر عن الأرزاق المقدر للخلق من الخلق، وهل هي مقسومة بين الناس والحيوان لكل أحد رزقه إلي تمام أجله، وإذا كان الأمر كذلك ما الذي يحمل طالب المعيشة علي ارتكاب المعصية في طلب ما عرف أنه إن كان مقدورا له فلا بد من حصوله وإن لم يرتكب مشقة السعي، وإن كان مقدورا فلا يتحصل له ولو سعي إلي غاية السعي، فهل يترك السعي ويكون علي ربه متوكلا ولجسده ولنفسه مريحا؟ وأجاب الغلام بأن لكل أحد رزقا مقسوما وأجلا محتوما ولكن لكل رزق طريقا وأسبليا، فصاحب الطلب يصيب في طلبه الراحة بترك الطلب ومع ذلك فلا بد من طلب الرزق، غير أن للطلب علي ضربين إما أن يصيب وإما أن يحرّم، فراحة المصيب في الحالتين إصلبة رزق وتكون عاقبة طلبه حميدة، وراحة المحروم في ثلاث خصال، الاستعداد لطلب رزقه، والتترّذ عن أن يكون كلا علي الناس، والخروج عن عهده بالملامة. وتتواصل الأسئلة والإجابات علي النحو الذي نجد مثيلا له في أقوال المتكلمة وأصحاب أصول الدين في الحديث عن كلمة الله وصفاته والقدرة والامتناع، وكيف عرض للباطل للحق، ومم هو مخلوق، واختلاف الناس في المعصية برغم مرجعهم كلهم إلي آدم، وأصل الشر، إلي آخر تلك المسائل، وهي أسئلة وإجابات منتقاة من هنا وهناك في كتب علماء الكلام.

وتستكرر مثل تلك الامتحانات في كثير من الحكايات علي أنحاء شتى لكي تظهر رواتها بمظهر العالم الحكيم، وتبهر مستمعيها.

الفلسفة المستخلصة من الحكايات

وهو ما نستنبطه من الحكايات وليس مما يدور علي ألسنة بعض أبطالها وشخصيها. وذلك الذي نلتقطه من حبكة أحداثها ومواقفها هو في

نهاية الأمر رؤية المؤلف أو المؤلفين الفلسفية، وقد رأينا من قبل أن ما يسبغ وحدة التأليف علي الحكايات، برغم تعدد مصادرها وكثرة مؤلفيها، هو وحدة الجمهور المستمع.

وبعبارة أخرى، يمكن القول إن الرؤية الفلسفية التي يمكن تبنيها هنا أو هناك في تضاعيف الحكايات نفسها هي للفلسفة الشائعة لدي جمهورها. تقوم وجهة للنظر الشاملة في الفلسفة الشعبية إلي الكون والواقع والإنسان عبر ثلاثة طوابق يمكن تمييزها في ثقافة المجتمع.

في الطابق الأول أو للمستوي الأول تتبع ما يمكن تسميتها بثقافة الجلد، وهي العناصر التي لا يختلف للبشر في سائر المجتمعات والثقافات في اكتسابها، ولا يتفاضل فرد دون آخر فيما يمتلكه منها وهي العرق، والدين، واللغة. فهي خط مشترك بين البشر علي السواء، وتكاد تورث بأقرب مما تورث به العناصر البيولوجية، وربما تماثلها في أنها تمارس نفوذها دون اختبار أو تمحيص يجري علي مستوي الوعي والانتباه. غير أنها تؤثر بوصفها نوعاً من التحيز الخفي الذي يكمن تحت السطح، وقد ينفجر كالبركان في مواقف معينة، لأنها تعبر عن الأغوار المحيطة في الفرد التي قد تثور عندما تحين لحظة ضعف في السطح الخارجي في مواجهة غزو أجنبي أو مشكلات حدود، أو حرب أهلية، فجدة المرء في اللغة عشيرته، وأجلاده هي أعضاؤه وجسمه.

وهذه العناصر أو الجوانب من الثقافة اللصيقة بالجلد لا فضل لأحد علي آخر في امتلاكها لأنها مشاع بين الجميع، ويبدأ للكسب والامتياز بين فرد وآخر بما يحققه فوق هذه العناصر أو ذلك الطابق من درجات أو طبقات في سلوكه وفكره، أي عندما يكسو الجلد لحماً وشحماً لأنها وحدها لا تكفي مميزاً وفارقاً. وعلي هذا المستوي، تقدم الحكايات تصوراً للإنسان يقوم علي تصنيف للبشر بحسب أولاهم وعقائدهم، ويجري التعامل معهم وفقاً لهذا التصنيف الذي يجعلهم مجرد حاملين للثقافة ويستوعبهم تماماً، ولا يبقى لشخصياتهم شيئاً آخر يميزهم به.

ويؤسس هذا الطابق الأرضي من الثقافة مهاداً رئيساً لثقافة الجماهير البسطاء بحمل فوقه طباقاً آخر هو المتصل أو المستمر الثقافي، فليس للمجتمع أو الأمة ثقافة واحدة دائمة طوال العصور، ولكن الذي يستمر ويواصل نفوذه، هو تلك الجوانب التي تتجمع وترسب عن الثقافات المتعاقبة

وتتشابهك معا لتبقى حية مؤثرة، وتؤلف ما يمكن تسميته بالمتصل القومي أو المشترك القومي، ونقصد به مجموع الجوانب المشاع لدى أعضاء الأمة برغم اختلافهم فسي النوع أو الجيل أو المهنة أو التعليم، وتتفاوت مواقف الأفراد علي نقاط ذلك المتصل القومي من حيث عناصر الموروث المستمر. وهي ليست مجرد رفق مترابطة مقبضة من هنا وهناك، بل هي بمثابة مجري جوفي أو تيار تحتي متدفق دون وعي أو تدبر في أغلب الأحيان. ويتشكل من موروثات مستعارة من ثقافات أقدم، ومن ثم تتعرب معتقدات وممارسات كثيرة تنتمي إلى تقليد قديمة تراكمت من رواسب ثقافية ذات رولاد متعددة، فالحقائد القديمة قد تختفي ولكنها تزلزل تأثيرها.

ويمثل المتصل القومي، علي هذا الوجه، الجوانب المعيشة من كل ألوان التراث الذي صنعه أجيال الماضي السحيق.

يبقى الطابق الثالث أو المستوي الأخير، وهو الثقافة الرسمية للقيمة المعترف بها علي مستوي الوعي والتصريح، وهي التي تتزامن مع رواية للحكايات، وتمثل آخر مرحلة لحركة الثقافة، تقدا كانت أو انتكاسا أو ركودا.

وهي ما تتمثل في (ألف ليلة وليلة) في الأشعار والأقوال الحكيمة والردود التي تستعار من مذهب سائد مثل الشافعية أو الأشعرية أو غيرها. فحن واجدون في حكاية تودد الجارية، مثلا، أنها تستمد إجاباتها في مجلس هارون الرشيد من فقه الشافعي الذي لم يكن قد ظهر في عصر الرشيد، ولن نقف طويلا عند هذا المستوي الثقافي لتحديد الفلسفة الشعبية السائدة في الحكايات، بل منعول كثيرا علي المستويين السابقين.

غير أننا نجد عند هذا المستوي ثلاثة أمور ترسم في مجملها حدود الفضاء الروائي في الحكايات.

أولها الإحساس بالوجود الراسخ للحاكم، وفي كل الحكايات نجده عنصرأ أساسيا في تسيير السرد، فثمة علاقة لا تتخلف قط بالحكم أو الملك، نتخذ صورا متعددة ومتباينة. فالكون يحكمه الله ولكنه يفوض الخليفة أو الملك أو الحاكم في تسيير الحياة، فالدين والملك توأمان (حكاية الملك عمر للنعمان وولديه - جزء أول) والمواطن العادي عبد بالنسبة إلي السيد الحاكم، وهو بمثابة الكلب إزاء السبع (التاجر أيوب وابنه غانم - جزء أول) وللحاكم

ليس مجرد بشر يحمل سلطة أو يملكها، بل هو جزء من قوي العالم الكونية بمقتضى تمثيله لله.

وثانيها هو غلبة للطابع التجاري على المجتمع الذي يتمثل في نوع من الحراك الاجتماعي السريع المتقلب وفقا للحصول على الثروة أو ضياعها، ولكن، في ظل تدرج اجتماعي صارم بقدر درجة القرب من الحاكم أو البعد عنه، بحسب هبوط الثروة وفقدانها للمباغتين، وبذلك يتمدد التسلط في مراتب البشر الذي يسحق فيه للفرد ويخضع لقوي غيبية أو غريبة عنه، ومن ثم، يضع البشر نقتهم في عون خارق، ويتنصسون جوا تهدده الكارثة كل لحظة.

ويفرخ العاملان السابقان ثالث الجوانب، وهو الأهمية الممتازة للجسد البشري الذي يفقد بطلا من نوع خاص في معظم الحكايات إن لم يكن فيها جميعا. فالخضوع الكامل لأهواء الحكام ونزوات الثروة المراوغة لا يبقى للجماهير من البسطاء، التي نحيت عن المشاركة في حكم نفسها، سوى للجسد لتبأشر عليه طموحاتها وآمالها وأساليبها ومهاراتها.

والجسد يحيل إلى المرأة التي تصبح موضوعا للتملك وتحقيق الرغبة. ومن اللافت للنظر أن كل صور الإسهاب والتفصيل في عرض أشكال للمتعة الحسية التي قد تبلغ أحيانا كثيرة حد الفحش، كلها دون استثناء تحدث في إطار ما هو حلال من الوجهة للشرعية، فالجسد هو الهدف، وهو المكافأة، وهو أيضا طريق الآلام.

وبعبارة موجزة، فإن الفلسفة التي تقدمها الحكايات على سبيل التصريح والتي أسلفنا بيان أبرزها، إنما تنسب إلى الطابق أو المستوي الثالث الذي يتفق مع الأفكار المعلقة التي تتبناها السلطة في أغلب الأحيان أو التي، على الأقل، لا تثير مسخطها واستياءها، أو تبعث على نقمة أو استعذاء علماء الدين من ذوي الخطوة الأميرية.

أما الفلسفة التي تستقر أصولها في مكان لللاوعي، وتشكل للفلسفة الشعبية التي تجري الحوادث وفقا لها، فإنها ترتد جميعا إلى المستويين الآخرين من ثقافة الجلد، والمتصل القومي أي المشترك الثقافي.

فإذا ما توجهنا إلى نظرية الوجود أو الأنطولوجيا في نطلق للفلسفة المستخلصة من الحكايات، فإننا لجدون نظرة سائدة تجعل من الكون، على تنوع كائناته وعناصره وعوالمه من جماد وحيوان وإنسان وجان، وحدة

بينها تواصل وخطاب مشترك، وتفاعل على مستوى الانتماء إلى علم واحد. فعالم الحيوان وكذلك عالم الجان المؤمن منه والكافر، يحدث الإنسان ويعاونه أو يعوقه عن تحقيق أهدافه. والجمادات لها كلمات تفتح أبوابها لمن ينطقها وتوصد دون من لم يعرف الحديث باللغة المشتركة، مثل باب مغارة علي بلبا والكثير من الكنوز المرصودة.

وعالم الفضاء زلخر بالجان، كما أن البحار لها علمها الشبيه بعالم الإنسان، وتحمل للقمقم التي تسجن العفريت. بل إن ما يحسبه الإنسان من خلاء يتصرف فيه كيف شاء مسكون بعناصر أخرى مثل لبن العفريت الذي لصابت صدره نواة تمررة ألقاها التاجر سهوا فقضت عليه في الحال (حكاية التاجر والعفريت) وهي أول ليلة من ليالي ألف ليلة وإيلة.

وتتشابه تلك العوالم جميعا في تقرير مصير الإنسان كما تؤلف حبكة السرد، وهذا للتصور لوحدة للكون، علي هذا النحو، هو بنفسه عماد للفكر الأسطوري علي تنوعه وتعدد.

فالأسطورة هي أول محاولة للإنسان لتسجيل الوجود الإنساني داخل الكون متحديا للفناء، والاضطراب، وسطورة للطبيعة. فأهداف الإنسان التي صاغها أسلوبا لتحقيقها هي قهر الفناء بالخلود، ومحو الاضطراب والعماء بفرض النظام علي الأشياء جميعا، ومواجهة الطبيعة بالسيطرة عليها وتسخيرها، والقضاء علي العزلة بالتضامن والانماج في الكل للوحد، وهي تتفق مع الفن في نسجه، وكانت بديلا عن المعرفة العلمية، ولذلك، نجد أنها غير عقلانية لا تعتمد العلية أو العمومية، وتقوم بتوزيع الأدوار علي الفاعلين دون تفرقة بين البشر والقوي الإلهية أو الغيبية وكائنات الطبيعة، أو بين الأحياء والأموات.

وتضفي الحياة وتنفخ الروح في كل الكائنات علي النحو الذي نعرفه من النزعة الإحيائية animism، فكل شيء حي ويحمل بين جوانبه نفسا. وأما للزمان في الأسطورة، فإنه يقف عند لحظات معينة، ولا يواصل تكفقه للمعتاد، ويعامل بمفهومه اللاهوتي الذي لا تتمايز فيه الأبعاد الزمانية من ماض وحاضر ومستقبل، بل تتجلى جميعا في نسيج واحد هو الغيب الذي يعد عالم الشهادة بالنسبة إليه مثالا كاشفا أو موضعا قد الحصر عنه رداء الغيب السميك، والمستقبل، قار حاضر علي امتداد لحظات الزمان كما تعرض للإنسان.

ويتوزع المكان إلى بقاع بعينها، بحيث لا يكون إطاراً حاوياً عاماً، وتنتقل بعض الكائنات في الزمان كما ينتقل غيرها في المكان مثل سيدنا الخضر.

ويختفي في الأسطورة الفارق بين ما يشير إلى الواقعي للفعل وما ينسجه الخيال. وتسرّي فيها الانفعالات الحادة والمشاعر العنيفة بين أصحاب الأدوار المرسومة للذين يوثق بينهم لون من صلات القربي التي تحل فيها بعض العناصر الطبيعية والكائنات بديلاً عن صلات الرحم والدم.

ومما يزكي استعمالها بكثرة في الحكايات أنها تقترب في طابعها من القصة والرواية من حيث السرد والدرامية، وهو ما يتجلى في التكوين المتألف لها، ووضوح علاقات التوازن والتضاد والصراع، وبروز وحدات الإيقاع، فضلاً عن غلبة نيمة أو موضوع رئيسي يسري في أوصالها جميعاً.

وتلتئم تلك الجوانب بأسرها في نسج موحد يجعل من الأسطورة كياناً يتعامل الإنسان من خلاله مع الطبيعة أو للعالم، وقد فقد استقلاله وانفصاله عنه، ليصبح وجوداً إنسانياً أيضاً.

وعلى هذا الوجه يتمكن الإنسان، على الصعيد الخيالي، من قهر الغربة أو العزلة عن العالم عندما يحوله في الأسطورة إلى مستوي الوجود الإنساني، فيستبدل الأسطورة بالعالم الغريب المنزّ بالخطر، عالماً أو وجوداً إنسانياً مغايراً، ولكنه وجود إنساني أليف.

فهو عالم مسكون بقوي شبيهة بالإنسان تستطيل فيها الإمكانيات المحدودة للإنسان وتمتد لقهر خوفه وغربته وعزلته بما يتيح له من إمكانيات خارقة. وتفتن الأسطورة بالسحر، ولئن كانت الأسطورة بديلاً عن العلم أو جليسه الأول، فإن السحر هو تكنولوجياه، فالسحر، من حيث هو محاولة عملية للتحكم في الطبيعة وتغيير مسار حداثتها، يفترض وجود نظام واحد معين تخضع له الحوادث الطبيعية والإنسانية على السواء، وأن هذا النظام يمكن أن بذعن للمعرفة والتعلم على يد الساحر أو العراف بمواهبه الخاصة وأدواته التي لا يقدر على اصطناعها مواء، فنحن في الحكايات نصاف سحرة كما نصاف نساء قد تعلمن السحر أو أُنشِن صنعتن.

ومسواء رددنا مسار الحوادث إلى التصور الأسطوري أو إلى التقنيّة السحرية، فإننا نواجه دوماً محتومة سابقة لا تترك نصيباً لأبطال الحكايات

كي يمارسوا أفعالهم الحرة، أو أن تصاغ مسارات الحبكة بحسب نواياهم ومقاصدهم. فالحكايات لا تكور بين شخصيات يمكن تحديد معالمها، بل بين شخص لا لون لها ولا مذاق، وأحيانا بلا أسماء وحسبها تعيين عمرها أو تحديد مهنتها أو عملها.

فكان لابد من تسطيح الشخص ليجل مكانها المعمار الصارم للحواث، فليس للمهم هو ما يحدثه للشخص، بل ما يحدث للشخص، والقدر هو الفاعل ونوابه من الملوك وأصحاب القوي الخارقة ومهرة السحرة، فهو ومعهم هؤلاء هم أصحاب القرار والإرادة للكونية.

فالسعادة لا يبلغها المرء بنفسه، بل هي التي تتركه، فكثيرا ما تتردد عبارة وأدركته السعادة (حكاية الوزيرين التي فيها ذكر أنيس الجليس - جزء أول). وعندما يشكو السندباد البري أي الحمال سوء حاله الذي يقارنه بحال السندباد البحري قائلا: هذا المكان صاحبه في غاية النعمة.. وقد حكمت في خالقك بما تريد وما قدرته عليهم فلمهم تبيان ومنهم يستريح ومنهم سعيد ومنهم من هو مثلي في غاية التعب والذل، ويسمعه السندباد البحري، فيحكي له ما حدث له، ثم يختم قائلا: فلنظر يا سندباد يا بري ما حدث لي، وما جري لي، وما وقع لي (حكايات السندباد - جزء ثالث). فهو لا يقول: فلنظر ما صنعت وسعيت وغامرت، بل بصور نفسه مفعولا به تجري له الأحداث ولا يشارك في صنعها.

ولذلك، كان للفعل الفردي غائبا أو باهتا، بينما الحدث هو الناصع للخارق، وهو الأهم في معظم الحكايات، فتمتعة إرادة عليا هي التي تحرك للشخص كالدمي وترسم له الحوادث. ولا يصنع البطل الحادث للخارق بنفسه ولكنه يصبح أداة في يد قوة خارقة عليه أن يكسبها إلي صفه كي تقوم هي بأداء الفعل للخارق للذي يحدد مسار الحوادث، والمطلوب فقط من الشخص التسليم الكامل لهذه المحتموية.

غير أن هذا التصور الأسطوري للمحتومية يحمل في طياته اعتقادا موروثا قديما بالتثوية التي تؤمن بالهين، وأحد للخير أو للور وأخر للشر أو للظلام. والظلمة الشعبية تضمنر ذلك الاعتقاد، ولكن بعد توزيع الأدوار بين للرحمن والشيطان، فكل منهما مملكة، وثمة حرب قائمة بينهما ينتصر في نهايتها للرحمن، وجنود الفريقين تتوزع بين للسحرة واللجان، والبشر أيضا في كثير من الأحيان.

فالمسحر إما ينزع إلي وجهة غير وجهة الله، حيث يؤدي إلى إفساد الكون، أو يتجه إلى نصرة الخير، ومن ثم، فلا بد للصنف الأول من التقرب إلي الشياطين بما يرضيها وهو الخروج عما يرضاه الله كي تصنع خوارقها. فنجد في حكاية الحمال مع البنات من يطلب عدم تسمية الله حتي ينجي البطل من الغرق، أو تتكرر الحكايات التي تتحدث عن العفاريت التي تشتت عديم التقرب إلي الله، بما ينبغي له من نكر أو صلاة، حتي تؤدي مهمتها علي الوجه الأكمل وإلا أخفق البطل في الحصول علي رضاها وأوقعته في المحاذير التي يخرج منها، فيما بعد، بقدرة الله.

بل إن هذا الإنسان مقسم علي قوتين، فيده اليمني أو رجله تتبع للرحمن، علي حين أن يده اليسري أو رجله تحت إمرة للشيطان.

لما نظرية المعرفة أو الإستمولوجيا في الحكايات، فهي أقرب إلي المعرفة الحسية التي يتلقاها المرء دون وساطة من إدراك حسي، أو استدلال عقلي. وأكثرها يعتمد علي الرؤيا، وهي الأحلام للكاشفة عن الحوادث سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

وتستمد نظرية القيم دعائمها من الثنوية الأنطولوجية، فالأخلاق ليست ممارسة واختياراً، بل هي أقرب إلي الجبلة والتكوين المتشبي، ولذلك، توزع علي الكائنات والبشر تلك الخصال الأخلاقية، فتغدو حاملات أو مجسّدات لها، ولا يسمح بأي تطوير لها ينقلها من صفة إلي أخرى، بل تظل تقوم بدورها باعتبارها كيانات يمثل الخير أو الشر علي نحو مطلق لا يسمح باستثناء.

وأخيراً، فلعلي أسرّفت في المقدمات للنظرية، غير أنني أمل أن تغري البعض بتطبيقها بأفضل مني، وتعقب تفاصيلها علي الوجه الذي يجلو خصوبة الحكايات وثرأها.

ومهما يكن من أمر، فكل ما عرضته من تمارين في النقد الثقافي أنعمها للقارئ لكي يتولى تصحيحها وتقويمها وشأنها في ذلك هو شأن كل أنواع التمارين في كافة المجالات الدراسية.

لا يعنى النقد كشف الإيجابيات والسلبيات، بل يشير إلى ما يقصده الفيلسوف كائن بالنقد وهو بيان الإمكانيات المتاحة، والحدود التى ينبغى الوقوف عندها فى إنتاج أو استقبال الدلالات للممارسات التى تحمل معنى فى كل السياقات الثقافية، ويتبدى ذلك فى إجراءات التفكير والتحليل والتفسير، فمجال النقد الثقافى إذن هو ما يسمى بالدراسات الثقافية وهى مفهوم حديث نسبياً بما ينطوى عليه من دراسة الثقافات الرفيعة والشعبية والفرعية والأيدولوجيات والأدب وعلم العلامات، والحركات الاجتماعية، والحياة اليومية، ووسائل الإعلام، والنظريات الفلسفية والاجتماعية ونحوها، على أن يتخذ من كل ذلك أدوات للتحليل والتفسير دون هيمنة لإحداها على سائرها، أو استبعاد متعدد لبعضها، بعبارة أخرى، لا يمارس النقد الثقافى عمله وكأنه خطاب متخصص مثل الخطاب الفلسفى أو السياسى أو الاقتصادى ... إلخ، الذى يتناول الواقع القائم بمنظوره وأدواته، فلا يمكن التسليم بوجود واقع خارج الممارسات المولدة للمعنى، وهى جميعاً وسائط ثقافية.

